الإطار المنهجي: Conceptual Framework

تمهيد: Preface

أفرزت الأزمات والتغيُّرات الاقتصادية المعاصرة التي مرت بها كثير من دول العالم العديد من القضايا والمشكلات والتي أصبحت موضع اهتمام متزايد ومتسارع، ومن تلك القضايا والمشكلات إنهيار العديد من الشركات العالمية الكبرى في دول مختلفة منها شركة انرون وورلدكوم الأمريكية وظهور الأزمة المالية العالمية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والتي مازالت آثارها نافذة على كثير من اقتصاديات دول العالم، ترتب على ذلك حدوث أزمة ثقة عالمية في التقارير والقوائم المالية المنشورة للشركات بسبب ضعف النظام المالي لدرجة أنها أثارت العديد من التساؤلات الجوهرية والتي من ضمنها إلى أي مدى توجد مرونة في الإستجابة السريعة لمعايير المحاسبة الدولية للأحداث العالمية.

لقد نشأت المحاسبة في فترة اتسمت باستقرار الظروف الاقتصادية السائدة وبالتالي ثبات الأسعار لفترات طويلة وظلت المحاسبة كذلك معتمدة على مبدأ التكلفة التاريخية كأساس للإعتراف والقياس والإفصاح عن الأحداث الاقتصادية بسبب ثبات الأسعار النسبي خلال فترة طويلة من الزمن، إلا أن الظروف الاقتصادية بدأت في التغيُّر منذ بداية الحرب العالمية الأولى وحتى الآن، وما تبع ذلك من إرتفاع في الأسعار على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، وبالتالي أصبحت المعلومات المحاسبية المعدة على أساس التكلفة التاريخية غير ملائمة لعملية اتخاذ القرار لعدم تمثيلها للواقع لأنها أصبحت شئ من الماضي.

زاد من عدم جودة المعلومات المحاسبية المعدة على أساس التكلفة التاريخية إنهيار كبرى الشركات العالمية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، لذا اتجهت الهيئات المهنية إلى تطبيق محاسبة القيمة العادلة (Fair Value Accounting) لقياس عناصر الموجودات والمطلوبات، ولقد استخدمت التكلفة التاريخية لعدة عقود كمبدأ سائد للقياس المحاسبي، ونتيجة لبعض أوجه القصور التي صاحبها ظهر من يطالب باستخدام القيمة العادلة من خلال مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Board(IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standard Board(FASB) بإصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة التي تركز في مضمونها على القيمة العادلة، إن مبدأ التكلفة التاريخية في حقيقته يمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، وبالتالي ليس هنالك شك في دقته وصحته لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر الشك في سلامته بعد التملك أو حدوث الحدث لأن القيمة المثبتة في السجلات أصبحت شيئاً من الماضي، والذي قد ينحرف قليلاً أو كثيراً عن قيمته الحالية، نتيجة لذلك بدأت الإنتقادات لمبدأ التكلفة التاريخية، حيث أن الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة المتغيرة والسريعة من فترة إلى أخرى بشكل دائم ومن ثم تتغير القوة الشرائية لوحدة القياس النقدي تبعاً لتغيُّر هذه الظروف، بالتالي ظهر التوجه نحو القيمة العادلة كمبدأ للقياس المحاسبي.

نتيجة لذلك بدأت الهيئات المحاسبية الدولية والإقليمية والمحلية بالبحث عن بديل لمعالجة الثغرات الناتجة عن تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية خاصة في معالجة الأدوات المالية ومشتقاتها، حيث تم التحول إلى مفهوم القيمةالعادلة الذي أصبح أساساً هاماً للقياس والإفصاح عن المعالجة المحاسبية للعمليات المالية، وقد تبع التطور في أساس القياس المحاسبي تطور في الافصاح المحاسبي بالقوائم المالية، لذا أصبحت المنشآت مطالبة طبقاً لمعايير المحاسبة المقبولة بإفصاح أكثر تفصيلاً عن عناصر وبنود القوائم المالية التي يتم قياسها على أساس القيمة العادلة، لذلك نجد أن القيمة العادلة سوف تصبح أساس القياس المحاسبي في معظم دول العالم.

نسبة للإرتباط الوثيق بين المحاسبة والمراجعة فقد انعكس التطور في أساس القياس والإفصاح المحاسبي على المراجعة، وحتى تكون خدمات المراجعة مواكبة للتطورات التي تحدث في المحاسبة، كان لابد لمهنة المراجعة أن تطور إجراءات وأساليب المراجعة لتناسب طبيعة هذا التطور، فقد أصدرت الهيئات المهنية المنظمة لمهنة المراجعة معايير لمراجعة القيمة العادلة، فأصدرت لجنة معايير المراجعة التابعة للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين معيار المراجعة رقم (101)، بينما أصدرت لجنة معايير المراجعة التابعة للإتحاد الدولي للمحاسبين معيار المراجعة الدولي رقم (545)، وذلك لتقديم إرشادات للمراجعين لمراجعة القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة، إلا أن هنالك تحديات تواجه المراجعين بشأن مراجعة القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة، ونشأت هذه التحديات من تنوع مداخل قياس القيمة العادلة ومدى قدرة المحاسبين والإدارة على تطبيق مداخل القيمة العادلة وموضوعية الإدارة في عملية القياس، وهذه التحديات تؤثر على جودة معلومات القوائم المالية.

فيما يتعلق بجودة المعلومات المحاسبية يتضح أن كل من مبدأ التكلفة التاريخية والقيمة العادلة له إيجابياته وسلبياته، فعلى الرغم من أن المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لمبدأ التكلفة تتمتع بقدر أكبر من الموثوقية إلا انها تتمتع بملاءمة أقل، وأما المعلومات المعدة وفقاً للقيمة العادلة تساعد في تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات مفيدة في تقدير القيمة السوقية للمنشأة بما يساعدهم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات إلا أنها أقل موثوقية.

عليه ستبحث هذه الدراسة في بيان أثر استخدام القيمة العادلة في القياس والافصاح المحاسبي ومراجعة هذا القياس والافصاح وأثرهما على جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية.

مشكلة الدراسة: Problem of the Study

باستقراء الدراسات السابقة التي تعرض لها الباحث المتعلقة بمتغيرات الدراسة وجد الباحث أن هنالك فجوة، فبالنسبة للمتغيرات المستقلة القياس والإفصاح المحاسبي والمراجعة تناولت دراسة (مصطفى حامد سليم، 2007) مشكلة عدم قدرة نظرية القياس المحاسبي الحالية من توضيح مستوى الأداء الحقيقي خلال الفترة المحاسبية مما يؤدي إلى تضليل المستخدمين، بينما تطرقت دراسة (رولا كاسر لايقا 2007) إلى دور القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف في ترشيد قرارات الاستثمار، أما دراسة (وفاء محمد عبد

الصمد، 2008) فتناولت مشكلة القياس المحاسبي وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية والذي يترتب عليه أن يتعرض البنك لمخاطر لا يظهر أثرها على القوائم المالية إلا بعد حدوثها بالفعل مما قد يعرض البنك لمخاطر الإعسار، كما تناولت دراسة (محسن طه صادق، 2010) دور القياس والإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في القطاع المصرفي، و تناولت دراسة (Mathew. T, et al, 2007) الافصاح وحوكمة الشركات في الدول النامية، أما دراسة (جيهان السيد عبد الرحمن الشعراوي، 2009م) فقد تناولت مشكلة كيفية تحديد المخاطر العديدة والمختلفة التي تواجه المصارف الإسلامية والكيفية الملاءمة للقياس والإفصاح عنها، أما بالنسبة لمتغير المراجعة على اساس القيمة العادلة فقد استهدفت دراسة (أحمد على جمعة ومؤيد راضي خنفر، 2007) تقييم اتجاهات التطور في استخدم تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات وانعكاساتها على ادء مهمة المراجعة، كما قدمت دراسة (مصطفى راشد مصطفى العبادي، 2010) إطار مقترح لمراجعة القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة بالقوائم المالية، بينما سعت دراسة (أحمد زكريا ذكي عصيمي، 2012) إلى تقديم إطار إرشادي مقترح لتقدير خطر المراجعة في ظل تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة.

أما بالنسبة لمتغير القيمة العادلة اتضح للباحث من خلال إستقراء الدراسات السابقة قله في هذه الدراسات فقد تناولت دراسة (الهادي آدم محمد 2008م) تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، حيث تمثلت تساؤلات الدراسة في هل تمكن محاسبة القيمة العادلة في توفير معلومات ملائمة للمستخدمين، وتمثلت مشكلة دراسة (رضا إبراهيم صالح 2009م) في ما هي إنعكاسات تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمحلية الموجهة نحو القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية، وتطرقت دراسة (2010 Songlan Peng & Kathryn Bewley) إلى مدى قدرة تكيف محاسبة القيمة العادلة في الاقتصاديات الناشئة، في حين تناولت دراسة (أحمد حلمي جمعة 2011م) تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة في تطوير البيانات والمؤشرات المالية في سوق عمان المالي، أما دراسة (نبيل عبد الرؤف إبراهيم 2012م) فقد تناولت دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في قياس مدى وجود علاقة إحصائية بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة، كما تناولت دراسة (Suntharee Lhaopadchan 2010) محاسبة القيمة العادلة والموجودات غير الملموسة وانخفاض قيمة الشهرة واختيار الإدارة، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أنه رغم الفوائد المرجوة من تطبيق محاسبة القيمة العادلة، إلا أنها تتيح ممارسة المصالح الذاتية للإدارة والأرباح لتظهر اهتمامات الإدارة بتحفيز العديد من القرارات مثل انخفاض قيمة الشهرة، لكن في الواقع تتجاهل خيار المستثمرين والمحللين، بينما تمثلت مشكلة دراسة (Yi-Ping Liao2012) في عدة تساؤلات هي ماإذا كان نسب كفاية رأس المال على أساس القيمة العادلة يتفوق على نسب كفاية رأس المال على أساس التكلفة في توضيح معلومات حول مخاطر الإعسار، وما إذا كان جودة الإفصاح توثر في الأهمية النسبية

لنسب كفاية رأس المال على أساس القيمة العادلة ويعارض نسب كفاية رأس المال على أساس التكلفة في توضيح مخاطر الإعسار.

أما بالنسبة للمتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية اتضح للباحث من خلال استقراء الدراسات السابقة قله في هذه الدراسات، فقد تناولت دراسة (يوسف أحمد حمزة يوسف،2007م) أثر تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية في المنشآت الربحية، كما تناولت دراسة (إسماعيل محمد أحمد شبو 2007م) تقويم أهمية خصائص جودة المعلومات المحاسبية لأسواق الأوراق المالية، بينما تناولت دراسة (خضر الطيب الأمين الشفيع 2009م) أثر توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، وتناولت دراسة (عبدالرحمن عبدالفتاح محمد 2013) العلاقة بين معايير المحاسبة عن القيمة العادلة وخصائص جودة المعلومات المحاسبية في الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على سوق الأسهم السعودية.

من خلال عرض الدراسات السابقة اتضح للباحث وجود فجوة في هذه الدراسات حيث أنها لم تتناول أثر القياس والإفصاح والمراجعة على أساس القيمة العادلة على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، لذلك تأتي هذه الدراسة لسد الفجوة بالبحث في متغيرات الدراسة.

بناءً على ما تم عرضه تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات الرئيسة التالية:

1- هل يؤثر القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية؟

2- هل يؤثر القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة على موثوقية المعلومات المحاسبية؟

3- ما هو أثر الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية؟

4- ما هو أثر الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة على موثوقية المعلومات المحاسبية؟

5- هل يؤدي تطبيق مراجعة القيمة العادلة إلى ملاءمة المعلومات المحاسبية؟

6- هل يؤدي تطبيق مراجعة القيمة العادلة إلى موثوقية المعلومات المحاسبية؟

7- هل يؤدي تطبيق نماذج القياس المحاسبي للقيمة العادلة إلى قياس القيمة الحقيقية للأسهم العادية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية؟

8- ما هو أثر قياس القيمة الحقيقية للأسهم العادية على جودة المعلومات المحاسبية؟

أهمية الدراسة: Importance of the Study

تتمثل أهمية الدراسة في:

أولاً : الأهمية العلمية (النظرية):

1- إبراز مشاكل القياس المرتبطة بالتكلفة التاريخية، وبالتالي التوجه إلى استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح.

2- التعريف بمحاسبة القيمة العادلة ومتطلبات قياسها والإفصاح عنها ومراجعتها.

3- إبراز أثر المحاسبة والمراجعة وفق القيمة العادلة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والتي تساعد في ترشيد قرارات المستخدمين.

4- تساهم الدراسة في تنبيه الأكاديمين والجهات المهنية إلى إجراء المزيد من البحوث في أثر المحاسبة عن القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية.

ثانياً: الأهمية العملية (التطبيقية):

1- معرفة انعكاسات تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة عن القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

2- الحاجة إلى حماية مستخدمي المعلومات المحاسبية من الغش والتضليل وعدم التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية لحقيقة الوضع المالي للشركات.

3- تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات ملاءمة تساعدهم في ترشيد قراراتهم الاقتصادية.

4- التوصل إلى نتائج وتوصيات تمكن الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية الإستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

5- معرفة نماذج القياس المحاسبي للقيمة العادلة التي تناسب الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

أهداف الدراسة: Study Objectives

هدفت الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1- التعرف على أثر القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية.

2-التعرف على أثر القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة على موثوقية المعلومات المحاسبية.

3- بيان أثر الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية.

4- بيان أثر الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة على موثوقية المعلومات المحاسبية.

5- توضيح العلاقة بين مراجعة القيمة العادلة وملاءمة المعلومات المحاسبية.

6- دراسة العلاقة بين مراجعة القيمة العادلة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

7- دراسة نماذج القياس المحاسبي للقيمة العادلة التي تمكن من قياس القيمة الحقيقية للأسهم العادية.

8- بيان أثر قياس القيمة الحقيقية للأسهم العادية على جودة المعلومات المحاسبية.

فرضيات الدراسة: Study Hypotheses

إختبرت الدراسة الفرضيات التالية:

أولاً : فرضيات الدراسة الميدانية

الفرضية الرئيسة الأولى: تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة يؤثر على ملاءمة المعلومات المحاسبية، وتتفرع منها الفرضيات الآتية:

1- توجد علاقة بين الأسعار الجارية في سوق نشط والملاءمة.

2- توجد علاقة بين الأسعار الجارية في سوق غير نشط والملاءمة.

3- توجد علاقة بين استخدام تقديرات الإدارة والملاءمة.

الفرضية الرئيسة الثانية: تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة يؤثر على موثوقية المعلومات المحاسبية، وتتفرع منها الفرضيات الآتية:

1- توجد علاقة بين الأسعار الجارية في سوق نشط والموثوقية.

2- توجد علاقة بين الأسعار الجارية في سوق غير نشط والموثوقية.

3- توجد علاقة بين استخدام تقديرات الإدارة والموثوقية.

الفرضية الرئيسة الثالثة: تطبيق الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة يؤثر على ملاءمة المعلومات المحاسبية، وتتفرع منها الفرضيات الآتية:

1- توجد علاقة بين الإفصاح عن طرق وإفتراضات الإدارة في قياس القيمة العادلة والملاءمة.

2- توجد علاقة بين الإفصاح عن أسلوب تحديد القيمة العادلة والملاءمة.

3- توجد علاقة بين الإفصاح عن مكاسب أو خسائر إعادة التقييم بالقيمة العادلة والملاءمة.

الفرضية الرئيسة الرابعة: تطبيق الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة يؤثر على موثوقية المعلومات المحاسبية، وتتفرع منها الفرضيات الآتية:

1- توجد علاقة بين الإفصاح عن طرق وإفتراضات الإدارة في قياس القيمة العادلة والموثوقية.

2- توجد علاقة بين الإفصاح عن أسلوب تحديد القيمة العادلة والموثوقية.

3- توجد علاقة بين الإفصاح عن مكاسب أو خسائر إعادة التقييم بالقيمة العادلة والموثوقية.

الفرضية الرئيسة الخامسة: تطبيق مراجعة القيمة العادلة يؤثر على ملاءمة المعلومات المحاسبية، وتتفرع منها الفرضيات الآتية:

1- توجد علاقة بين فهم المراجع لعمليات المنشأة وأنشطة الرقابة والملاءمة.

2- توجد علاقة بين تقييم مناسبة قياس وإفصاح القيمة العادلة والملاءمة.

3- توجد علاقة بين استخدام عمل خبير والملاءمة.

4- توجد علاقة بين اختبار معقولية إفتراضات الإدارة في قياس القيمة العادلة والملاءمة.

5- توجد علاقة بين تقييم نتائج إجراءات المراجعة ومناسبة أدلة الإثبات والملاءمة.

الفرضية الرئيسة السادسة: تطبيق مراجعة القيمة العادلة يؤثر على موثوقية المعلومات المحاسبية، وتتفرع منها الفرضيات الآتية:

1- توجد علاقة بين فهم المراجع لعمليات المنشأة وأنشطة الرقابة والموثوقية.

2- توجد علاقة بين تقييم مناسبة قياس وإفصاح القيمة العادلة والموثوقية.

3- توجد علاقة بين استخدام عمل خبير والموثوقية.

4- توجد علاقة بين اختبار معقولية إفتراضات الإدارة في قياس القيمة العادلة والموثوقية.

5- توجد علاقة بين تقييم نتائج إجراءات المراجعة ومناسبة أدلة الإثبات والموثوقية.

ثانياً: فرضيات الدراسة التطبيقية

الفرضية الأولى: تطبيق نماذج القيمة العادلة يمكن من قياس القيمة الحقيقية للأسهم العادية.

الفرضية الثانية: يؤدي قياس القيمة الحقيقية للأسهم العادية إلى جودة المعلومات المحاسبية.

نظريات الدراسة: Study Theories

تستند الدراسة على عدد من النظريات في الإطار الفكري المحاسبي تتمثل في:

1- نظرية كفاءة السوق: Efficiency Theory

يتميز سوق الأوراق المالية بالقدرة على استيعاب المعلومات المتاحة من مصادرها المختلفة والإستفادة منها في تحديد أسعار الأسهم والسندات المتداولة، وتفترض النظرية أن سوق الأوراق المالية يستجيب بسرعة وبدقة للمعلومات المحاسبية المتاحة، وتأتي هذه الإستجابة نتيجة وجود عدد من المستثمرين على وعي وإدراك كامل بدلالة الأرقام المحاسبية في القوائم المالية، وبالتالي إدراك أثر الطرق المحاسبية البدلية على هذه الأرقام[1].

2- نظرية المحاسبة الإيجابية: Positive Accounting Theory

تشرح وتفسر هذه النظرية المحاسبة كما هي قائمة فعلاً، وتفسر ما يتم من ممارسات محاسبية في الواقع العملي والآثار الناتجة عن ذلك على كل من الأفراد والموارد المتاحة للمنشأة[2].

3- **نظرية الوكالة والتعاقدات: Agency and Contracts Theory**

تنظر إلى الوحدة الاقتصادية باعتبارها مجموعة من العلاقات التعاقدية بين الأطراف ذوي المصالح فيها، وينتج عن هذه العلاقات أصلاء (موكلين) ووكلاء[3]، كما ينتج مجموعة من المشاكل تعرف بمشاكل الوكالة، والتي تنتج من حالة عدم تماثل المعلومات بين الأصيل والوكيل وسعي كل طرف إلى تعظيم منفعته الذاتية حتى ولو على حساب المنفعة الذاتية للأطراف الأخرى، ومن ثم فإن الإدارة (الوكيل) يكون لديه الدوافع إلى استخدام بدائل السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة ثروته، وإن الإدارة تغير السياسات المحاسبية لتحقيق أغراض تعاقدية.

4- النظرية السلوكية: Behavioral Theory

تفترض أن الإدارة تغير السياسات المحاسبية لإعداد قوائم مالية تؤثر على سلوك مستخدميها لإجراء محاسبي معين من بين بدائل الإجراءات والطرق المحاسبية المسموح بها[4]، ساهمت في إنتقال وظيفة المحاسبة من مسك الدفاتر إلى نظام المعلومات، كما ساهمت في ظهور المحاسبة الإدارية وزيادة خاصية

---

(1) علي عبد الله شاهين، **النظرية المحاسبية**، (غزة: مكتبة الجامعة الإسلامية، 2008)، ص59.

(2) عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن، **التغيير الإداري للسياسات المحاسبية – الآثار والدوافع والمعالجة – دراسة تطبيقية ميدانية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2012)، ص8.

(3) رضا إبراهيم صالح، **المدخل الإيجابي لتحليل محددات اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية – دراسة إختبارية على الشركات المساهمة السعودية**، (الرياض: معهد الإدارة العامة، مجلة الإدارة العامة، المجلد الرابع والأربعون، العدد الثالث، 2003)، ص490.

(4) أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة - منظور التوافق الدولي**، الجزء الثاني، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2006م)، ص183.

الملاءمة، استخدمت النظرية المدخل التنبؤي الذي يعتمد على الملاءمة، ولكي تكون المعلومات ملاءمة لابد أن يكون لها تغذية أو قيمة تنبؤية[1].

5- النظرية الأخلاقية: Ethical Theory

تعتمد على ماهية الشيئ الصحيح الذي يجب على المحاسب عمله، حيث تتطلب أن تكون القوائم المالية معبرة عن الوضع الحقيقي للمنشأة، وأن تتصف بالعدالة والصدق والمساواة بين المستخدمين للقوائم المالية، والصدق أن تكون البيانات المالية خالية من الأخطاء والتحريف[2].

ويوضح الشكل رقم (1) النموذج التصوري للدراسة

شكل رقم (1)

النموذج المقترح لمتغيرات الدراسة

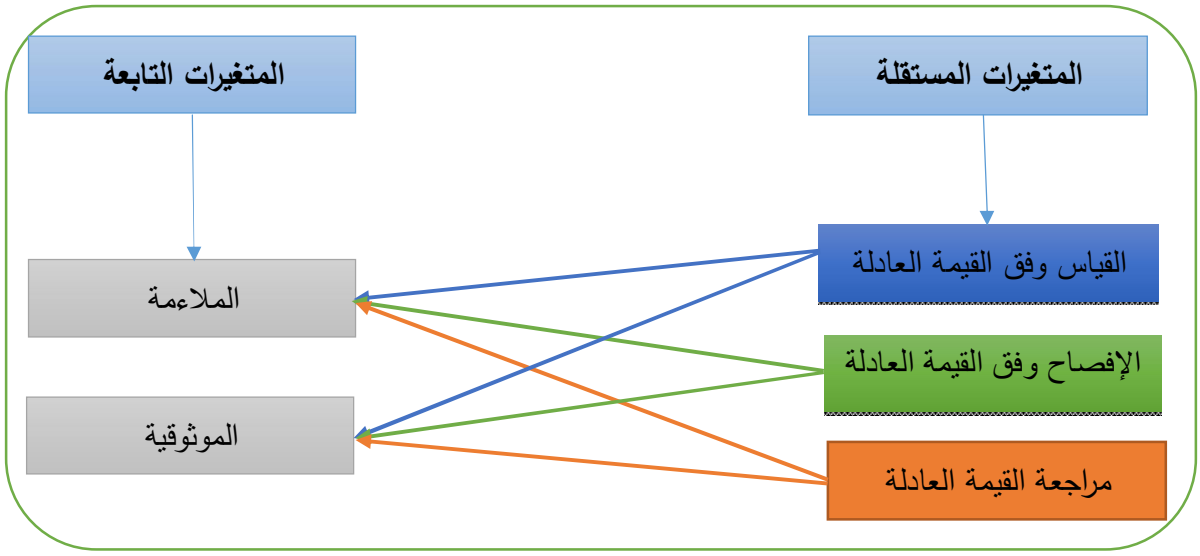

المصدر: إعداد الباحث، 2016.

منهجية الدراسة: Study Methodology

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها، كما استخدمت الإستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة الميدانية، وتم استخدام نموذج مضاعف الربحية كأحد النماذج الرياضية لقياس القيمة العادلة من خلال بيانات التقارير المالية المنشورة والتقارير السنوية.

حدود الدراسة: Study Limits

تتمثل حدود الدراسة في:

أولاً : حدود الدراسة الميدانية

1- الحدود المكانية: عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

(1) الهادي آدم محمد، **نظرية المحاسبة**، (الخرطوم: د.ن، 2003)، ص32.
(2) أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سابق**، ص27.

2- الحدود الزمانية: 2016م

ثانياً: حدود الدراسة التطبيقية

1- الحدود المكانية: عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية المستوفية لمحددات تطبيق النموذج الرياضي للدراسة.

2- الحدود الزمانية: 2009- 2014م

مصادر جمع بيانات الدراسة: Data Sources

تتمثل مصادر بيانات الدراسة في:

1- المصادر الأولية: تتمثل في الإستبانة والتقارير المالية المنشورة والتقارير السنوية.

2- المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب والدوريات العلمية والرسائل الجامعية والإنترنت وغيرها من وسائل جمع البيانات الأخرى المتاحة.

محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة في:

1- تناولت الدراسة معايير المحاسبة الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة دون غيرها من المعايير الأخرى.

2- إعتمدت الدراسة على نموذج مضاعف الربحية في قياس القيمة العادلة.

3- تناولت الدراسة الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية متمثلة في الملاءمة والموثوقية.

هيكلية الدراسة: Structure of Study

تتضمن الدراسة مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، المقدمة تشمل الإطار المنهجي والدراسات السابقة، الفصل الأول بعنوان القياس والإفصاح والمراجعة ويعرض من خلال ثلاثة مباحث المبحث الأول الإطار العام للقياس المحاسبي، المبحث الثاني طرق وأنواع ومقومات الإفصاح المحاسبي، والمبحث الإطار العام للمراجعة، بينما تناول الفصل الثاني محاسبة القيمة العادلة ويعرض من خلال ثلاثة مباحث المبحث الأول نشأة وتطور ومفهوم القيمة العادلة، المبحث الثاني معايير المحاسبة والمراجعة المتعلقة بالقيمة العادلة، والمبحث الثالث نماذج قياس القيمة العادلة، الفصل الثالث بعنوان جودة المعلومات المحاسبية ويعرض من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية، المبحث الثاني خصائص جودة المعلومات المحاسبية، والمبحث الثالث جودة المعلومات المحاسبية في ظل القيمة العادلة والعوامل المؤثرة عليها، وتناول الفصل الرابع الدراسة التطبيقة والميدانية من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول الدراسة التطبيقة، المبحث الثاني إجراءات الدراسة الميدانية، والمبحث الثالث إختبار فرضيات الدراسة، أما الخاتمة فتشمل النتائج والتوصيات.

ثانياً:الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت المحاسبة عن القيمة العادلة، والخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، يقوم الباحث باستعراضها للتعرف على طبيعتها ونتائج إختباراتها، ومنها:

1- دراسة: Corala Frost and Grace Pawnall ,1994

(Accounting Disclosure Practice in United Stated and United Kingdom) [1]

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى توقيت الإفصاح المقدم من الشركات المحلية والأجنبية المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، واختبار التباين في قواعد الإفصاح بين المنظمات المهنية ومدى تطبيق الشركات لهذه القواعد. تمثلت مشكلة الدراسة في اختلاف تطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي بالشركات المحلية والأجنبية المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، والمنهج الإستقرائي. استمدت الدراسة أهميتها من ضرورة الالتزام بتطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي على الشركات. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، إن التمسك بقواعد الإفصاح المحاسبي سواء الإجباري أو الإختياري كانت أكثر في الولايات المتحدة الأمريكية منها في المملكة المتحدة، لم يكن هنالك تطبيق حقيقي لقواعد الإفصاح المحاسبي في التقارير الدورية والسنوية لدى الشركات في كلتا الدولتين، وأن المستثمرين في الدولتين يطالبون بمعلومات وتقارير مالية أكثر إفصاحاً للشركات الأجنبية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت إلى اختبار التباين في قواعد الإفصاح بين المنظمات المهنية ومدى تطبيق الشركات المحلية والأجنبية لهذا الافصاح في كل من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة، بينما تختلف دراستي بأنها هدفت إلى بيان أثر كل من القياس والإفصاح وفق القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية ومدى تأثر المراجعة بها.

2- دراسة، زياد أحمد الزغبي، 2001م (نظم المعلومات المحاسبية وتأثيرها على ملاءمة وموضوعية المعلومات المحاسبية)[2]

هدفت الدراسة إلى قياس وكفاءة نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، والتعرف على مدى إهتمام الإدارات المختلفة في تلك الشركات بتطوير نظم المعلومات بشكل عام ونظم المعلومات المحاسبية بشكل خاص لتحسين نوعية المعلومات التي تقدمها هذه النظم. تمثلت مشكلة الدراسة في عدم إهتمام الشركات الصناعية في الأردن بتنظيم المعلومات المحاسبية لإنتاج المعلومات التي تساعد في إتخاذ القرارات الإدارية وتوضيح الصعوبات التي يحتمل أن تواجهها عند تطويرها لنظم المعلومات المحاسبية لتلبية الحاجات المتزايدة للمعلومات أو سعيها لاستخدام معلومات

---

(1) Corala Frost and Grace Pawnall, **Accounting Disclosure Practice in United Stated and United Kingdom**, (UK: Jouranal of Accounting Reseach, Vol, 32, No.1, Spring 1994, pp 75-102.

(2) زياد أحمد الزغبي، **نظم المعلومات المحاسبية وتأثيرها على ملائمة وموضوعية المعلومات المحاسبية**، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2001م).

جاهزة. تكمن أهمية الدراسة في زيادة الحاجة إلى المعلومات المحاسبية التي تتوفر فيها صفة الملاءمة من حيث توقيتها وقدرتها على التنبؤ والتغذية العكسية، ووجود معلومات محاسبية ملاءمة وموضوعية من أجل الإستعانة بها لتحقيق أهداف المنشأة في النمو وتحقيق الأرباح والقدرة على الوفاء بالإلتزامات ومواجهة صعوبات المستقبل. إتبعت الدراسة المنهج التاريخي، الإستنباطي، الإستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تعتبر نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة قادرة على منع الإدارة من التلاعب في المعلومات المحاسبية بهدف التحيز أو إخفاء عيوب الإدارة، كما أنها قادرة على إنتاج معلومات ملاءمة وموضوعية ذات قيمة مضافة، الأمر الذي يساعد في سرعة إتخاذ القرارات بتوفير المعلومات المحاسبية المناسبة بسرعة ودقة وذلك بتطبيق واستخدام التكنولوجيا الحديثة. أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير مهنة المحاسبة والإهتمام بها والدعم من كافة القطاعات والمؤسسات التعليمية والعملية من خلال العمل على تدريب المحاسبين على استخدام الوسائل التقنية الحديثة، والعمل على تحديث الوسائل والأجهزة الحاسوبية المستخدمة في إدارة نظم المعلومات المحاسبية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت إلى تحديد الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في الفكر المحاسبي بقصد تحديد مقومات الملاءمة والموثوقية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية، بينما هدفت دراستي إلى اختبار أثر تطبيق القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية وقابليتها للفهم والمقارنة.

3- دراسة، طارق عبدالعال حماد، 2002م (مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على النموذج المناسب لقياس الأدوات المالية في البنوك وهل من الأفضل اتباع نموذج التكلفة التاريخية أم يتم تطبيق نموذج القيمة العادلة على جميع الأدوات المالية؟. هدفت الدراسة إلى تحليل نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة كأساس لقياس الأدوات المالية في البنوك المصرية في ضوء خاصيتي الملاءمة والموثوقية، بهدف اقتراح النموذج المناسب للبيئة المصرية. تكمن أهمية الدراسة في توضيح المقصود بالقيمة العادلة والفرق بينها وبين القيمة السوقية وكيفية قياسها. اتبعت الدراسة المنهج الاحصائي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، وجود تباين واضح بين المحاسبين والمراجعين حول مفهوم القيمة العادلة، وجود تباين حول المعايير التي تحكم الإثبات والقياس والإفصاح المحاسبي، وليس هناك فروق معنوية بين المحاسبين في البنوك ومراقبي حسابات البنوك فيما يتعلق بالمفاضلة بين نموذجي القيمة العادلة الكاملة والمختلط لقياس الأدوات المالية. أوصت الدراسة بضرورة ترسيخ مفاهيم القيمة العادلة وتقنيات حسابها، وتوصيلها إلى المحاسبين والمراجعين في الواقع العملي من خلال المعايير المحاسبية والتفسيرات والبحوث التطبيقية عن استخدام نموذج القياس على أساس القيمة

(1) طارق عبد العال حماد، **مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية، (**القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، أبريل 2002م)، ص ص511-595.

العادلة، تمثل مشكلة الموثوقية أهم صعوبات المحاسبة عن القيمة العادلة، لذلك ينبغي أن تكون قياسات القيمة العادلة موثوقة ويتم احتسابها على نحو يعكس بصدق المعاملات الاقتصادية وليس بالضرورة التخلي عن معلومات التكلفة التاريخية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت إلى تحليل نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة كأساس لقياس الأدوات المالية في البنوك المصرية، وتوصلت الدراسة إلى وجود تباين واضح بين المحاسبين والمراجعين بخصوص مفهوم القيمة العادلة. تختلف دراستي بأنها هدفت إلى دراسة والتعرف على المحاسبة عن القيمة العادلة والمعايير المرتبطة بها ومعرفة إيجابياتها وسلبياتها وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية دون إجراء مقارنة بينها والتكلفة التاريخية كأساس للقياس.

4- دراسة Leslie D.Hodder, et.al, (2006)

(Risk– Relevance of Fair Value Income Measures for Commercial Banks)[1]

هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى ملاءمة خطر الإنحراف المعياري لثلاثة من مقاييس الأداء لمجموعة من البنوك التجارية الأمريكية، والمقاييس هي صافي الدخل، الدخل الشامل، والقيمة العادلة الكاملة التي تم بنائها لعينة الدراسة التي ضمت (202) بنك تجاري أمريكي. تمثلت مشكلة الدراسة في مدى ملائمة القيمة العادلة لمقاييس الدخل بالبنوك التجارية. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، يتقلب متوسط الدخل وفقاً للقيمة العادلة لعينة البنوك أكثر من ثلاثة أضعاف الدخل الشامل وأكثر من خمسة أضعاف صافي الدخل، أن التقلب المتزايد في الدخل وفقاً للقيمة العادلة الكاملة يعزى إلى العلاقة الإيجابية لبيتا نموذج السوق والإنحراف المعياري في عوائد الأسهم وبيتا سعر الفائدة طويل الأجل، أن التقلب في الدخل من خلال القيمة العادلة الكاملة يعكس عناصر المخاطر التي لم يتم التحسب لها بواسطة التقلب في صافي الدخل أو الدخل الشامل، وأن التقلب في الدخل من القيمة العادلة الكاملة يظهر المخاطر ذات الصلة بسوق تسعير رأس المال والتي تتقلب في صافي الدخل والدخل الشامل.

يتضح للباحث أن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في مدى ملائمة القيمة العادلة لمقاييس الدخل بالبنوك التجارية. بينما تمثلت مشكلة دراستي في مدى تأثير القياس والإفصاح والمراجعة وفق متطلبات المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

5- دراسة، رولا كاسر لايقا، 2007م (القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفر البيانات والمعلومات اللازمة لمتخذي القرارات الاستثمارية والتمويلية في القطاع المصرفي السوري، لأن معظم المصارف في سوريا تتبع للقطاع العام وبالتالي فإن

---

(1) Leslie D.Hodder, et.al, **Risk – Relevance of Fair Value Income Measures for Commercial Banks**, The Accounting Review, Vol.81,No 2, 2006, pp. 337-375.

(2) رولا كاسر لايقا، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، (**اللاذقية: جامعة تشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م).

عملية الإفصاح وتقديم المعلومات تخضع لإشراف السلطات الحكومية، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الإفصاح في التقارير والقوائم المالية المنشورة. هدفت الدراسة إلى بيان مستوى التزام المصارف في سوريا بنشر القوائم المالية السنوية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (30)، وبيان أوجه قصور القوائم المالية الحالية في الإيفاء باحتياجات مستخدميها من المعلومات. تكمن أهمية الدراسة في أن الالتزام بالمعايير المحاسبية في إعداد وعرض القوائم المالية يساعد في الحصول على معلومات محاسبية مناسبة يمكن الإعتماد عليها في تقييم المصرف وإجراء المقارنات وترشيد القرارات. اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي. توصلت الدراسة إلى عدم كفاية المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية، وعدم الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) عند إعداد ونشر القوائم المالية. أوصت الدراسة بضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية في إعداد وعرض القوائم المالية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت إلى بيان مستوى التزام المصارف السورية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) عند إعداد تقاريرها وقوائمها المالية، وتوصلت الدراسة إلى عدم التزامها بهذا المعيار، بينما تختلف دراستي بأنها هدفت إلى بيان مدى تأثير القياس والافصاح والمراجعة وفق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية المرتبطة بالقيمة العادلة على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

6- دراسة، Mathew .T, et al, 2007

(Disclosure and Corporate Governance in Developing Countries)[1]

هدفت الدراسة إلى استخدام مستوى الافصاح لفحص ممارسات حوكمة الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الغاني، اختبرت الدراسة تأثير الهيكل المالي، تشتت الملكية، حجم الشركة، والرفع المالي على ممارسات الإفصاح. تكمن أهمية الدراسة في ندرة الدراسات التي تناولت موضوع حوكمة الشركات في الدول النامية وخاصة غانا. استخدمت الدراسة فحص ممارسات الافصاح في شركات عينة الدراسة واختبار مدى تأثير الهيكل المالي، تشتت الملكية، حجم الشركة، والرفع المالي على ممارسات الإفصاح. تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤلين هما، ما مستوى الإفصاح والشفافية في الشركات الغانية المدرجة في البورصة؟، ما هو تأثير الهيكل المالي، تشتت الملكية، حجم الشركة، والرفع المالي على مستوى الإفصاح؟، تم جمع بيانات الدراسة من خلال عينة مكونة من (22) شركة مدرجة بسوق غانا للأوراق المالية ما يمثل (95%) من رأسمال السوق. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن مستوى الإفصاح لشركات عينة الدراسة منخفض حيث بلغ (52%)، كما أن هنالك تباين في مستوى الافصاح لشركات عينة الدراسة. أوصت الدراسة بضرورة نشر التقارير المالية للشركات المدرجة بسوق غانا للأوراق المالية للجمهور، والزام الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية بإيداع نسخة من تقاريرها المالية لدى مسجل الشركات.

(1) Mathew .T, et al, **Disclosure and Corporate Governance in Developing Countries**: Evidence from Ghana (Emerald Group Publishing Limited: Jouranal of Corporate Governance, Vol, 22, No.3, 2007, pp319-334.

يتضح للباحث أن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في دراسة مستوى الافصاح الشفافية في الشركات الغانية ومدى تأثير الهيكل المالي، تشتت الملكية، حجم الشركة، والرفع المالي على ممارسات الإفصاح، بينما تمثلت مشكلة دراستي في دراسة أثر الافصاح وفق القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة السودانية.

7- دراسة، يوسف أحمد حمزة يوسف،2007م (أثر تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية في المنشآت الربحية)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، ما مدى استناد معايير المحاسبة والمراجعة إلى إطار فكري له أثر في قياس وعرض بيانات القوائم المالية؟، ما مدى التزام المنشآت السودانية بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة؟، وهل تؤثر تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة في تحسين نوعية وخصائص المعلومات المحاسبية المنتجة؟. هدفت الدراسة إلى تأكيد تطبيق أحدث ما توصلت إليه الدول التي لها السبق في مجال المحاسبة والمراجعة وخاصة في ظل معايير محددة بدأت دول العالم بتطبيقها، ويساعد ذلك على مواجهة تحديات العولمة وأنظمة التجارة الحرة. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة استبانة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة يؤدي إلى تحسين خصائص جودة المعلومات المحاسبية، مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستفيدين في القوائم المالية، وأن غياب معايير المحاسبة والمراجعة يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني ككل. أوصت الدراسة بإصدار معايير قومية تستمد ما يناسب البيئة السودانية من المعايير العالمية والإقليمية، أن يكون هناك دور لسوق الخرطوم للأوراق المالية يلزم المنشآت التي يتم تداول أوراقها المالية بالسوق لإصدار قوائم مالية وفقاً للمعايير المحاسبية، والزام كافة المنشآت بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام الدولي(كحد أدنى على الأقل) على قوائمها المالية لتحقيق الشفافية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت التطبيق الفعلي لمعايير المحاسبة والمراجعة بالمنشآت السودانية وأثرها على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المنتجة وانعكاسها علي مستوى الثقة في بيانات القوائم المالية وقدرتها على تلبية احتياجات المستفيدين المهتمين بتلك القوائم. بينما تختلف دراستي بأنها تناولت تأثير معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية حتى تكون مفيدة في ترشيد عملية اتخاذ القرارات لكافة الفئات المستفيدة منها.

8- دراسة، مصطفى محمد كمال، 2007م (القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر المنظمات)[2]

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم بيئة القياس المحاسبي المصري من خلال مقارنة الممارسات الحالية بجمهورية مصر العربية مع تلك السائدة في الدول ذات السبق في مجال الإفصاح عن مخاطر

---

(1) يوسف أحمد حمزة يوسف، **أثر تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية في المنشآت الربحية- دراسة تحليلية تطبيقية**، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م).

(2) مصطفى محمد كمال، **القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر المنظمات**، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثاني، سبتمبر 2007)، ص ص217-243.

المنظمات، وذلك بغرض إثراء المعلومات الواردة بالقوائم المالية وتطوير البنيات التشريعية والعلمية التي تحكم القياس والإفصاح عن المخاطر. تكمن أهمية الدراسة في أن القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر المنظمات يؤدي إلى زيادة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، كما أصبح القياس المحاسبي عن مخاطر المنظمات يمثل أحد أهم الممارسات المحاسبية الواجب تطبيقها. تمثلت مشكلة الدراسة في البنيات البيئية من معايير محاسبية وقواعد التسجيل بالبورصة وقواعد حوكمة الشركات في حاجة إلى التطوير والتنمية، الأمر الذي يجعل بيئة الاعمال أكثر حساسية كمشكلة القياس والإفصاح عن مخاطر المنظمات، لأن عدم الإفصاح عن مخاطر المنظمات يؤدي إلى عدم العدالة بين المستثمرين. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، عدم نص قواعد القيد ببورصة الأوراق المالية المصرية بصورة مباشرة على ضوابط تحكم الافصاح عن المخاطر المرتبطة بأنشطة الشركات. أوصت الدراسة بإجراء دراسة استقصائية تسعى إلى اكتشاف أركان القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر المنظمات من وجهة نظر الفئات المهتمة بهذا الإفصاح، وإجراء دراسة عملية تعتمد على أسلوب تحليل المحتوى لاكتشاف المستوى الحالي لإفصاح الشركات المصرية عن المخاطر المرتبطة بأنشطتها في ظل الوضع الحالي للقوانين والتشريعات والمعايير المحاسبية المصرية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت إلى تحليل وتقييم بيئة القياس المحاسبي المصري من خلال مقارنة الممارسات الحالية في مصر مع الممارسات السائدة في الدول ذات السبق في مجال الإفصاح عن مخاطر المنظمات، وذلك بغرض ملاءمة وموثوقية المعلومات الواردة بالتقارير والقوائم المالية، بينما تختلف دراستي بأنها هدفت إلى دراسة القياس والإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة في البيئة السودانية ومراجعة هذا القياس ومدى تأثيرها على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة.

9- دراسة، أحمد حلمي جمعة، مؤيد راضي خنفر،2007م (المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، ما اتجاهات التطور في استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات المالية في ضوء معايير التقارير (الإبلاغ) المالية الدولية؟، ما انعكاسات تطبيق محاسبة تقديرات القيم العادلة على أداء مهمة التدقيق في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير التدقيق والضمان الدولية؟، ما مستوى تطبيق مدققي الحسابات الأردنيين لمتطلبات تدقيق تقديرات القيم العادلة في ضوء معيار التدقيق والضمان الدولي رقم (545)؟. هدفت الدراسة إلى تقييم اتجاهات التطور في استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات المالية وانعكاسها على اداء مهمة التدقيق. تكمن أهمية الدراسة في التعرف على اتجاهات التطور في استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد

(1) أحمد حلمي جمعة، مؤيد راضي خنفر، **المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة** ، **(**عمان: الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثالث، العدد الرابع، 2007)، ص ص413-439.

البيانات المالية في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وانعكاسات تقديرات القيم العادلة في المحاسبة على أداء مهمة التدقيق. اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، انتشار المقاييس والافصاحات التي تستند إلى القيمة العادلة بشكل متزايد في أطر الإبلاغ المالي وفي التطبيق العملي المحاسبي، توجد العديد من المخاطر الناتجة عن استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات المالية وعلى خصائصها المحاسبية خاصة الملاءمة والموثوقية. أوصت الدراسة بأن على إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية الحذر عند استخدام محاسبة تقديرات القيمة العادلة عند إعداد البيانات المالية، ضرورة فهم مدققي الحسابات لعمليات القطاعات الاقتصادية المختلفة وأنشطة الرقابة ذات الصلة وتقييم المخاطر لتحديد قياسات وافصاحات تقديرات القيم العادلة عند تدقيق البيانات المالية لتحديد طبيعة إجراءات التدقيق وتوقيها ونطاقها.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت إلى تقييم اتجاهات التطور في استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات المالية وانعكاسها على أداء مهمة التدقيق في ضو المعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير التدقيق والضمان الدولية، بينما تختلف دراستي بأنها هدفت إلى تقييم استخدام القيم العادلة في إعداد البيانات المالية ومراجعتها في ضوء معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية ومعايير التدقيق والضمان الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.

10- دراسة، سحر صبحي محمد، 2007م (المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في تعرض أسلوب التكلفة التاريخية للعديد من الإنتقادات حيث يواجه مشكلات في القياس المحاسبي والتي تنشأ من إختلاف الأساليب والسياسات المحاسبية المتعلقة بمعالجة بعض بنود الأصول والخصوم. هدفت الدراسة إلى تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق مدخل المحاسبة عن القيمة العادلة. اهتمت الدراسة بالقياس السليم للأصول المالية بشركات التأمين لأن ذلك يؤدي إلى توفير معلومات مناسبة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، إستخدام مدخل المحاسبة عن القيمة العادلة يؤدي إلى زيادة دقة الإفصاح المحاسبي مما يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية، إن إستخدام مدخل المحاسبة عن القيمة العادلة يؤدي إلى القياس السليم للأصول المالية، وهنالك تعدد في وجهات النظر حول قياس القيمة العادلة للأصول وفقاً للغرض المستخدم والطريقة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة وأن مدخل صافي التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة من إستخدام الأصول مستقبلياً قد أيدته معظم الدراسات. أوصت الدراسة بضرورة ترسيخ مفهوم القيمة العادلة وخصائصها وطرق قياسها في أذهان العاملين في مجال الأوراق المالية، وضرورة تحديد طرق واضحة وثابتة في المعايير المحاسبية لكيفية قياس القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتداولة.

(1) سحر صبحي محمد، **المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية**، (الإسماعيلية: جامعة قناة السويس، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م).

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية أثرها على منفعة المعلومات المحاسبية، بينما تختلف دراستي بأنها تناولت المحاسبة عن القيمة العادلة عن الأصول والإلتزامات المالية وأثر ذلك على منفعة المعلومات المحاسبية.

11- دراسة، إسماعيل محمد أحمد شبو،2007م (تقويم أهمية خصائص جودة المعلومات المحاسبية لأسواق الأوراق المالية)[1]

هدفت الدراسة إلى بيان دور القوائم والتقارير المالية المنشورة في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة للمتعاملين في أسواق المال ودورها في التأثير على اتخاذ القرارات. تمثلت مشكلة الدراسة في قصور التقارير والبيانات المالية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية عن تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية والتي تساهم في ترشيد القرارات. تكمن أهمية الدراسة في أن معلومات القوائم المالية المنشورة تعد إحدى المصادر المهمة التي يعتمد عليها المتعاملون في سوق المال في اتخاذ قراراتهم التمويلية والاستثمارية. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، الإستنباطي، الإستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن إعداد القوائم والتقارير المالية المنشورة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية. أوصت الدراسة بإعادة عرض وتبويب القوائم والتقارير المالية من قبل إدارة السوق المالي بما يتوافق مع احتياجات مستخدميها، وبالتالي زيادة درجة الثقة والملاءمة في المعلومات المالية المنشورة من قبل الشركات المدرجة بسوق المال.

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة هدفت إلى بيان دور التقارير والقوائم المالية المنشورة في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية لمستخدمي هذه المعلومات. بينما يختلف هدف دراستي بتوضيح اثر معايير المحاسبة عن القيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير والقوائم المالية للمستخدمين في ترشيد قراراتهم.

12- دراسة، سليمان حسين البشتاوي، أحمد محمد المبيضين، 2008م (تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية)[2]

تكمن أهمية الدراسة في التوجه الدولي لإحلال القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية، وإظهار إنعكاسات وتأثيرات القيمة العادلة في ملائمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية. هدفت الدراسة إلى بيان تأثير محاسبة القيمة العادلة في ملائمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية. تمثلت مشكلة الدراسة في، ما تأثير القيمة العادلة في ملائمة بيانات القوائم المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية؟، بيان تأثير القيمة العادلة

---

(1) إسماعيل محمد أحمد شبو، **تقويم أهمية خصائص جودة المعلومات المحاسبية لأسواق الأوراق المالية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م).

(2) سليمان حسين البشتاوي، أحمد محمد المبيضين، **تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية** (بورسعيد: جامعة قناة السويس، كلية التجارة، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد الأول، يناير/يونيو، 2008م)، ص ص57-73.

في موثوقية بيانات القوائم المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية. إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أكد غالبية أفراد العينة أن المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة تعتبر أكثر ملائمة لمتخذي القرارات في شركات الوساطة المالية، أكد معظم أفراد العينة أن المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة تعتبر أكثر موثوقية، يمكن الاعتماد على البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة في عملية اتخاذ القرارات، وأن القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة يعتمد أحياناً على الاجتهادات والتقديرات الشخصية، وبالتالي إمكانية التحيز في عملية القياس. أوصت الدراسة بتعديل التعليمات الخاصة بتطبيق القيمة العادلة من قبل الجهات المعنية حتى لايكون هناك أي مجال للإجتهادات والتقديرات الشخصية في تقدير القيمة العادلة والتحيز في عملية قياس البيانات المعدة وفقاً للقيمة العادلة، إصدار دليل خاص بالقيمة العادلة وتطبيقاتها من قبل الجهات المعنية في الأردن، والتوسع في عقد الدورات والندوات والمحاضرات المتخصصة بتطبيق القيمة العادلة للأطراف المعدة والمستخدمة للقوائم المالية.

يتضح للباحث أن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في، ما تأثير القيمة العادلة في ملائمة و موثوقية بيانات القوائم المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية، بينما تناولت دراستي ما تأثير القياس والافصاح والمراجعة وفق القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية بالتطبيق على البيئة السودانية.

13- دراسة، Franklin Allen, Elena Carletti ،(2008)
(Mark – to Market Accounting and Liquidity Pricing)[1]

هدفت الدراسة إلى تناول دور السيولة في الأزمات المالية وعلاقتها بالنموذج المحاسبي المطبق سواء التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة. توصلت الدراسة إلى أن القيمة العادلة تقدم معلومات مفيدة عن سيولة المؤسسات المالية، ولكنها لا تقدم معلومات عن القدرة الكسبية المستقبلية لهذه المؤسسات وبالتالي فإن معلومات القيمة العادلة قد لا تكون مفيدة في اتخاذ القرارات طويلة الاجل. أوصت الدراسة بعدم استخدام محاسبة القيمة العادلة في تقييم الموقف النقدي للمؤسسات المالية في وقت الأزمات المالية، حيث أن الأسعار السوقية التي تعتمد عليها محاسبة القيمة العادلة تجعل من القيمة السوقية لأصول المنشأة أقل من القيمة السوقية لإلتزاماته، وبالتالي يتطلب استخدام أساليب قياس بخلاف التكلفة التاريخية تعكس القيمة الحقيقة للأصول.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت إلى بيان أثر النموذج المحاسبي المطبق سواء كان التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة، وما توفره كل نموذج من معلومات تكون مفيدة في بيان السيولة في أوقات الأزمات المالية، والقدرة على التنبؤ بالارباح المستقبلية المتوقعة للمنشأة، وتوصلت الدراسة إلى أن القيمة العادلة مفيدة في توفير معلومات عن السيولة وغير مفيدة في اتخاذ القرارات طويلة الأجل المرتبطة

(1) Franklin Allen, Elena Carletti**,"Mark – To Market Accounting and Liquidity Pricing"**, Journal of Accounting and Economics, Volume 45, Issues 2-3, 2008, pp358-378.

بالمكاسب المتوقعة. بينما تختلف دراستي بأنها هدفت إلى بيان أثر نموذج القيمة العادلة على توفير معلومات محاسبية تكون مفيدة في تقدير سيولة وربحية المنشأة.

14- دراسة، محمد كمال الدين محمد عبد الرحمن، 2008م (أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة على القابلية للمقارنة لمعلومات التقارير المالية الدولية)[1]

هدفت الدراسة إلى توضيح متطلبات استخدام نموذج المحاسبة عن القيمة العادلة في دورة التناسق والمساهمة في التناسق الدولي من خلال توحيد البيانات المحاسبية. تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤل، ما هو أثر تطبيق كل من نموذج المحاسبة عن القيمة العادلة ونموذج المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية على اتساق أو تجانس المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من خلال القوائم المالية طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية؟. تكمن أهمية الدراسة من خلال تزايد الطلب على القوائم المالية المقارنة دولياً في حين أن المعايير المحاسبية المقارنة دولياً كانت على درجة منخفضة من مستوى المقارنة المطلوبة، التركيز على فكرة التناسق الدولي للمحاسبة من خلال منظمات المحاسبة والأعمال الدولية والوكالات الحكومية لزيادة مستوى المقارنة الدولية. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، لا تمكن محاسبة القيمة العادلة فقط من تطبيق تناسق المحاسبة الدولية بل أنها تعمل كعنصر ضروري في رفع مستوى التناسق وزيادة موضوعية عولمة الأسواق المالية والتكامل الاقتصادي الدولي وزيادة التناسق في البيانات المحاسبية على المستوى الدولي. أوصت الدراسة بضرورة التحول إلى تناسق المحاسبة الدولية من خلال محاسبة القيمة العادلة الذي يوفر الأساس المشترك اللازم لمقارنة موضوعية البيانات المحاسبية على المستوى الدولي في حين أن نموذج محاسبة التكلفة التاريخية لا يوفر أساساً لمثل هذه المقارنة، استخدام مفهوم القيمة العادلة للقياس والتقرير عن المعلومات المالية يعتبر أساساً لدورة التناسق التي تعتبر من أهم متطلبات تطبيق المحاسبة الدولية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة على القابلية للمقارنة لمعلومات التقارير المالية الدولية. بينما تختلف دراستي في أنها تناولت أثر تطبيق معايير المحاسبة عن القيمة العادلة على الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية.

15- دراسة، هيثم ممدوح العبادي، محمد ذاالنون عصفور، 2008م (مفهوم القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية وانسجامها مع قانون الضريبة في الأردن)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤل، هل هناك توافق بين مفهوم القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية ونصوص القانون الضريبي في الأردن؟. هدفت الدراسة إلى تقييم مدى انسجام نصوص مواد قانون ضريبة الدخل مع مفهوم القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية في الأردن. تكمن أهمية

---

(1) محمد كمال الدين محمد عبد الرحمن، **أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة على القابلية للمقارنة لمعلومات التقارير المالية الدولية**،(الشروق: مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد الثاني، يونيو 2008م)، ص ص217-243.

(2) هيثم ممدوح العبادي، محمد ذا النون عصفور، **مفهوم القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية وانسجامها مع قانون الضريبة في الأردن**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد الواحد والسبعون، السنة السابعة والأربعون ، 2008م)، ص ص319-361.

الدراسة في تقييم وتحليل مدى تطابق وتوافق المفاهيم المتعلقة بالقيمة العادلة مع نصوص مواد قانون ضريبة الدخل الأردني خاصة وأن دائرة ضريبة الدخل في الأردن قد ألزمت نفسها بتبني معايير المحاسبة الدولية في التعليمات رقم (6) لسنة 2001م. اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، والمنهج التاريخي. توصلت الدراسة إلى أن الإستثمارات التي ينطبق عليها المعيار (39) الأدوات المالية في حالة الاعتراف بالفرق بين قيمة التكلفة والقيمة العادلة كإيرادات أو خسارة فإن القانون أخضع جزءاً من هذه الإيرادات للضريبة مع أنها غير متحققة، بينما لم يخضع القانون معالجة الخسارة الناتجة عن ذلك، أما الدخل العام فقد أعتبرها من قبيل الخسارة الرأسمالية غير المقبولة.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت إلى تقييم مدى توافق نصوص مواد قانون ضريبة الدخل مع مفهوم القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية في الأردن. بينما تختلف دراستي عنها بأنها هدفت إلى بيان أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية عن القيمة العادلة في ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية التي الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

16- دراسة، Laux and Leuz ,2009

(The Crisis of Fair Value Accounting - Making Sense of the Recent Debate Accounting)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس هو، هل كانت محاسبة القيمة العادلة هي المسئولة عن الأزمة المالية العالمية؟. توصلت الدراسة إلى أن محاسبة القيمة العادلة ليست المسئولة عن الأزمة المالية العالمية وأنها ليست إلا مجرد نظام للقياس يقوم بالتقرير عن قيم الأصول دون أن يكون له آثار اقتصادية تخصه، وفيما يتعلق ببديل القيمة العادلة فقد توصلت الدراسة إلى أن محاسبة التكلفة التاريخية ليست هي الحل لمشكلات القيمة العادلة، فالتكلفة التاريخية لا تعكس القيمة الأساسية لعناصر القوائم المالية. أوصت الدراسة على أنه رغم مشكلات القيم السوقية والتي تتمثل في أنها أحياناً لا تعكس القيم الأساسية للأصول نظراً لتأثر القيم السوقية بالمؤثرات السلوكية وعدم رشد المستثمر، بضرورة استخدام القيم السوقية حتى إذا كانت الأسواق لا تتصف بالسيولة ودعم ذلك بالإفصاحات الإضافية.

يتضح للباحث أن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في هل كانت محاسبة القيمة العادلة هي المسئولة عن الأزمة المالية العالمية، بينما تختلف دراستي بأن مشكلتها تمثلت في هل لاستخدام محاسبة القيمة العادلة أثر على جودة المعلومات المحاسبية.

(1) Laux Christian, Leuz Christian, **The Crisis of Fair Value Accounting- Making Sense of the Recent Debate Accounting**, The University of Chicago, Booth School of Business, Journal of Organization and Society, Vol. 34, 2009, p826.

17- دراسة، جيهان السيد عبد الرحمن الشعراوي،2009م (القياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر في المصارف الإسلامية في ضوء معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤل، ما مدى إمكانية تحديد المخاطر العديدة والمختلفة التي تواجه المصارف الإسلامية والكيفية الملاءمة للقياس والإفصاح عنها؟. هدفت الدراسة إلى تحليل المعايير المرتبطة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر بهدف تقييم الدور الذي تؤديه هذه المعايير في القياس والإفصاح عن تلك المخاطر. استمدت الدراسة أهميتها من خلال الحاجة إلى إطار محاسبي موحد لقياس المخاطر في المصارف الإسلامية والإفصاح عنها لتحقيق السلامة المصرفية في النظام المصرفي الإسلامي. اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي، والمنهج التطبيقي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين إدراك العاملين بإدارة المخاطر والإئتمان بالمصارف الإسلامية لأهمية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر وبين الإفصاح المناسب عنها، توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المؤشرات الملاءمة لقياس المخاطر والنابعة من طبيعة المصارف الإسلامية وبين قياس تلك المخاطر والتقليل منها. أوصت الدراسة بتطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية وخاصة معيار العرض والإفصاح العام وزيادة مستوى الإفصاح عن المخاطر لدى المصارف الإسلامية بما يؤدي إلى الإفصاح المناسب والوصول إلى الشفافية بما يساعد الأطراف ذو العلاقة بالمصارف الإسلامية في اتخاذ قراراتهم بشكل جيد.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت إلى تحليل المعايير المرتبطة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر بهدف تقييم الدور الذي تؤديه هذه المعايير في القياس والإفصاح عن تلك المخاطر في المصارف الاسلامية، بينما تختلف دراستي بأنها هدفت إلى تحليل المعايير قياس والافصاح المحاسبي والمراجعة عن القيمة العادلة ولم تتعرض للمعايير المرتبطة بالمخاطر.

18- دراسة، خضر الطيب الأمين الشفيع، 2009م (أثر توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية)[2].

هدفت الدراسة إلى عرض إطار نظري لمعايير جودة المعلومات المحاسبية، وإثبات أثر توافرها على القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، والتعرف على درجة توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. أظهرت أهمية الدراسة الدور الذي تلعبه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في مساعدة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بتوقعاتهم المستقبلية. تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم

---

(1) جيهان السيد عبد الرحمن الشعراوي، **القياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر في المصارف الإسلامية في ضوء معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، (**القاهرة: جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009).

(2) خضر الطيب الأمين الشفيع، **أثر توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية،** (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة 2009م).

للأوراق المالية. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، المنهج الاستنباطي، الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة استبانة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يجعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، معيار الملاءمة والمصداقية من أهم معايير جودة المعلومات المحاسبية التي يجب توافرها في القوائم المالية المنشورة. أوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات المدرج أوراقها بسوق الخرطوم للأوراق المالية بإعداد قوائمها المالية وفقا للخصائص النوعية حتى تعكس الشفافية لمستخدمي القوائم المالية، وإعداد قوائمها المالية أيضا وفقا للخاصيتين الرئيسيتين للمعلومات المحاسبية وهما الملاءمة والمصداقية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة اهتمت بالدور الذي تلعبه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في مساعدة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بتوقعاتهم المستقبلية. بينما تختلف دراستي عنها بأنها اهتمت بالدور الذي تلعبة معايير المحاسبة والمراجعة عن القيمة العادلة في توافر الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية حتى تكون مفيدة لمستخدميها.

19- دراسة، رضا إبراهيم صالح، 2009م (أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية)[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية والمصرية وأهم مشاكل تطبيقها، وإنعكاساتها على جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات والبنوك بالبورصة المصرية. تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤل، ما هي إنعكاسات تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمحلية الموجهة نحو القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية؟. تكمن أهمية الدراسة في ضرورة تطبيق محاسبة القيمة العادلة في عملية القياس والإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية. اتبعت الدراسة المنهج العلمي الوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات الإستثمارية المدرجة في البورصة المصرية، معلومات القيمة العادلة أكثر ملائمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، إلا أنها أقل موثوقية من معلومات التكلفة التاريخية. أوصت الدراسة بالعمل على إصدار معيار محاسبي مصري للمحاسبة عن القيمة العادلة يتضمن تعريف واضح لمفهوم القيمة العادلة وأسس قياسها ومتطلبات الإفصاح عنها.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت إلى التعرف على معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية والمصرية وأهم المشاكل المتوقعة في تطبيقها في شركات قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة

---

(1) رضا إبراهيم صالح، **أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة عل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية**، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد السادس والأربعون، العدد الثاني، يوليو 2009م)، ص ص 39-98.

المصرية في ظل الأزمة المالية العالمية. بينما تختلف دراستي بأنها هدفت إلى بيان أثر المحاسبة عن القيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية في ظل الظروف الاقتصادية العادية.

20- دراسة، صالح حامد محمد، 2009م (أثر نماذج القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارت الاستثمار في الأوراق المالية).[1]

تكمن أهمية الدراسة في أن التعدد الموجود في نماذج القياس والتقويم التي أسهم فيه الفكر المحاسبي يؤثر على نوعية المعلومات المحاسبية وجودتها اللازمة لترشيد قرار الاستثمار في الأوراق المالية. هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التعدد في نماذج القياس المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وفي ترشيد اتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، هل استخدام نماذج متعددة للقياس المحاسبي يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية؟، هل توحيد نماذج القياس المحاسبي يؤدي إلى مصداقية المعلومات المحاسبية اللازمة لترشيد قرار الاستثمار في الأوراق المالية؟، هل للتعدد في نماذج القياس تأثير على تنظيم واختيار السياسات المحاسبية؟. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب دراسة الحالة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بالتعدد في نماذج القياس المحاسبي، ضبط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية على النموذج المحاسبي الذي يؤدي إلى مصداقية المعلومات المحاسبية، تباين آثار نماذج القياس المحاسبي يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين أفضل البدائل الاستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية. أوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتوحيد النماذج المحاسبية المستخدمة في إعداد المعلومات المحاسبية وذلك بهدف تقليل المرونة المتاحة للإدارة في تغيير السياسات المحاسبية، على الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ضرورة الإلتزام بالمعايير المحاسبية الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية وذلك بهدف تحسين جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية المنشورة.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت أثر نماذج القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية سواء كانت هذه النماذج القيمة العادلة أو التكلفة التاريخية أو غيرها من نماذج القياس المحاسبي، وأثرها على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية. بينما تختلف دراستي بأنها تناولت أثر نموذج المحاسبة عن القيمة العادلة دون غيرها من نماذج القياس المحاسبي الأخرى في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

21- دراسة، عزالدين فكري تهامي، 2009م (المحاسبة عن القيمة العادلة في إطار المعايير المحاسبية وانعكاساتها في الأزمة المالية العالمية)[2]

هدفت الدراسة إلى بيان المشاكل المحاسبية المرتبطة بتطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في ضوء المعايير المحاسبية ومدى انعكساتها على الأزمة المالية العالمية. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات

---

(1) صالح حامد محمد علي، **أثر نماذج القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الأوراق المالية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2009).

(2) عزالدين فكري تهامي، **المحاسبة عن القيمة العادلة في إطار المعايير المحاسبية وانعكاساتها في الأزمة المالية العالمية**، (سوهاج: جامعة سوهاج، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، العدد الأول، يونيو 2009م)، ص ص107-133.

التالية، هل تعد القيمة العادلة مقياساً موضوعياً وملائماً من حيث توفير المعلومات المناسبة للمستثمر؟، هل هنالك مشاكل وقصور في التطبيق العملي للقيمة العادلة؟، هل توجد علاقة بين محاسبة القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية؟، وهل الإتهام الموجه إلى محاسبة القيمة العادلة بأنها سبب الأرمة المالية العالمية التي وقعت في سبتمبر 2009م صحيح؟. تكمن أهمية الدراسة في بيان أثر الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول العالم، إضافة المزيد من البحوث المتعلقة بالمحاسبة عن القيمة العادلة على مستوى البحوث العربية. اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي المقارن. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى تمكين الإدارة من محاولة التلاعب في التقرير عن صافي الدخل، إن محاسبة القيمة العادلة ليست السبب في حدوث الأزمة المالية العالمية إنما السبب الحقيقي يرجع للممارسات الخاطئة في منح الإئتمان بالبنوك ومضاعفة الديون وإنفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد العيني وأن دور المحاسبة اختصر في عكس حقيقة تلك الممارسات في التقارير المالية. أوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في تطبيق معايير المحاسبة عن القيمة العادلة مع الحاجة إلى إعادة النظر في طرق تقديرها بهدف التوصل إلى آليات محددة تساعد في تحديد القيمة العادلة في الأسواق غير النشطة.

يتضح للباحث أن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في الإجابة عن التساؤل حول العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية، وهل الإتهام الموجه إلى محاسبة القيمة العادلة بأنها سبب الأزمة المالية العالمية التي وقعت في سبتمبر 2009م صحيح، وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبة عن القيمة العادلة ليست لها علاقة بالأزمة المالية العالمية بل كانت أداة من أدوات كشف الحقائق في الشركات. بينما تمثلت مشكلة دراستي في بحث العلاقة بين معايير المحاسبة عن القيمة العادلة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل الظروف الاقتصادية العادية، ولم تتناول دور محاسبة القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية.

22- دراسة، محسن طه صادق، 2010م (دور القياس والإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في القطاع المصرفي)[1]

هدفت الدراسة إلى تحليل وتحديد دور القياس والإفصاح المحاسبي في تحقيق التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في مصر من خلال التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ودوافع تطبيقها وحصر الجهود والتجارب الدولية في مجال حوكمة الشركات، ومدى توافر مبادئ حوكمة الشركات في القطاع المصرفي المصري من خلال مقارنة الممارسات الموجودة على الساحة المصرية بالمبادئ الدولية الصادرة في هذا الشأن والتي تمثل مرجعية رئيسية في مجال إعمال أنظمة الحوكمة وتوفير متطلباتها. تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد أثر القياس والإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في

(1) محسن طه صادق، **دور القياس والإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في القطاع المصرفي**، (الخرطوم: جامعة أمدرمان الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2010).

القطاع المصرفي. تكمن أهمية الدراسة في تزايد الإهتمام بتقديم تصورات وحلول للكيفية التي يتم بها تعزيز مبادئ حوكمة الشركات في مصر حتى تمارس دورها بوصفها ضمان للشركات والبنوك من الإفلاس والأنهيار، وذلك من خلال تطوير مهنة المحاسبة عامة والعمل على زيادة الإفصاح والشفافية خاصة. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي، المنهج التاريخي، المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أهمية دور كل من القياس والإفصاح المحاسبي في بيئة العمل المصرفي للتطبيق الفعال للحوكمة، إن توفر مجموعة من المبادئ والمعايير في بيئة العمل المصرفي مثل التحديد الواضح لواجبات مجلس الإدارة، وجود ضوابط وآليات لحماية حقوق المساهمين، الصياغة والتنفيذ لمهام محددة تقوم بها الإدارة التنفيذية واللجان الداخلية المنوط بها تطبيق معايير الحوكمة يساهم في فعالية تطبيق الحوكمة في البنوك، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحوكمة وجودة مؤشرات التحليل المالي ومصداقية تطبيقها في البنوك. اوصت الدراسة بالتأكيد على دور ومساهمة وتعاون العديد من الأطراف والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في ترسيخ مبادئ وآليات الحوكمة، توجيه الاهتمام إلى ضرورة الإستفادة من تطبيق برنامج الحوكمة في القطاع المصرفي، وضرورة العمل على صياغة الميثاق الأخلاقي لسلوكيات العمل في القطاع المصرفي.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت إلى تحليل وتحديد دور القياس والإفصاح المحاسبي في تحقيق التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في مصر وحصر الجهود والتجارب الدولية التي بذلت في مجال الحوكمة، ومدى توافر مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي المصري من خلال مقارنة الممارسات الموجودة مع المبادئ الدولية للحوكمة، بينما تختلف دراستي بأنها هدفت إلى بيان دور القيمة العادلة في في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات.

23- دراسة، (2010)، Suntharee Lhaopadchan

(Fair Value Accounting and Intangible Assets)[1]

هدفت الدراسة إلى تقييم تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسن المعلومات المتوفرة لمستخدمي البيانات المالية. تمثلت مشكلة الدراسة في أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة تتيح للإدارة ممارسة المصالح الذاتية والأرباح لتظهر اهتماماتها بتحفيز العديد من القرارات، لكن في الواقع تتجاهل خيار المستخدمين، ودائماً معلومات البيانات المحاسبية أقل بكثير مما إذا كان هذا الإبلاغ عن السلوك وهذا في الواقع يضلل المستخدمين. اتبعت الدراسة المنهج التجريبي. توصلت الدراسة إلى أن محاسبة القيمة العادلة تتيح للإدارة ممارسة المصالح الذاتية لتحفيز العديد من القرارات، وأن الأرقام المحاسبية تضلل المستخدمين أو تقلل بشكل ملحوظ من محتوى المعلومات (الموثوقية).

(1) Suntharee Lhaopadchan, **Fair Value Accounting and Intangible Assets"Goodwill Impairment and Managerial Choice"**, Journal of Financial Regulation and Compliance Vol. 18 No. 2, 2010.pp120-130.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة اعتمدت على المنهج التجريبي لتقييم سلوك الشركات في التعامل مع محاسبة عن القيمة العادلة. بينما تختلف دراستي بأنها اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لجمع وتحليل بيانات الدراسة بالإضافة إلى المنهج الإستقرائي والاستنباطي والتاريخي.

24- دراسة عبدالوهاب موسى الجعلي، 2010م (أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في البينات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية).[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في إمكانية التطبيق الفعال لحوكمة الشركات من خلال دور الإفصاح المحاسبي والإستفادة من ذلك في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، والفائدة المتوقعة من تطبيق حوكمة الشركات بسوق الخرطوم للأوراق المالية وانعكاس ذلك على تحديد السعر العادل للسهم، ودور لجان المراجعة كأداة من أدوات حوكمة الشركات في تحقيق مصداقية وشفافية التقارير المالية. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة في الإفصاح المحاسبي للشركات في أسواق الأوراق المالية وتحسين جودة المعلومات، وبيان دور لجنة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وزيادة الثقة في التقارير المالية. تكمن أهمية الدراسة في تطبيق حوكمة الشركات وتطوير الممارسة ومهنة المراجعة من خلال الإفصاح المحاسبي وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وتكوين لجان المراجعة لدورها في تفعيل وزيادة الثقة في التقارير المالية. إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، الإستنباطي، الإستقرئي، والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تتميز الشركات التي تطبق حوكمة الشركات بمعلومات محاسبية أكثر جودة من المعلومات المحاسبية للشركات التي لا تطبق حوكمة الشركات، إن الإفصاح المحاسبي الحالي للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية غير كافي لضمان التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات. أوصت الدراسة بتفعيل قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية حتى يتواكب وقواعد حوكمة الشركات، ضرورة مشاركة المؤسسات التعليمية في السودان في إدخال واستحداث ما يستجد من توجيهات وفلسفات في عالم الأعمال في المناهج الدراسية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت إلى التعرف على دور الحوكمة في الإفصاح المحاسبي للشركات في أسواق الأوراق المالية وتحسين جودة المعلومات، وبيان دور لجنة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وزيادة الثقة في التقارير المالية. بينما هدفت دراستي إلى بيان دور المحاسبة والمراجعة عن القيمة العادلة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

25- دراسة، مصطفى راشد مصطفى العبادي، 2010م (إطار مقترح لمراجعة القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة بالقوائم المالية).[2]

هدفت الدراسة إلى إظهار التحديات التي تواجه مراجعي الحسابات بشأن مراجعة القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة. تمثلت مشكلة الدراسة في المشكلات التي تواجه مراجعي الحسابات بشأن مراجعة الأصول والالتزمات التي تتطلب معايير المحاسبة قياسها والإفصاح عنها طبقاً لأساس القيمة

---

(1) عبد الوهاب موسى الجعلي، **أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2010م).

(2) مصطفى راشد مصطفى العبادي، **إطار مقترح لمراجعة القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة بالقوائم المالية** (طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الأول، 2010م)، ص ص217-317.

العادلة. تكمن أهمية الدراسة في اتساع نطاق القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة بالقوائم المالية، وبالتالي ضرورة مراجعة هذا القياس والإفصاح من مراجعي الحسابات. إعتمدت الدراسة على المنهج الإستقرائي، المنهج الإستنباطي، وتم استخدام استبانة لدراسة الحالة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، وجود مشكلات تواجه مراجعي الحسابات بشأن مراجعة القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة، وأن هذه المشكلات ترتبط في معظمها بحالات قياس القيمة العادلة من خلال نماذج وطرق القياس، صعوبة معايير المحاسبة المختصة بالقياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة، زيادة احتمالات وجود تحريفات القوائم المالية، حاجة المراجعين إلى مهارات ومعارف متخصصة تناسب مراجعة القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة. أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث المتعلقة بتطوير معايير مراجعة القيمة العادلة وكيفية الربط بين هذه المعايير وبين مراجعة القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية التي قد تتطلب معايير المحاسبة قياسها والإفصاح عنها على أساس القيمة العادلة.

يتضح للباحث أن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في المشكلات التي تواجه مراجعي الحسابات بشأن مراجعة الأصول والالتزمات التي تتطلب معايير المحاسبة قياسها والإفصاح عنها طبقاً لأساس القيمة العادلة، وهذه المشكلات ترتبط في معظمها بحالات قياس القيمة العادلة من خلال نماذج وطرق القياس، الصعوبة في معايير المحاسبة المختصة بالقياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة. بينما تختلف دراستي بأنها تناولت أثر كل القياس والإفصاح المحاسبي والمراجعة عن القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق والضمان الدولية على تحقيق جودة العلومات المحاسبية التي يتم نشرها في التقارير والقوائم المالية.

26- دراسة، 2010 ,Shamkuts Volha

(Fair Value Accounting)[1]

هدفت الدراسة إلى تقديم تحليل نظري لمفهوم وأهمية وطرق تطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى منشآت الأعمال، حيث تم عرض مفهوم وطريقة تنفيذ محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم(39)، وتم إجراء مقارنة بين محاسبة القيمة العادلة والتكلفة التاريخية، وتم الربط بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإستثمارات المالية وأزمة أسواق المال العالمية. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة أكثر ملاءمة من تطبيق التكلفة التاريخية لأن القيمة العادلة تعطي معلومات محدثة أول بأول لتعكس القيمة السوقية ومن ثم زيادة الشفافية، لكن قد يؤدي تطبيق محاسبة القيمة العادلة الى إعطاء فرصة للإدارة بالتلاعب في المعلومات حيث إن القيمة السوقية قد لا تعكس القيمة العادلة في حالة عدم كفاءة السوق.

(1) Shamkuts Volha, **Fair Value Accounting,** University of Iceland**,** Faculty of Business Administration , Master Thesis, 2010.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والتكلفة التاريخية وأيهما توفر معلومات أكثر ملاءمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، بينما تختلف دراستي بأنها تناولت أثر محاسبة القيمة العادلة دون غيرها من بدائل القياس المحاسبي الأخرى على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

27- دراسة، Barzegari, 2011

(International financial reporting standards and value relevance of accounting information)[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على جودة المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة أسهمها في السوق المالي لكل من البحرين والإمارات بعد تبني كل منهما معايير التقارير المالية الدولية ومدى ملاءمة هذه المعلومات للمستثمرين في كلا البلدين، طبقت الدراسة على عينة تتكون من (18) شركة بحرينية للفترة من 1996 - 2008، و(17) شركة إماراتية للفترة من 2001 - 2008. اتبعت الدراسة نموذجين لتحليل بيانات الدراسة، نموذج السعر من حيث القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية كمقياس للقيمة السوقية، ونموذج العائد من حيث قدرة كل من الأرباح والقيمة الدفترية للأموال لتفسير القيمة السوقية للأسهم. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن هنالك تحسن في جودة المعلومات المحاسبية لعينة الشركات البحرينية المختارة وملائمتها للمستثمرين بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، لم يظهر أي تحسن على جودة المعلومات المحاسبية لعينة الشركات الإماراتية وكذلك ملاءمتها للمستثمرين. أوصت الدراسة بضرورة استكمال الدراسات حول هذا الموضوع وتناول متغيرات أخرى لم تتناولها الدراسة مثل النمو العام في الاقتصاد، وأداء السوق الإجمالية والتي قد يكون لها تأثير في سلوك المستثمر وبالتالي قدرتها على تفسير المعلومات المحاسبية والحكم على جودتها.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية، بينما تختلف دراستي بأنها تناولت معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية التي تتعلق بالقيمة العادلة وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

28- دراسة، نمر عبدالحميد السليحات، 2011م (جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرارات الإئتمانية طويلة الأجل في البنوك التجارية)[2]

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر جودة المعلومات المحاسبية على القرارات الإئتمانية طويلة الأجل في البنوك التجارية الأردنية، من خلال قياس أثر بعض المتغيرات في الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية وهي خاصية الملائمة وخاصية الاعتمادية والخصائص الثانوية لجودة المعلومات

---

(1) Barzegari, K.J, **International financial reporting standards and value relevance of accounting information: Evidence from Bahrain and UAE stock markets,** African journal of social science, volume 1, Issue 1, 2011, pp 101-114.

(2) نمر عبدالحميد السليحات، **جودة المعلومات المحاسبية وأثرهاعلى اتخاذ القرارات الإئتمانية طويلة الأجل في البنوك التجارية** (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، 2011م)، ص ص167-186.

المحاسبية وهي خاصية القابلية للمقارنة وخاصية الثبات بالإضافة إلى مقررات اتفاقيات بازل. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، هل تؤثر خصائص جودة المعلومات المحاسبية على قرارات منح الإئتمان؟، هل تؤثر مقررات إتفاقيات بازل على قرارات منح الإئتمان؟. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الإستبانة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن البنوك التجارية الأردنية تعتبر المعلومات المحاسبية التي تتصف بخاصية الملائمة للشركات طالبة الإئتمان عاملاً أساسياً في اتخاذ قراراتها الإئتمانية الصحيحة، أن اتصاف المعلومات المحاسبية للشركات المقترضة بخاصية الإعتمادية يعتبر عاملاً مهماً في اتخاذ قرار الائتمان الملائم، أن المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة تؤثر على اتخاذ القرارات الائتمانية، سهولة اتخاذ القرار الائتماني مرتبط بتوفر خاصية الثبات بالمعلومات المحاسبية التي يقدمها طالب الائتمان، لمقررات اتفاقيات بازل دور مؤثر في عملية اتخاذ القرار الائتماني. أوصت الدراسة بضرورة اعتماد البنوك التجارية الأردنية بشكل أساسي على المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المقترضين من خلال القوائم المالية المدققة وعدم الإكتفاء بالعوامل المؤثرة في منح الائتمان، وضرورة مراعاة تحسين إدارة المخاطر الائتمانية بتطبيق المعايير الدولية لاتفاقيات بازل في مجال كفاية رأس المال المصرفي والمراجعة الرقابية والمحاسبية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت إلى التعرف على الخصائص التي تتصف بها المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها البنوك التجارية في قرارات منح الإئتمان، وتوصلت إلى أن خاصية الملاءمة والموثوقية والقابلية للمقارنة والإلتزام بمقررات بازل تعتبر أساسية في المعلومات المحاسبية. بينما تختلف دراستي بأنها هدفت إلى تناولت معايير المحاسبة عن القيمة العادلة على خصائص جودة المعلومات وليس العكس وانحصرت هذه الخصائص في أربع خصائص رئيسة ولم تتناول اتفاقية بازل.

29- دراسة، طه حسين يوسف عبيد، 2011م (أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالي).[1]

هدفت الدراسة إلى محاولة تحسين مستوى جودة المعلومات المحاسبية اللازمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية باستخدام الأساليب الكمية والوصفية المناسبة ومحاولة زيادة الثقة لدى متخذ القرار في المعلومات المحاسبية، وتجنب أو تخفيض درجة تردد متخذي القرارات في الأوراق المالية، والتعرف على طبيعة الإفصاح عن التنبؤات المالية التي تمارسها شركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الأوراق المالية. تمثلت مشكلة الدراسة في إنخفاض مستوى جودة المعلومات المحاسبية وانخفاض درجة الثقة فيها، مما أدى إلى إنتشار ظاهرة التردد لدى المستثمرين إما بسبب إنخفاض المستوى العلمي لمتخذ القرار وقلة الخبرة في سوق الأوراق المالية أو تماشياً مع الطبيعة السلوكية المتمثلة في القلق والصراع والتوتر الذي يصيب المستثمر عند إتخاذ القرار الإستثماري. تكمن أهمية الدراسة في أنها محاولة لدراسة الإفصاح عن

(1) طه حسين يوسف عبيد، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالي** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2011).

التنبؤات المالية لإدارة الوحدة الاقتصادية في إطار بيئة الإستثمار. إعتمدت الدراسة على المنهج الإستنباطي، المنهج الإستقرائي، المنهج المقارن، والمنهج الوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، ضرورة إيداع القوائم المالية ربع السنوية لدى سوق الخرطوم للأوراق المالية والتي بدورها تؤثر على إتخاذ القرار الإستثماري من قبل المستثمرين، ضعف كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية لوجود المخاطر السالبة فيه لمحدودية الإفصاح المالي وعدم وجود تنبؤات مالية، غياب الوعي الإستثماري لسوق الأوراق المالية والذى أدى إلى إحجام صغار المستثمرين من عمليات الشراء في أسهم الشركات الكبيرة. أوصت الدراسة بضرورة تفعيل هيئة السوق المالي السوداني بحيث يتكون أعضاءها من المهنيين والأكاديميين، ضرورة إنشاء معايير محاسبية تنظم السياسة المحاسبية لشركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، وتشجيع الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى نشر الوعي الإستثماري.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة اهتمت بدراسة الإفصاح عن التنبؤات المالية لإدارة الوحدة الاقتصادية في إطار بيئة الإستثمار. بينما تختلف دراستي بأنها اهتمت بدراسة الحاجة إلى حماية مستخدمي المعلومات المحاسبية من الغش والتضليل وعدم التمثيل الصادق للبيانات المالية لحقيقة الوضع المالي.

30- دراسة، أحمد حلمي جمعة، 2011م (تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة في تطوير البيانات والمؤشرات المالية في سوق عمان المالي)[1]

تكمن أهمية الدراسة في استخدام محاسبة القيمة العادلة في التطبيق المحاسبي وما لها من تأثير مباشر على البيانات المالية وعلى إستمرارها، وبالتالي زيادة مسئوليات المدقق باعتباره وكيل عن المساهمين. هدفت الدراسة إلى مقارنة أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على البيانات والمؤشرات المالية للشركات في سوق عمان المالي. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، ما هي اتجاهات التطور في استخدام محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؟، ما هو أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على البيانات المالية للشركات في سوق عمان المالي؟، وما هو أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على المؤشرات المالية للشركات في سوق عمان المالي؟. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، توجد العديد من المخاطر الناتجة عن استخدام محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية وعلى خصائصها المحاسبية خاصة (الملائمة والموثوقية) وعلى الثقة بها والرقابة عليها بسبب استخدام الأحكام الشخصية للإدارة في تقديرها، ومن ثم إستمرارية المنشآت، تتعدد نماذج تقدير القيمة العادلة للأصول أو الإلتزامات المالية الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلباً مما هو في الحقيقة خاصة في ظل عدم وجود سوق نشط. أوصت الدراسة بضرورة الحذر عند استخدام محاسبة القيمة العادلة

---

(1) أحمد حلمي جمعة، **تأثير إستخدام محاسبة القيمة العادلة في تطوير البيانات والمؤشرات المالية في سوق عمان المالي، (**القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد الثاني والسبعون، السنة الخمسون ، 2011م)، ص ص837-876.

في إعداد البيانات المالية، وعلى الأكاديميين والمهنيين في الدول العربية والأردن خاصة بضرورة استمرار البحث العلمي في مجال إستخدام القيمة العادلة.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت استخدام معايير محاسبة القيمة العادلة وأثرها في تطوير البيانات والمعلومات المحاسبية التي تؤثر في مؤشرات سوق الأوراق المالية بعمان، وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك العديد من المخاطر الناتجة عن استخدام محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية. بينما تختلف دراستي بأنها تناولت أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة في توفير الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية تتصف بالجودة، مما يساعد المستخدمين في ترشيد قراراتهم، وذلك بالطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

31- دراسة، عماد سعد محمد الصايغ،2011م (محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية).[1]

هدفت الدراسة إلى بيان علاقة محاسبة القيمة العادلة بحدوث الأزمة المالية العالمية. تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال رئيس، هل لاستخدام محاسبة القيمة العادلة في التقييم والقياس المحاسبي للأصول والإلتزامات المختلفة علاقة بحدوث الأزمة المالية العالمية؟. تكمن أهمية الدراسة في تناولها لعلاقة محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي للأصول والالتزامات المالية بالأزمة المالية العالمية. اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، ترجع مشكلات محاسبة القيمة العادلة في عدم وجود أساس واضح أو ثابت للقياس، من عيوب القياس باستخدام محاسبة القيمة العادلة عدم الموثوقية فيها في غياب السوق النشط والأسعار المعلنة، مما يؤدي إلى زيادة حدة التقلبات في الدخل، أظهرت محاسبة القيمة العادلة الاستخدام السيئ لبعض قياسات الأصول والالتزامات من جانب إدارة المؤسسات المالية والوحدات الاقتصادية المتعثرة. أوصت الدراسة بالعمل على زيادة الوعي لدى كل الفئات المهتمة بإعداد ومراجعة التقارير المالية بمعايير إعداد التقارير المالية، توفير قواعد إسترشادية للقياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة بحيث يؤدي إلى تقليل مساحة التقديرات الشخصية من قبل معدي القوائم والتقارير المالية لتجنب المشاكل الناتجة عن ذلك من إدارة الوحدات الاقتصادية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت إلى بيان علاقة محاسبة القيمة العادلة بحدوث الأزمة المالية العالمية والتعرف على آراء المهتمين بالمجال المحاسبي في هذه العلاقة. بينما تختلف دراستي بأنها هدفت إلى بيان تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية في الظروف الاقتصادية العادية.

(1) عماد سعد محمد الصايغ، **محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية**، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني، الجزء الأول، 2011)، ص ص53-98.

32- دراسة، عمرو حسن إبراهيم،2011م (نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ضوء الأزمة المالية العالمية).[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم القيمة العادلة وكيفية قياسها في ضوء معايير المحاسبة الامريكية والدولية، واستقراء وتقييم آراء الباحثين بشأن دور محاسبة القيمة العادلة في حدوث الأزمة المالية العالمية. تمثلت مشكلة الدراسة في أن محاسبة القيمة العادلة قد ساهمت في عدم الاستقرار في الأسواق المالية خلال الأزمة المالية العالمية، وبالتالي المطالبة بوقف تطبيق معايير القيمة العادلة لأنها لا تعكس القيم الحقيقية للأصول المالية. تكمن أهمية الدراسة في التعرف على مدى التطور الذي وصلت إليه المعايير والإصدارات المحاسبية المصرية ذات الصلة، والتعرف على واقع الممارسات المحاسبية في مصر فيما يتعلق باستخدام الشركات والمؤسسات المالية المصرية لمحاسبة القيمة العادلة في قياس والإفصاح عن الأصول والالتزامات التي بحوزتها. اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن المحاسبة سواء كانت بالقيمة العادلة أو غيرها من المفاهيم لم يكن لها دور في نشأة الأزمة المالية العالمية، بل وفرت المعلومات المحاسبية لمستخدميها في الأسواق المالية على النحو الذي يمكنهم من إعادة النظر في معايير تقييم المؤسسات المالية وتقييم المخاطر. أوصت الدراسة ببذل المزيد من الجهود التعليمية لتدعيم احتياجات الإدارة إلى التقديرات المحاسبية والاستفادة منها لتشجيع القياسات المحايدة وغير المتحيزة عند قياس القيمة العادلة المنشودة من قبل المستثمرين، اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحسين التطبيق والممارسة العملية المتعلقة بمتطلبات محاسبة القيمة العادلة خاصة في مجال تقديرات القيمة العادلة في الأسواق غير النشطة أو الأسواق التي لا تتمتع بالسيولة.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت إلى التعرف على واقع الممارسات المحاسبية في مصر فيما يتعلق باستخدام الشركات والمؤسسات المالية المصرية لمحاسبة القيمة العادلة في القياس والإفصاح عن الأصول والالتزامات التي بحوزتها. بينما تختلف دراستي بأنها هدفت إلى التعرف على الواقع العملي للممارسات المحاسبية في السودان ومدى تأثر المعلومات المحاسبية بمعايير المحاسبة عن القيمة العادلة.

33- دراسة، أحمد زكريا زكي عصيمي، 2012م (أثر استخدام أساس القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي على تقدير خطر المراجعة).[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في اختلاف تقدير مكونات نموذج خطر المراجعة في حالة مراجعة قوائم مالية أعدت وفقاً لأساس القيمة العادلة عن مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً للتكلفة التاريخية. هدفت الدراسة إلى بيان أثر استخدام القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي على تقدير خطر المراجعة. تكمن

---

(1) عمرو حسن إبراهيم، **نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ضوء الأزمة المالية العالمية**، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني، الجزء الثاني، 2011)، ص ص71-119.

(2) أحمد زكريا زكي عصيمي، **أثر استخدام أساس القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي على تقدير خطر المراجعة** (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، الجزء الثاني، 2012)، ص ص113-132.

أهمية الدراسة في وجود إطار متكامل وسليم لتقدير عناصر خطر المراجعة (الخطر الملازم وخطر المراجعة وخطر الاكتشاف) يساعد مراجعي الحسابات على أداء مهامهم على أكمل وجه ورفع كفاءة وفاعلية عملية المراجعة، وإضفاء الثقة في القوائم المالية موضوع المراجعة وزيادة جودة المعلومات المحاسبية التي تساعد في اتخاذ القرارات السليمة لمستخدميها. اتبعت الدراسة النموذج الإيجابي لوصف وتفسير والتنبؤ بسلوك المراجعين عند تطبيق أساس القيمة العادلة وتأثير ذلك على تقديرهم لعناصر خطر المراجعة، وأسلوب المسح من خلال توزيع الاستبانة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة له أثر على تقدير خطر المراجعة، خاصة خطر الخطأ الجوهري الملازم وخطر التحريف الجوهري المرتبط بالرقابة، حيث يؤدي القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة إلى زيادة هذه الأنواع من الخطر. أوصت الدراسة بتفعيل كافة الجهود والإمكانيات من اجل تنمية مهارات ومعارف المراجعين لتناسب عملية المراجعة في ظل تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة خاصة مرحلة تقدير خطر المراجعة.

يتضح للباحث أن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في اختلاف تقدير مكونات نموذج خطر المراجعة في حالة مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس القيمة العادلة عن مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً للتكلفة التاريخية. بينما تختلف دراستي بأنها تناولت أثر القياس والإفصاح والمراجعة على أساس القيمة العادلة على جودة خصائص المعلومات المحاسبية من ملائمة وموثوقية والقابلية للفهم والمقارنة حتى تكون مفيدة للمستخدمين ولم تتناول أثرها على تقدير خطر المراجعة.

34- دراسة، نبيل عبدالرؤف إبراهيم، 2012م (دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة)[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة للأصول المالية والأصول غير المتداولة، والسعي إلى معرفة مدى قدرة التنظيمات المهنية في سرعة إجراء التعديلات في الإصدارات المحاسبية حول قياس القيمة العادلة لمواكبة التقلبات التي تمر بها أسواق المال العالمية، دراسة الأهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية واختبار ترتيب العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة في ظل الظروف الراهنة. تمثلت مشكلة الدراسة في قياس مدى وجود علاقة إحصائية بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة. تكمن أهمية الدراسة في التعرف على المقترحات التي قدمتها المنظمات المهنية بشأن قياس القيمة العادلة وخاصة الإصدار (157) من إصدارات (FASB). اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، لا توجد علاقة ارتباط بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية ودقة قياس القيمة العادلة، ولا توجد علاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند

(1) نبيل عبدالرؤف إبراهيم، **دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة، (**القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثالث، السنة السادسة عشرة، 2012م)، ص ص187-226.

قياس الربح المحاسبي. أوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من البحوث حول العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة من حيث العوامل المالية والاقتصادية والأثر السلوكي المباشر على أسعار السوق وأسعار الظل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، اهتمام معدي ومراجعي القوائم المالية بعنصري الملائمة للمعلومات المحاسبية وتوثيقها عند تقديمها للإثبات بالدفاتر المحاسبية لتأثيرها المباشر على حقيقة القيم المعروضة بالقوائم المالية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل التي تؤثر على دقة قياس القيمة العادلة، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة ارتباط بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية ودقة قياس القيمة العادلة. بينما تختلف دراستي بأنها تناولت أثر الاثبات والافصاح وفق القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

35- دراسة، شاهر فلاح العرود، 2012م (منفعة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لتحسين بيئة قياس القيمة العادلة في المصارف التجارية الأردنية).[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، هل توجد علاقة إرتباط معنوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وبين مستوى قياس القيمة العادلة بالمصارف التجارية الأردنية؟، هل توجد فروق معنوية بين آراء مديري البنوك التجارية حول مخاطر قياس القيمة العادلة والمستوى الوظيفي في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية؟، وهل توجد علاقة إرتباط معنوية بين مخاطر القياس للقيمة العادلة في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية؟. هدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع المخاطر المترتبة على قياس القيمة العادلة في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية. تكمن أهمية الدراسة في تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية وعملية القياس والإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية سابقاً والمعروفة بمعايير التقارير المالية الدولية حالياً، والإطلاع على المقترحات التي قدمتها المنظمات المهنية بشأن قياس القيمة العادلة، وكيف تسهم الإصدارات المهنية في تحسين معلومات القوائم المالية. إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والأسلوب الميداني باستخدام الإستبانة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، وجود علاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وبين قياس القيمة العادلة، وتوجد علاقة معنوية بين مخاطر القياس، مخاطر إئتمانية، سوقية، ومخاطر السيولة عند قياس القيمة العادلة تبعاً للمستوى الوظيفي.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت إلى التعرف على أنواع المخاطر المترتبة على قياس القيمة العادلة في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، بينما تختلف دراستي بأنها هدفت إلى بيان منفعة المعلومات المحاسبية المعدة والمراجعة وفق القيمة العادلة.

---

(1) شاهر فلاح العرود، **منفعة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لتحسين بيئة قياس القيمة العادلة في المصارف التجارية الأردنية** (القصيم: جامعة القصيم، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2012)، ص ص179-217.

36- دراسة، أسامة عمر جعارة، 2012م (المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة - الملاءمة والموثوقية – مشطلات التطبيق)[1]

هدفت الدراسة إلى فحص فائدة المعلومات المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة للمستثمرين من خلال مراجعة الكتابات المتوفرة حول الأسواق المالية. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، ما هي المعايير التي تم إصدارها لمحاسبة القيمة العادلة وماهي نتائج تطبيقها؟، هل تعتبر القيمة العادلة مفيدة للمستثمرين وما مشكلات تطبيقها؟. تكمن أهمية الدراسة في توضيح استخدام القيمة العادلة في التعبير عن قيم الأصول المختلفة خاصة عند تطبيقه في بيئات اقتصادية مختلفة، وبيان المحاور الرئيسة للقياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تعتبر القيمة العادلة أكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، إلا أنها بالمقابل أقل موثوقية. أوصت الدراسة بتشجيع تطوير معايير ملاءمة في الدول الأقل نمواً تراعى فيها الظروف البيئية من حيث حجم الشركة وإمكانياتها والبيئة القانونية التي تعمل بها.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت إلى فحص فائدة المعلومات المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة للمستثمرين من خلال مراجعة الأبحاث المتوفرة حول الأسواق المالية، بينما تختلف دراستي بأنها هدفت إلى بيان دور المحاسبة عن القيمة العادلة في تحقيق جودة المعلوامت المحاسبية لتوفير معلومات ملاءمة وموثوقة لكل الفئات ذات المصلحة فيها.

37- دراسة، محمد سفير، جمال مدات، 2012م (القيمة العادلة بين حتمية التطبيق وإشكالية التحديد)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في تحليل مدى إمكانية الإعتماد على القيمة العادلة في التقييم في ظل المحيط المالي الحالي من جهة وتشبع الممارسين بأفكار مدرسة التكلفة التاريخية من جهة أخرى. هدفت الدراسة إلى التعرض إلى المداخل المختلفة المستخدمة في القياس المحاسبي وكيفية إثبات المعاملات التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية، وعرض الآراء المختلفة التي تناولت أسلوب التقييم بالقيمة العادلة وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية ورصد الآراء المؤيدة والمعارضة لها. تكمن أهمية الدراسة في أن إتخاذ القرارات في الوحدات الاقتصادية يعتمد على المعلومات المالية في القوائم المالية والتي تعتبر محاسبة القيمة العادلة أحد أعمدتها الأساسية. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تعتبر القيمة العادلة معالجة مسموح بها في الدول النامية وتعتبر التكلفة التاريخية معالجة مرجعية إذا تعذر تحديد القيمة العادلة، ولا تعتبر القيمة

---

(1) أسامة عمر جعارة، **المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة - الملاءمة والموثوقية – مشطلات التطبيق**، (بغداد: جامعة بغداد، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والعشرون، 2012)، ص ص189- 207.

(2) محمد سفير، جمال مدات، **القيمة العادلة بين حتمية التطبيق وإشكالية التحديد**، (البويرة: الجزائر، جامعة البويرة، مجلة المعارف - قسم العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الثالث عشر، السنة السابعة، 2012)، ص ص157- 176.

العادلة سبباً في الأزمة المالية العالمية وانما ساعدت على اكتشافها من خلال إعادة التقييم الدوري لأصول المنشأة. أوصت الدراسة بإيجاد طرق مختلفة لتحديد القيمة العادلة تتلاءم مع الأنظمة الاقتصادية للدول النامية.

يتضح للباحث أن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في تحليل مدى إمكانية الإعتماد على القيمة العادلة في التقييم في ظل تشبع الممارسين بأفكار مدرسة التكلفة التاريخية ومعارضة تطبيقها، بينما تختلف دراستي بأن مشكلتها تمثلت في ما هي أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة كمعالجة معترف بها على جودة المعلومات المحاسبية.

38- دراسة، محمد آدم محمد هارون، 2013م (نموذج علمي بديل للقياس المحاسبي لترشيد قرارات إعادة هيكلة رأس المال وأثره على قياس القيمة العادلة للمنشأة).[1]

هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج علمي بديل لنماذج القياس المحاسبي للقيمة المبدئية العادلة للمنشأة وذلك لأهمية هذه القيمة في ترشيد قرارات إعادة هيكلة رأس المال. تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد نماذج القياس المحاسبي وما يترتب عليه من تباين واختلاف وتعارض في النتائج المقاسة بواسطة تلك النماذج عند قياس القيمة المبدئية العادلة، الأمر الذي قد يترتب عليه تأثير على جودة المعلومات المحاسبية التي يتم الإعتماد عليها في ترشيد القرارات بشكل عام وقرارات إعادة هيكلة رأس المال بشكل خاص. تكمن أهمية الدراسة في المحاولة لإضافة إطار فكري للمحاسبة من أجل إيجاد حل أو التغلب على مشكلة تعدد نماذج أو طرق أو بدائل القياس المحاسبي والنتائج المتباينة على إستخدام هذه النماذج أو الطرق أو البدائل في مجال القياس المحاسبي. إعتمدت الدراسة على المنهج الإستنباطي، المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، والمنهج الإستقرائي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، الإعتماد على نموذج القيمة العادلة في المحاسبة أكثر ملاءمة وموثوقية من نموذج التكلفة التاريخية، وأن النموذج العلمي البديل للقياس المحاسبي يراعي الخصائص النوعية للمعلومات المالية الواردة بقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (8) الصادرة عن FASB. أوصت الدراسة بالإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة عن القيمة العادلة في مجال الإفصاح المحاسبي لقدرتها على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، أن يعكس ويقيس تطبيق معايير المحاسبة عن القيمة العادلة في مجال القياس والإفصاح المحاسبي التغيرات الحادثة في الحالة المالية للمنشآت، مع ضرورة توضيح آثار تلك التغيرات على أسعار وعوائد الأسهم والمخاطر المرتبطة بها، أن يعمل تطبيق معايير المحاسبة عن القيمة العادلة في مجال القياس والإفصاح المحاسبي على ترشيد قرارات المستثمرين ومساعدتهم على تقييم أداء إستراتيجيات المنشآت في إدارة استثماراتهم.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت إلى تقديم نموذج بديل لنماذج القياس المحاسبي للقيمة المبدئية العادلة للمنشأة وذلك لترشيد قرارات إعادة هيكلة رأس المال، أوصت الدراسة بأن تلتزم منشآت الأعمال

---

(1) محمد آدم محمد هارون، **نموذج علمي بديل للقياس المحاسبي لترشيد قرارات إعادة هيكلة رأس المال وأثره على قياس القيمة العادلة للمنشأة**، (الخرطوم: جامعة أمدرمان الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2013م).

وخاصة التابعة منها للقطاع العام بإعادة هيكلة نظمها المحاسبية المحوسبة والمبرمجة سلفاً على أساس التكلفة التاريخية وبرمجتها على أساس القيمة العادلة. بينما تختلف دراستي بأنها هدفت إلى إبراز أثر محاسبة القيمة العادلة على المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها المستخدمين لاتخاذ القرارات المختلفة المرتبطة بإعادة الهيكلة والقرارات الأخرى.

39- دراسة، عبدالرحمن عبدالفتاح محمد، 2013م (دراسة تحليلية لأثر العلاقة بين معايير المحاسبة عن القيمة العادلة وخصائص جودة المعلومات المحاسبية في الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على سوق الأسهم السعودية).[1]

تكمن أهمية الدراسة في قلة الأبحاث التي تناولت العلاقة المتبادلة بين معايير المحاسبة عن القيمة العادلة وبين خصائص جودة المعلومات المحاسبية وأثر التفاعل بينها في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية، والإستفادة منها لمساعدة الشركات المساهمة السعودية في زيادة جودة تقاريرها المنشورة لكسب ثقة المستثمرين. هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين معايير المحاسبة عن القيمة العادلة وخصائص جودة المعلومات لتوفير معلومات جيدة عن قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية ومن ثم الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية. تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤلات منها، هل كان استخدام منهج المحاسبة عن القيمة العادلة في قياس قيم الأصول المالية السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية؟، ماهي إنعكاسات تطبيق معايير المحاسبة عن القيمة العادلة على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المساهمة؟، ما أثر العلاقة المتبادلة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية وقياس القيمة العادلة في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على أسواق رأس المال وإضفاء الثقة في القوائم المالية للشركات المساهمة؟، هل توجد علاقة إرتباط بين خصائص جودة المعلومات ومؤشرات تأثر سوق الأوراق المالية السعودية بالأزمة المالية العالمية؟. إتبعت الدراسة المنهج الإستقرائي، والمنهج الإستنباطي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن معايير المحاسبة بشكل عام ومعايير القيمة العادلة بشكل خاص ليست لها علاقة بحدوث الأزمة المالية العالمية وإنما كانت إحدى الأدوات التي كشفت العيوب وسوء الإدارة بالبنوك وخاصة الإدارة الائتمانية، يؤثر تطبيق معايير المحاسبة عن القيمة العادلة بشكل إيجابي على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية للشركات المساهمة السعودية، وأن خصائص جودة المعلومات المحاسبية لها دور إيجابي في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية. أوصت الدراسة بضرورة إهتمام المراجعين والمحاسبين بعنصري الملاءمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية لما لها من أثر مباشر على حقيقة القيم المعروضة بالقوائم المالية، وضرورة إجراء المزيد من البحوث التطبيقية في المحاسبة عن القيمة العادلة تتناول تطوير المعايير الخاصة بالإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة.

---

(1)عبدالرحمن عبدالفتاح محمد، **دراسة تحليلية لأثر العلاقة بين معايير المحاسبة عن القيمة العادلة وخصائص جودة المعلومات المحاسبية في الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على سوق الأسهم السعودية**، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2013)، ص ص1293-1356.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة سعت إلى بيان أثر العلاقة المتبادلة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية وقياس القيمة العادلة في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على أسواق رأس المال واضفاء الثقة في القوائم المالية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية. بينما تختلف دراستي بأنها سعت إلى بيان العلاقة بين القياس والافصاح والمراجعة وفق القيمة العادلة وخصائص جودة المعلومات المحاسبية في للتقارير والقوائم المالية.

40- دراسة، زيد عائد مردان، إبراهيم عبد موسى السعبري، 2013م (القيمة العادلة وتأثير إستعمالها في جودة التقارير المالية)[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مشاكل القياس القائمة على التكلفة التاريخية لكونها تتطلب ضرورة التوجه نحو منهج القيمة العادلة في القياس المحاسبي، والتعرف على محاسبة القيمة العادلة من خلال الجوانب المرتبطة بها والأسس العلمية التي تقوم عليها والمعالجات المحاسبية المتعلقة بها والخصائص التي يمكن أن تضيفها للمعلومات. تمثلت مشكلة الدراسة في أن المتغيرات الاقتصادية المالية التي تشهدها منظمات الأعمال تؤثر على واقعية وسلامة القياس والإفصاح عند تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية. تكمن أهمية الدراسة في مدى قدرة التقارير المالية المعدة على أساس القيمة العادلة في تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. توصلت الدراسة إلى أن محاسبة القيمة العادلة للأصول المالية لها أثر كبير في زيادة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، والأخذ بمعايير محاسبة القيمة العادلة يجعل من البيانات المالية أداة مهمة لدى الإدارة لتقدير مؤشرات الأداء المالي للشركة بمنظور اقتصادي مستقبلي. أوصت الدراسة بتبني محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي في الإيضاحات المتممة وذلك لإعداد تقارير مالية بدرجة عالية من الجودة.

يتضح للباحث أن أهمية هذه الدراسة تمثلت في التعرف على قدرة التقارير المالية المعدة على أساس القيمة العادلة في تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات، بينما تختلف دراستي بأن أهميتها تمثلت في التعرف على دور التقارير المعدة وفق القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية.

41- دراسة، منى كامل، صفاء أحمد العاني، 2014م (دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس هو، هل كان لمعايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة دور في حدوث الأزمة المالية العالمية؟. هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم القيمة العادلة وعرض معايير المحاسبة الدولية التي تبنتها، والتعرف على ماهية الأزمة المالية العالمية وأسبابها وبيان دور

---

(1) زيد عائد مردان، وإبراهيم عبد موسى السعبري، **القيمة العادلة وتأثير إستعمالها في جودة التقارير المالية**، (بغداد: جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر، 2013)، ص ص214-242.

(2) منى كامل، صفاء أحمد العاني، **دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية**، (بغداد: المؤتمر العربي السنوي العام الأول، واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، 16-17 أبريل، 2014).

القيمة العادلة فيها. تكمن أهمية الدراسة في ان الأزمات المالية العالمية تهدد اقتصاديات العديد من الدول بالإنهيار في عصر العولمة المالية وارتباط الاقتصاديات ببعضها. توصلت الدراسة إلى أن التقويم على أساس القيمة العادلة يعطي مؤشر أفضل لأداء الوحدات الاقتصادية ويوفر أسلوب أكثر موضوعية لقياس أثر القرارات المتعلقة بالإستثمارات، وأن القيمة العادلة ليست سبباً في الأزمة المالية وإنما السياسات الخاطئة في التطبيق وضعف الرقابة وغياب الأخلاق المهنية. أوصت الدراسة بتوفير أدلة إسترشادية عن الطريقة التي تقاس بها القيمة العادلة لمنع تلاعب الإدارة في تحقيق منافع ذاتية.

للباحث أن هذه الدراسة تناولت معايير الإبلاغ المالي الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة ودورها في الأزمة المالية العالمية، بينما تختلف دراستي بأنها تناولت معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة في ظل الظروف الاقتصادية الطبيعية.

42- دراسة، محمد حسان بن مالك، محمد بشير غوالي، 2015م (أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية)[1]

هدفت الدراسة إلى معرفة القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتطبيق على على عينة من الشركات الناشطة في الجنوب الشرقي. تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس، ما مدى تأثير القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. تكمن أهمية الدراسة في أنها تفحص مدى فعالية تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية في ظل الجدل بين المؤيدين والمعارضين لتطبيقها. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لاستعمال القيمة العادلة في الرفع من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتتمتع معلومات القيمة العادلة بالموثوقية وتلاءم جميع مستخدمي المعلومات المحاسبية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت أثر القياس المحاسبي المستند على القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، بينما تختلف دراستي بأنها تناولت القياس والإفصاح المحاسبي والمراجعة وفق القيمة العادلة وأثره على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

---

(1) محمد حسان بن مالك، محمد بشير غوالي، **أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي – دراسة تطبيقية**، (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الباحث، العدد الخامس عشر، 2015)، ص ص171-178.

1- الفصل الاول

القياس والإفصاح المحاسبي والمراجعة

يعتبر القياس عملية جوهرية لإظهار العلاقات بين خصائص البنود المراد قياسها، ويتطلب ذلك اختيار وحدة قياس مناسبة، وحيث أن المحاسبة تعني فقط بالعمليات التي يمكن التعبير عنها في شكل نقدي، فإن النقود تعتبر وحدة القياس المحاسبي لقياس والتعبير عن ما تتضمنه القوائم المالية من بنود، ونسبة للتغيُّر السريع في مستويات الأسعار نتيجة للتضخم تعرَّض استخدام وحدة النقود للنقد نظراً لعدم استقرار قيمة النقود كوحدة للقياس المحاسبي، وكأداة للتعبير عن القيمة التبادلية للسلع والخدمات، وبالتالي عدم ثبات القوة الشرائية لها، ومن ثم أصبح التغيُّر في قيمة وحدة النقد بمثابة قيد على عملية القياس، ويعتبر الإفصاح المحاسبي من المعايير الأساسية التي ترتكز عليها نظرية المحاسبة، والذي يتطلب الإفصاح الكافي عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات ذات العلاقة بنشاط المنشأة لصالح الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الأطراف بناءً على هذه المعلومات، ولذلك فإن الإفصاح غير الكافي قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الأطراف وهذا الأمر غير مرغوب فيه، وتأتي المراجعة لتأكيد أن القياس قد تم وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، وأن البيانات والمعلومات المفصح عنها في التقارير والقوائم المالية تعبر بصدق عن حقيقة الوضع المالي للمنشأة، ونسبة لأن القياس المحاسبي والإفصاح المعتمد على ثبات القوة الشرائية للنقود لا يمثل الوضع الحقيقي للمنشأة ويؤدي إلى تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية في قراراتهم المختلفة، فاتجهت الجمعيات والمنظمات المهنية إلى القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة والتي تعتبر معلوماتها ملاءمة لإتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

سوف يقوم الباحث بعرض هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

1/1- المبحث الأول: القياس المحاسبي

2/1- المبحث الثاني: طرق وأنواع ومقومات الإفصاح المحاسبي

3/1- المبحث الثالث: الإطار العام للمراجعة

1/1- المبحث الأول

القياس المحاسبي

يعتبر القياس المحاسبي أحد وظائف المحاسبة الأساسية وأحد الفروض العلمية الأساسية للمحاسبة وذلك لأهميته في عملية التوافق المحاسبي، ويقوم القياس المحاسبي على تحديد القيم المتعلقة بكل العناصر التي تشملها القوائم المالية وكيفية عرض هذه القوائم المالية بمعلومات ذات مصداقية وشفافية، وترتكز القياس المحاسبي على مجموعة من المفاهيم والأركان والأساليب التي تساعد في عملية القياس[1].

1/1/1- تعريف القياس المحاسبي

1/1/1/1- تعريف القياس عامة

عُرِّف بأنَّه، تخصيص الأرقام لخصائص الأشياء التي يمكن قياسها[2]، وعُرِّف بأنَّه، تحديد أو تعيين الأرقام لأشياء وأحداث إستناداً إلى قواعد[3]، كما عُرِّف بأنَّه، عملية ترجمة الوصف اللفظي إلى وصف رقمي، على أن ينصرف هذا الوصف إلى خاصية معينة في الشئ موضوع القياس، وهذا يتطلب تعريف الشئ بوضوح ثم تحديد قواعد القياس، وهي الإجراءات التي تنتهي بتحديد رقم معين لكل خاصية يراد قياسها[4]، وعُرِّف بأنَّه، مقابلة أو مطابقة أحد جوانب أو خصائص مجال معين بأحد جوانب أو خصائص مجال آخر، وتتم هذه المقابلة أو المطابقة باستخدام الأرقام أو الرموز طبقاً لقواعد معينة [5]، وقد عُرِّف بأنَّه، قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها بناءً على قواعد طبيعية يتم إكتشافها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[6]، وعُرِّف بأنَّه، يتمثل في المطابقة بين الخصائص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي[7].

يستنتج الباحث من تعاريف القياس عامة بأنَّه:

1- تحديد الأرقام للأشياء أو الأحداث.

2- ترجمة الوصف اللفظي للأشياء إلى وصف رقمي لتناسب الخاصية موضع القياس.

3- تحديد الإجراءات التي توضح قواعد القياس بوضوح.

4- مقابلة خصائص مجال معين مع خصائص مجال آخر بنماذج رياضية وإيجاد العلاقة بينهما.

---

(1) بسمة سويد، **دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي – التكلفة التاريخية والقيمة العادلة**، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012)، ص2.

(2) Barth, M.E., Landsman, W.R. And Beaver, W.H. **The Relevance of the Value Relevance Literature for Financial Accounting Standards Setting**: Another View. Journal of Accounting and Economy. Vol, 31. No.3, 2001, p7.

(3) Ahmed Riahi Belkaoi, **Accounting Theory**, London: Thomson Learning, 2002, p37.

(4) بالرقي تيجاني، **القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثيره بالتضخم**، (سطيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثامن، 2008)، ص59.

(5) فضل كمال سالم، **مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على اتخاذ القرارات المالية**، (غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008)، ص ص92-93.

(6) محمد مطر، موسى السيوطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2008)، ص130.

(7) عبد الرازق قاسم الشحادة وآخرون، **نظرية المحاسبة**، (عمان: زمزم ناشرون وموزعون، 2011)، ص114.

5- استخدام الأرقام أو الرموز في عملية المقابلة وفق قواعد معينة.

6- مقارنة الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وفق قواعد مباشرة أو غير مباشرة.

يستطيع الباحث تعريف القياس عامة بأنّه، تعيين الأعداد للأشياء أو الأحداث من خلال مقابلة الخصائص المختلفة لهذه الأشياء أو الأحداث بناءً على قواعد معينة يتم إكتشافها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والذي ينتهي بتحديد رقم معين لكل خاصية يراد قياسها.

2/1/1/1- تعريف القياس المحاسبي

عُرِّف بأنّه، تخصيص الأرقام للظواهر الاقتصادية الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية للوحدة المحاسبية وذلك على أساس الملاحظة الماضية أو الحاضرة وطبقاً لقواعد معينة[1]، وعُرِّف بأنّه، مجموعة من النظم والطرق والإجراءات المحكومة بمبادئ وقواعد سليمة يتم العمل بها من أجل تشغيل البيانات المالية التي تحدث في المنشأة بهدف إنتاج معلومات مالية[2]، وقد عُرِّف بأنّه، تحديد القيم النقدية للعناصر التي تظهر بها في القوائم المالية والتي ستظهر بها في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل ويتضمن ذلك إختيار أساس محدد للقياس[3]، وعُرِّف بأنّه، تحديد قيم الأحداث الاقتصادية التي سيتم الإعتراف بها في الدفاتر والقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها[4]، كما عُرِّف بأنّه، مقارنة الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية بناءً على ملاحظات ماضية أو جارية أو بموجب قواعد محددة، وهي عملية مقابلة يتم من خلالها قرن خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي لشيء معين هو حدث اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين هو المشروع الاقتصادي[5]، وعُرِّف بأنّه، مقارنة تسعى إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة إتخاذ القرار[6]، كما عُرِّف بأنّه، تحديد تحديد المبلغ المسجل لأصل أو إلتزام في المركز المالي، وما إذا كان ينبغي شمل الأرباح والخسائر من الأصول والإلتزامات في حسابات الربح أو الخسارة أو الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية [7].

يستنتج الباحث من تعاريف القياس المحاسبي بأنّه:

1- مجموعة من النظم والطرق والإجراءات التي تحكم تشغيل البيانات المالية.

2- عملية مقارنة تهدف للوصول إلى معلومات تساعد في تمييز بدائل إتخاذ القرار.

---

(1) The AAA Committee, **Report of the Committee on Foundation of Accounting Measurement the Accounting Review**, Value XXVI 2001, p47.

(2) محمد مطر، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004)، ص23.

(3) خولة حسين حمدان العبودي، **دور التدقيق الخارجي في عملية تحويل المنشأة الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخصخصة**، (بغداد: جامعة بغداد، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2005)، ص20.

(4) عبد الوهاب نصر علي، **القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة العربية والدولية**، الجزء الثاني، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007)، ص 415.

(5) سيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية المالية**، (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2009)، ص 181.

(6) ريتشارد شرويدر وآخرون، **نظرية المحاسبة**، تعريب خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2010)، ص185.

(7) أحمد حلمي جمعة، **محاسبة الأدوات المالية**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010)، ص89.

3- إعطاء قيم للظواهر والأحداث التي وقعت في الوحدة الاقتصادية.

4- تحديد القيم النقدية للعناصر التي تظهر في التقارير والقوائم المالية.

5- يتطلب وجود شئ مقاس ومقياس للوصول إلى نتيجة القياس.

6- مقارنة الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية.

يستطيع الباحث تعريف القياس المحاسبي بأنّه، عملية تحديد قيم نقدية أو وصفية للعناصر الناتجة من العمليات والأحداث والظواهر في الوحدة الاقتصادية التي تمت في الماضي والحاضر والمتوقعة مستقبلاً وفق معيار مناسب متفق عليه وبإستخدام وحدة قياس معينة، ومن ثم تحديد القيم التي تظهر بها هذه العناصر في التقارير والقوائم المالية، للمساعدة في إختيار البديل الأمثل لمتخذ القرار.

2/1/1- أسس القياس المحاسبي

تتمثل أسس القياس المحاسبي في[1]:

1- التكلفة التاريخية: تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع أو مايعادله أو بالقيمة العادلة للمقابل الذي أعطى في تاريخ الحصول عليها، وتسجل الإلتزمات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين أو في بعض الظروف بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد المتوقع أن يدفع لسداد الإلتزامات ضمن السياق العادي للنشاط، وتمثل المبلغ الذي نشأ أصلاً من عملية تبادلية حرة تمت بين طرفين مستقلين ويؤيده مستند ذو حجية قانونية، وهو ما يعبر عنه محاسبياً بالدليل الموضوعي[2].

2- التكلفة الجارية: تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر، وتسجل الإلتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر، وعُرِّفت بأنّها، التكلفة التي يمكن تحملها من أجل استبدال الأصل بأصل آخر مماثل له في قدرته الإنتاجية، ولا يلزم أن يكون مطابقاً له من حيث المواصفات الفنية ومكوناته[3].

3- القيمة القابلة للتحقق: تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منتظمة، وتسجل الإلتزامات بقيم سدادها، أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط، وهي السعر المقدر للبيع في سياق النشاط العادي مطروحاً منها التكاليف المقدرة للاكتمال والتكاليف الضرورية المقدرة لإتمام عملية البيع[4].

---

(1) أحمد حلمي جمعة، **نظرية المحاسبة المالية - النموذج الدولي الجديد**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010)، ص ص61-62.

(2) فضل كمال سالم، **مرجع سابق**، ص95.

(3) سامية تادروس إبراهيم، **دراسة تحليلة لمشكلات تحليل عناصر الأصول وتحديد الإلتزامات بهدف إعداد الميزانية القومية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2001)، ص224.

(4) وليد عبد القادر، حسام الدين خداش، **المعايير المحاسبية الدولية**، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2013)، ص112.

4- القيمة الحالية: تسجل الأصول بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط، وتسجل الإلتزامات بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن يحتاج إليها لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط[1].

5- القيمة العادلة: المبلغ الذي يمكن به مبادلة الأصل أو تسوية الإلتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في معاملة على أساس تجاري وفي سوق نشط[2].

يتضح للباحث أن أسس القياس المحاسبي تمثل الأساليب التي يمكن بواسطها التعبير الكمي عن المعاملات والأحداث التي تمت في المنشأة في السجلات المحاسبية وإظهارها في القوائم المالية، بما يخدم مصلحة مستخدمي المعلومات المحاسبية.

3/1/1- أركان القياس المحاسبي

تتمثل أركان القياس المحاسبي في[3]:

1- الخاصية محل القياس: حدث أو مجموعة الأحداث الاقتصادية للمشروع والتي تنسب عملية القياس المحاسبي بشكل عام على قياسها.

2- وحدة القياس: يستخدمها المحاسب للتعبير عن الخاصية محل القياس بالنسبة للمشروع الاقتصادي، وهو يمثل المحتوى الكمي لخاصية معينة لشئ معين.

3- المقياس المناسب: الأسلوب الأمثل الذي يتبعه المحاسب لإعطاء معلومات تفيد المستخدمين لها، ويعتمد بصورة أساسية على الخاصية محل القياس ووحدة القياس المستخدمة.

4- الشخص القائم بعملية القياس: يعتبر الشخص القائم بعملية القياس عنصراً هاماً في عملية القياس لأن الناتج من عملية القياس تختلف باختلاف القائمين بالقياس خاصة في حالة عدم توفر القواعد المهنية المحددة والمعايير الموضوعية، والشخص القائم بعملية القياس المحاسبي هو المحاسب الذي يلعب دوراً أساسياً ليس لتحديد مسار وأساليب عملية القياس المحاسبية فقط، بل لتحديد نتائجها[4].

يرى الباحث أن هذه الأركان تعتبر ركائز أساسية في القياس المحاسبي، لأنه عملية القياس المحاسبي بدونها لا تؤدي إلى توفير معلومات مفيدة لمستخدميها، مما يؤثر في وظيفة المحاسبة ككل.

4/1/1- اتجاهات القياس المحاسبي

تتمثل إتجاهات القياس المحاسبي في[5]:

---

(1) حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الداخلية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009)، ص150.

(2) طلال محمد الجحاوي وآخرون، **أساسيات المعرفة المحاسبية**، (عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2009)، ص356.

(3) محمد مطر، **نظرية المحاسبة**، (عمان: مكتبة دار المنارة، 2006)، ص ص 137-138.

(4) محمد مطر، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، مرجع سابق**، ص117.

(5) أسامة عبد السلام علي، **نموذج مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن المشتقات المالية في القوائم المالية المنشورة**، (الخرطوم: جامعة أمدرمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012)، ص51.

الإتجاه الأول: فيه يتحدد نطاق القياس المحاسبي في الأحداث الاقتصادية الماضية فقط، وفي هذا الإتجاه عُرِّف القياس المحاسبي بأنَّه، القياس الكمي والنقدي للأحداث المالية الخاصة بالنشاط التجاري لمشروع معين، ويشتمل على عمليات التسجيل والتبويب والترحيل، ثم تلخيص تلك العمليات في صورتها النهائية حتى يتم إعداد الحسابات[1].

يتضح للباحث أن في هذا الإتجاه يهتم القياس المحاسبي بالأحداث الاقتصادية النقدية الماضية، وبالتالي يهتم بتحديد وإثبات قيم الأحداث في السجلات المحاسبية وتوصيلها في شكل قوائم وتقارير مالية للمستخدمين بمختلف فئاتهم، ويعاب على هذا الإتجاه اهتمامه بالأحداث النقدية الماضية فقط.

الإتجاه الثاني: يعرف بالمفهوم الشامل أو الموسَّع للقياس المحاسبي، وفي هذا الإتجاه يتحدد نطاق القياس المحاسبي في الأحداث الاقتصادية الماضية والحاضرة والمستقبلية، وفيه عُرِّف القياس المحاسبي بأنَّه، التعبير عن خصائص الظواهر الاقتصادية الماضية والحاضرة والمستقبلية في صورة أرقام تربط بينها علاقات محددة، وهو عملية تعبير عن ظاهرة اقتصادية حدثت من خلال منهج التكلفة التاريخية والقياس النقدي[2].

يتضح للباحث أن هذا الإتجاه يهتم بتحديد وقياس الأحداث والظواهر الاقتصادية الماضية والحاضرة والمستقبلية، كما يتم التعبير عن بعض العوامل الوصفية غير المالية التي تساهم بصورة فعالة في تحسين أداء الوحدة ومن ثم تحقيق أهدافها المختلفة قصيرة وطويلة الأجل، وهذا يتطلب تحديد أساليب القياس المناسبة للتعبير عن هذه العوامل حتى يستفيد منها مستخدمي المعلومات المحاسبية في ترشيد قراراتهم.

5/1/1- عناصر القياس المحاسبي

تتمثل عناصر القياس المحاسبي في:[3]

1- **مفهوم الوحدة المحاسبية:** يقوم على ضرورة تطبيق نظرية القياس المحاسبي للأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية لتلك الوحدة بمعزل عن مالكها أو مالكيها[4]، وتعتبر المنشأة وحدة اقتصادية قائمة بذاتها ومنفصلة ومتميزة عن أصحابها الذين يزدونها بالأصول التي تمتلكها، ويترتب على ذلك أن السجلات المحاسبية للمنشأة وقوائمها المالية وأصولها إنَّما هي سجلات وأصول تلك الوحدة المحاسبية وليس للمالك أو الشركاء أو المساهمين، كما أن خصوم والتزامات المنشأة تمثل حقوق أو إلتزامات على أصول الوحدة المحاسبية وليست التزامات على المالك أو الشركاء أو المساهمين، فالمنشأة ذات شخصية

---

(1) International Accounting Standards Committee, **International Accounting Standard. No,25,** Accounting for Investment, 2000, p609.

(2) محسن طه صادق، **مرجع سابق**، ص87.

(3) هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **الإطار الفكري للمحاسبة المالية - الأهداف والمفاهيم**، (الرياض: د.ن، 2003)، ص ص 74-75.

(4) حازم محمود أبو صرة، **أصول المحاسبة**، (عمان: دار البداية للنشر والتوزيع، 2011)، ص48.

معنوية مستقلة عن شخصية مالكها أو ملاكها مما يجعل الذمة المالية للمنشأة مستقلة عن الذمة المالية لمالكها أو ملاكها[1].

يلاحظ الباحث أن هذا المفهوم ترتب عليه إنفصال الملكية عن الإدارة، بإعتبار أن للمنشأة شخصية قانونية مستقلة بذاتها، فالأصول حقوق للمنشأة والخصوم إلتزامات عليها وليست على الملاك.

2- **مفهوم إستمرار الوحدة المحاسبية:** يفترض أن المنشأة لها حياة مستمرة، رغم أن المحاسبين لا يعتقدون استمرار المنشأة إلى مالا نهاية، بل يتوقع بقاءها لفترة تكفي لتحقيق أهدافها والوفاء بالتزاماتها[2]، وأن للوحدة المحاسبية عمر أطول من الأعمار الإنتاجية للأصول التي تستخدمها، ويتبع أسلوب القياس تخصيص أو تقسيم جهود المنشأة وإنجازاتها المستمرة فيما بين الفترات المحاسبية الجارية والمقبلة، غير أن عملية تقسيم التدفق المتواصل لنشاط المنشأة فيما بين الحاضر والمستقبل تؤدي إلى تجزئة كثير من العلاقات الحقيقية، فالقوائم المالية التي تعد عن فترة زمنية معينة لا يمكن إعتبارها قوائم نهائية، كما أن نتائج أعمال المنشأة لا يمكن أن تظهر في مجملها بصورة نهائية متكاملة إلا عند التصفية، وعليه فإن القرارات التي تتخذ على أساس القوائم المالية قد يكون من الضروري تعديلها في ضوء ما يأتي به المستقبل من أحداث، وينبغي أن تؤخذ هذه الحقيقة في الإعتبار عند إعداد تلك القوائم، ويترتب على هذا المبدأ أن الأصول الثابتة للمشروع لابد أن تظهر في الميزانية العمومية بقيمتها الأصلية مطروحاً منها الإهلاك الذي يعبر عن النقص الذي لحق بها نتيجة إستخدامها وبالتالي ليس هنالك حاجة لإعادة تقييمها على أساس الأسعار السائدة في نهاية كل فترة مالية[3].

يتضح للباحث أن إستمرار الوحدة المحاسبية له تأثير كبير على إعداد القوائم المالية، وبناءً عليه تجرى التسويات الجردية وتكُوَّن الإحتياطيات والمخصصات لمقابلة الإلتزامات المتوقعة مستقبلاً حتى تتمكن الوحدة من الوفاء بها، وهذه تعتبر مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية سواء كانوا داخل الوحدة أو خارجها.

3- **مفهوم إعداد التقارير الدورية:** يتم تقسيم حياة الوحدة المحاسبية المستمرة إلى فترات دورية منتظمة بغرض إعداد التقارير المالية التي تستخدم لتزويد الأطراف المعنية بمعلومات أو مؤشرات تمكنها من تقييم أداء الوحدة المحاسبية، وتعد التقارير في أي بلد عن سنة تقويمية أو سنة مالية لتحديد مايخص كل فترة من هذه الفترات من التيار المستمر للأنشطة التي تزاولها الوحدة المحاسبية، فالفترات المحاسبية المنتظمة مهما كان أساس تحديدها هي فترات متسقة بطبيعتها وتضمن قابلية النتائج للمقارنة، وأن تقسيم العمليات

(1) أحمد محمد أبوشمالة، **دراسات في المحاسبة المالية**، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2010)، ص28.

(2) دونالد كيسو، جيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**، تعريب أحمد حامد حجاج، (الرياض: دار المريخ للنشر، ط2، 2009)، ص 76.

(3) حازم محمود أبو صرة، **أصول المحاسبة (2)**، (عمان: دار البداية للنشر والتوزيع، 2011)، ص9.

المختلفة على فترات متعددة يتطلب ربط كل عملية من العمليات التي تقوم بها المنشأة بالفترة أو الفترات الملاءمة التي تخصها[1].

يرى الباحث أنه ترتب على هذا المفهوم تقسيم حياة الوحدة المستمرة إلى فترات دورية منتظمة يتم في نهايتها تحديد نتيجة أعمال الوحدة والتَعَرُّف على مركزها المالي بغرض تقييم أداء الوحدة المحاسبية.

4- **مفهوم وحدة القياس:** يتطلب القياس المحاسبي إستخدام وحدة قياس عامة لقياس الأصول والخصوم وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر، وتعتبر الوحدة النقدية هي الوحدة العامة للتعبير عن القياس المحاسبي، كما تعتبر وحدة قياس ملاءمة لتحديد مدى تأثير العمليات المختلفة وقياسها للنشاط المالي في المشروع[2]، غير أن استخدام الوحدة النقدية كوحدة قياس يواجهه كثير من المشاكل بسبب عدم استقرار قوتها الشرائية كوحدة للقياس المحاسبي وكأداة للتعبير عن القيمة التبادلية للسلع والخدمات، ومن ثم أصبح التغيُّر في قيمة وحدة النقد بمثابة قيد على عملية القياس[3].

يتضح الباحث أن الوحدة النقدية تعتبر ملاءمة لتحديد تأثير العمليات الاقتصادية في المنشأة، ولكن التغيُّرات التي تحدث في القوة الشرائية للنقود بسبب التغيُّر في الظروف الاقتصادية يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين أداء الوحدة المحاسبية في السنوات المختلفة وبين أداء الوحدة المحاسبية وغيرها من الوحدات المشابهة لنفس الفترة المالية.

5- **مفهوم الإثبات المحاسبي:** تعُنى المحاسبة المالية بقياس التغيُّرات في أصول المنشأة وخصومها، ويتم تصنيف هذه التغيُّرات إلى إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر وإستثمارات يقدمها الملاك والتوزيعات عليهم وتغيُّرات أخرى تطرأ على المركز المالي، وتحدث هذه التغيُّرات إما بفعل الأحداث الداخلية أو بفعل الأحداث الخارجية، إلا أنه يتطلب أن تكون تلك الأحداث قابلة للإثبات في السجلات المحاسبية قبل قياس وتصنيف تأثيرها على المركز المالي للوحدة المحاسبية، ويتضمن مفهوم الإثبات المحاسبي تحديد القواعد الأساسية لإثبات الأحداث الداخلية والخارجية التي تتأثر بها المنشأة[4].

يلاحظ الباحث أنه حتى يتم الإثبات المحاسبي للأحداث التي تقع في المنشأة سواء كانت أحداث داخلية أو خارجية في السجلات المحاسبية لابد أن يكون هنالك أدلة موضوعية تؤكد حدوثها لتكون عملية القياس خالي عن التحيُّز الشخصي للقائم بها.

---

(1) أحمد محمد نور، **مبادئ المحاسبة المالية – المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية والعربية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009)، ص73.

(2) عليان الشريف وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2000)، ص28.

(3) صالح عبد الرحمن المحمود، **إنعكاسات التطورات الاقتصادية الحديثة على الإطار العلمي لنظرية المحاسبة بالتركيز على معايير المحاسبة الدولية**، (الرياض: جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2004)، ص205.

(4) نوفان حامد محمد العليمات، **القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسئولية الإجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية**، (عمان: دار الحامد للنشر، 2002)، ص73.

6/1/1- أهداف القياس المحاسبي

تتمثل أهداف القياس المحاسبي في[1]:

1- التعبير عن الأحداث والظواهر الاقتصادية التي تتم في الوحدة الاقتصادية بوحدة قياس مناسبة هي النقود.

2- توضيح العلاقة بين خصائص الأشياء المراد قياسها أو إخضاعها لعملية القياس.

3- قياس الموارد الاقتصادية المختلفة التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية.

يستطيع الباحث إضافة أهداف أخرى للقياس المحاسبي تتمثل في:

1- تحديد القيمة الاقتصادية للثروة في فترة معينة وما يطرأ عليها من تغيرات على مدار فترة زمنية محددة.

2- توفير معلومات عن العلاقات بين الأحداث الاقتصادية في الوحدة لكافة المستفيدين منها.

7/1/1- أنواع القياس المحاسبي

تتمثل أنواع القياس المحاسبي في[2]:

1- القياس الاسمي: أحد أنواع القياسات المستخدمة في الفكر المحاسبي، حيث يعتمد على الأرقام كأسماء للدلالة على عنصر معين من عناصر الأحداث المراد إخضاعها لعملية القياس.

2- القياس الترتيبي: يعتمد على الأرقام والرموز معاً في تفسير الأحداث والظروف المراد قياسها، وذلك لبيان مركز العناصر أو الخصائص المختلفة مع بعضها البعض، وهذا يدل على وجود ترتيب للخصائص المراد قياسها حيث يتم ترتيب المفردات ترتيباً معيناً وفقاً لأفضليات معينة، ويكون الترتيب بشكل معين ويعطي معلومات على أن هنالك إختلافات في الترتيب ولكن لا يمكن معرفة إتجاه هذه الإختلافات[3].

3- القياس العددي: يؤدي استخدامه إلى تعيين أعداد للأشياء المطلوبة قياسها بحيث يمكن معرفة العلاقة بين الأشياء عن طريق المعرفة المسبقة للعلاقة بين الأعداد، ويتطلب توافر شروط معينة هي[4]:

أ- أن تكون الخواص موضوع القياس متجانسة.

ب- أن لا تتأثر هذه الخواص بالظروف البيئية المحيطة.

ج- أن يكون أساس القياس واحداً .

د- أن تكون نتائج القياس قابلة للتجميع والمقارنة.

4- القياس النسبي: قياس لبيانات مستمرة، حيث يكون للفترات نفس المعاني وللمضاعفات كذلك نفس المعاني[5]، ويعكس النسب بين قيم العناصر وذلك نتيجة لاستخدام نقطة الأصل، ويستخدم هذا القياس في تحديد القيم المطلقة للمتغيرات المراد قياسها.

---

(1) عبد الحي عبد الحي مرعي، محمد عباس بدوي، **مقدمة في أصول المحاسبة المالية**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2004)، ص327.

(2) محمد مطر وآخرون، **نظرية المحاسبة واقتصاديات المعلومات**، (عمان: مكتبة الفلاح، 1996)، ص111.

(3) كمال الدين مصطفى الدهراوي، **مناهج البحث العلمي في مجال المحاسبة**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،2002)، ص ص67،68.

(4) بالرقي تيجاني، **مرجع سابق**، ص60.

(5) مالكوم سميث، **طرق البحث في المحاسبة**، ترجمة عبيد بن سعد المطيري وآخرون، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2014)، ص104.

كما يصنف أنواع القياس المحاسبي إلى[1]:

1- القياس الكمي: يستخدم فيه وحدات القياس الطبيعية كالمتر والطن للتعبير عن بعض الأحداث، ويستخدم خاصة في محاسبة التكاليف ومحاسبة الموارد البشرية.

2- القياس الزمني: يتم إستخدام وحدات القياس الزمني كأداة للقياس المحاسبي كاليوم، الشهر، والساعة ويستخدم خاصة في محاسبة التكاليف والمحاسبة التحليلية.

3- القياس النقدي: يتم قياس الأحداث الاقتصادية بالنقد، حيث يعتبر النقد الوسيلة الأساسية لقياس قيمة الممتلكات والعلاقات الاقتصادية الأخرى.

4- المؤشرات والنسب المالية: يتم استخدامها كأداة لقياس الأحداث الاقتصادية ويستخدم في المحاسبة التحليلية.

يتضح للباحث أن هنالك أنواع مختلفة للقياس المحاسبي تستخدم جميعها لإعطاء أرقام كمية للأشياء المراد قياسها والتعبير عنها حتى تكون لها دلالات معينة.

8/1/1- أساليب القياس المحاسبي

تتمثل أساليب القياس المحاسبي في[2]:

1- أساليب القياس الأساسية أو المباشرة: تحدد نتيجة عملية القياس المحاسبي ممثلة بقيمة الخاصية مباشرة دون الحاجة إلى عملية الإحتساب المبنية على ضرورة توفر علاقة رياضية بين الخواص محل القياس، وتعتبر عملية التبويب المحاسبي من أكثر المجالات استخداماً لأساليب القياس الأساسية أو المباشرة، وبدون الحاجة إلى استخدام الأرقام يمكن استخدام الخاصية المتخذة أساساً للتبويب كمقياس يبوب بموجبه الحدث الاقتصادي محل التبويب في الفئة أو المجموعة التي ينتمي إليها وفق تلك الخاصية، وتعتبر القياسات الأولية أو المباشرة مدخلات لأساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة في مجالات القياس عامة وفي القياس المحاسبي بصورة خاصة، لأنه لا يمكن لعملية قياس غير مباشرة أن تنفذ دون أن تكون مسبوقة بعملية قياس مباشرة[3].

2- أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة: يتم الاعتماد عليها في حالة عدم إمكانية قياس قيمة الحدث الاقتصادي بطريقة مباشرة، وقد تم الاعتماد عليه بعد تزايد أهمية تشغيل البيانات المحاسبية، لأن عملية تشغيل البيانات المحاسبية تعتمد بدرجة كبيرة على عملية التحليل التي يتم إنجازها بواسطة الإحتساب، حيث تعتبر القياسات المباشرة مدخلات لأساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة[4].

---

(1) إبراهيم خليل حيدر السعدي، **مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول**، (بغداد: جامعة بغداد، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والعشرون، 2009)، ص12.

(2) محمد مطر، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، مرجع سابق**، ص 124.

(3) **المرجع السابق**، ص 126.

(4) سيد عطا الله السيد، **مرجع سابق**، ص182.

3- أساليب القياس التحكمية: لا تحتكم هذه الأساليب إلى القواعد الموضوعية التي تحكمها، مما يجعلها عرضة للتحيُّز الناتج عن التقديرات أو الأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس، وتندرج معظم أساليب القياس المحاسبية تحت هذا النوع من الأساليب[1]، وتكون هذه الأساليب تحكمية في الظروف التالية[2]:

أ- إذا لم توجد قواعد منطقية تتحكم في خطوات تنفيذ عملية القياس، وبذلك لا تتوفر المبررات المنطقية التي يمكن الإعتماد عليها في إثبات أن الرقم حصيلة القياس يمثل القيمة الفعلية للخاصية محل القياس.

ب- زيادة إحتمال ظهور خلاف حول نتائج عملية القياس بين القائمين بالقياس، نسبة لعدم توفر المعايير الموضوعية للحكم في الخلاف، وتقع معظم أساليب القياس المحاسبية ضمن هذا النوع من أساليب القياس وذلك نسبة لتعدد بدائل القياس المحاسبي، واختيار أي بديل منها يخضع في الغالب لإجتهادات شخصية أو تحكمية من قبل المحاسب القائم بعملية القياس.

يتضح للباحث أن أساليب القياس التحكمية لا يمكن الإعتماد كثيراً نسبة لعدم وجود معايير وقواعد موضوعية تحكمها مما يجعلها عرضة لتحيز القائمين بعملية القياس نسبة لاستخدام التقديرات الشخصية فيها والتي تختلف من شخص لآخر.

9/1/1- خطوات القياس المحاسبي

تتمثل خطوات القياس المحاسبي في[3]:

1- تجميع البيانات عن الأحداث الاقتصادية التي تنتج عن عمليات المشروع، وتعبر هذه العمليات عن أشياء مختلفة حدثت في المنشأة يتم قياسها بوحدات نقدية على أساس سعر التبادل المتفق عليه.

2- تسجيل العمليات السابقة وفق نظام القيد المزدوج بناءً على دليل موضوعي قابل للتحقق.

3- بعد تجميع وتسجيل العمليات والأحداث التي وقعت، يتم تبويبها في مجموعات مترابطة يمكّن من الحصول على المعلومات المفيدة.

4- تلخيص المعلومات الناتجة من تسجيل العمليات في شكل تقرير أو قائمة تقدم للأشخاص المستفيدين منها، وذلك لتوضيح الأمور والأحداث المالية الهامة التي وقعت في المنشأة، والتي أمكن تبويبها.

يرى الباحث أن خطوات القياس المحاسبي تتمثل في تجميع وتسجيل العمليات الاقتصادية التي تمت في المنشأة، وتبويبها في شكل مجموعات مترابطة ومن ثم تلخيص هذه المعلومات في شكل تقارير وقوائم مالية، ومن ثم يأتي دور الإفصاح المحاسبي في توصيل هذه المعلومات إلى مستخدميها.

10/1/1- قيود القياس المحاسبي

هنالك بعض القيود تحد من دقة القياس المحاسبي ومدى الثقة فيه وتتعلق هذه القيود بإتاحة البيانات المطلوبة والخصائص البيئية المعينة وهي:

---

(1) الأمين محمد عثمان، **دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة القياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2015)، ص68.

(2) وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**، (كوبنهاجن: منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007)، ص111.

(3) فضل كمال سالم، **مرجع سابق**، ص94.

1- عدم التأكد: عدم معرفة النتيجة سلفاً وهو حالة موجودة ضمناً في وضع المخاطرة، وغالباً ما يستخدم متصلاً بالمخاطرة[1]، وهي فرصة تكبد أذى أو تلف أو ضرر أو خسارة قابلة للقياس الكمي، واحتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع[2]، وينتج عدم التأكد في المحاسبة من مصدرين رئيسيين هما[3]:

أ- ترتبط المعلومات المحاسبية بالوحدات التي يتوقع أن تستمر وجودها في المستقبل، ولأن التخصيص يتم تباعاً بين الفترات الماضية والمستقبلية فإنه يتم إعداد الإفتراضات الخاصة بمنطق عمليات التخصيص على أساس التوقعات المستقبلية، ومع أن بعض الإفتراضات والتوقعات الخاصة بالتخصيص قد تثبت صحتها في المستقبل فإن كثير من عمليات التخصيص لا يمكن تحقيقها بدرجة كاملة.

ب- افتراض أن المقاييس المحاسبية تقدم تعبيراً نقدياً عن الثروة كما أنها تأخذ في الإعتبار مقادير مستقبلية غير مؤكدة، وقد تختلف إمكانية الإعتماد على هذه التقديرات بدرجة كبيرة ولا يمكن تحديد كمي نقدى للثروة بدقة، لذلك فإن أي مقياس موضوع على أساس تقديري يعتبر مقياساً مبدئياً فقط، ومع ذلك لابد من إعداد التنبؤات والتقديرات الملاءمة بأكبر درجة ممكنة من الدقة، ويفترض إعادة النظر في المقاييس القائمة على أساس التقديرات الماضية بدقة، على أن يتم تعديلها عند توفر تقديرات جديدة يمكن الوثوق فيها بدرجة أكبر.

يتضح للباحث أن القياس المحاسبي يعتمد بدرجة كبيرة على كثير من التقديرات المحاسبية المبنية على أساس التنبؤ وعدم التأكد، لذلك لابد من مراجعة هذه التقديرات من فترة لأخرى كل توفرت معلومات جديدة حتى يعبر القياس المحاسبي بصدق عن ما وضع له.

2- الموضوعية أو القابلية للتحقق: الموضوعية صفة أساسية في القياس المحاسبي لأنها تؤكد الثقة في المعلومات المحاسبية، فكلما زادت الموضوعية زادت إمكانية الإعتماد على المقاييس والمعلومات التي يتم الحصول عليها، ويتم التأكد من توافر الموضوعية في القياس بالآتي[4]:

أ- الوصول إلى نفس النتائج عند إعادة القياس المحاسبي بواسطة محاسب آخر، ويدل ذلك على حيادية المحاسب وعدم تدخله في النتائج.

ب- إختبار مدى تمثيل المعلومات المحاسبية للحقائق الاقتصادية.

ويتصف القياس الموضوعي بالآتي[5]:

أ- مؤيد بالدليل الموضوعي القابل التحقق منه.

ب- خالي من التحيز الشخصي للقائم بعملية القياس.

---

(1) طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر – مخاطر الإئتمان والإستثمار والمشتقات وأسعار الصرف**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003)، ص16.

(2) دريد كامل آل شبيب، **مبادئ الإدارة العامة**، (عمان: دار المناهج، 2004)، ص36.

(3) بالرقي تيجاني، **مرجع سابق**، ص63.

(4) حسين القاضي، مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007)، ص317.

(5) بالرقي تيجاني، **دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لإستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية**، (سطيف: جامعة سطيف، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2006)، ص96.

ج- يمثل نتيجة إتفاق بين مجموعة من الملاحظين والقائمين بالقياس.

د- تقاس الموضوعية لقياس معين بالإعتماد على مؤشر التشتت لتوزيع هذا القياس.

يتضح للباحث أن القياس الموضوعي يعتمد بصورة أساسية على الأدلة المحايدة التي تتوفر عند حدوث المعاملات في المنشأة، ولا يعتمد على التقدير الشخصي للقائم بعملية القياس، وتتمتع بالقبول العام من الممارسين والمستخدمين، وبذلك يساهم في زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية.

3- حدود الوحدة النقدية: مع أن البيانات المحاسبية لا تختصر على العناصر التي تقاس بوحدة النقود، إلا أن التقارير المحاسبية التقليدية تضمنت معلومات مالية بالدرجة الأولى، وفي حالات كثيرة تقدم الوحدة النقدية أفضل وحدة للقياس خاصة إذا كان التجميع ضرورياً أو مرغوباً فيه، ولكن للوحدة النقدية حدودها كوسيلة لتوصيل المعلومات وأكثر هذه الحدود خطورة تغيُّر قيمة وحدة النقود على مر الزمن، وإن تغيُّر هذه القيم يؤدي إلى عدم دقة القياس المحاسبي ونتائجه[1].

يرى الباحث أن وحدة النقود تعتبر أنسب وحدة لقياس المعاملات المالية، لكن يعاب عليها عدم إستقرار قوتها الشرائية من فترة لأخرى، ويمكن التغلب على هذه المشكلة بتعديل البيانات المعدة على أساس ثبات قيمة وحدة النقود بمعدلات التغيُّر في المستوى العام للأسعار حتى تتوافق مع الأسعار السائدة.

4- التحفظ: أخذ أقل القيم المحتملة للأصول والإيرادات وأكثر القيم المحتملة للخصوم والمصروفات، وقيد المصروفات بأسرع ما يمكن وقيد الإيرادات وقت تحققها فيما بعد، ويؤدي تطبيق هذه الخطوات والإجراءات إلى تقييم الأصول بأقل من أسعارها الجارية وحساب صافي الربح بأقل قيمة ممكنة، وهذا المبدأ يدعو إلى التشاؤم بدلاً من التفاعل عند إعداد التقارير المالية[2]، وأن يحتاط المشروع التجاري في نهاية السنة المالية لأي خسارة متوقعة في المستقبل قبل وقوعها، وعدم الأخذ بأرباح وإيرادات وهمية خيالية لا وجود فعلي لها في تاريخ الجرد[3]، وأن يتم تبني درجة من الحذر عند إعداد التقديرات في ظروف عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم الدخل والأصول أو تقليل المصروفات والإلتزامات[4]، ولقد تعرض هذا المبدأ للنقد لأن تطبيقه أدى إلى الخروج عن العديد من الفروض والمبادئ المحاسبية في كثير من الحالات[5].

يتضح للباحث أن هذا القيد يتطلب أخذ الحيطة والحذر عند الإعتراف والقياس حيث يتم الإعتراف بالمصروفات والخصوم بأسرع ما يمكن عند توقعها، وعدم الإعتراف بالإيرادات والأصول إلا عند حصولها فعلاً، وهذا الأمر يتعارض ومبدأ المقابلة السليمة مما يؤثر في موثوقية المعلومات المحاسبية.

---

(1) سالم عواد هادي الزوبعي، **تأثير قيود القياس المحاسبي في القوائم المالية وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات**، (بغداد: جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، رسالة لنيل شهادة محاسب قانوني، 2010)، ص53.

(2) فؤاد محمد الليثي، **نظرية المحاسبة المدخل المعاصر**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2000)، ص142.

(3) عبد الحليم محمود كراجة، **مبادئ المحاسبة (2)**، (عمان: دار الأمل للنشر والتوزيع، 2000)، ص14.

(4) رشا الغول، **قضايا محاسبية معاصرة – التحفظ المحاسبي**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015)، ص14.

(5) Vogel, J. Thomas ,Cendant Corp. **A Case Study Examinig The Compensation and Accounting Issues Involved In A Stock-Option Repricing Program**, Accounting Education, Aug. 2001, Vol. **16**, Issue **3**, PP 409-410.

11/1/1- مشاكل وانتقادات القياس المحاسبي

تتمثل مشاكل وإنتقادات القياس المحاسبي في[1]:

1- تعدد وتنوع بدائل القياس في الفكر المحاسبي وغياب معايير الإختيار بينها.

2- إعتماده على نموذج التكلفة التاريخية كنموذج أساسي في قياس الأحداث والعمليات الاقتصادية، وجعل أساليب القياس الأخرى بديلة على الرغم من جدواها وفائدتها، وهذا يؤدي إلى قياس غير سليم وجعل نتائج أعمال الوحدة المحاسبية ومركزها المالي غير معبران عن الواقع الفعلي.

3- الإفتقار لوظائف المراجعة الشاملة، نتيجة لتركيز عمل المراجعين على التأكد من سلامة السجلات المحاسبية والعرض السليم لبنود القوائم المالية.

4- الصعوبة في إستمرارية تطبيق بعض الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في العديد من الأحيان، باعتبار أن تطبيقها أحياناً قد تكون عديمة الفائدة[2].

5- عدم كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية المطبقة في الوحدات الاقتصادية والتي تؤثر بدورها على نتائج القياس المحاسبي[3].

يرى الباحث أنَّه يمكن معالجة مشكلات القياس المحاسبي من خلال الإهتمام بملاءمة نتيجة القياس المحاسبي المتمثلة في المعلومات المحاسبية لكافة فئات مستخدمي هذه المعلومات، ويتم ذلك بتركيز جهود المنظمات المهنية والمهتمين على إصدار قواعد ومعايير تقلل من بدائل القياس المحاسبي.

12/1/1- معايير القياس المحاسبي

تتمثل معايير القياس المحاسبي في[4]:

1- **معيار الموضوعية:** عُرِّفت الموضوعية بأنها، عدم خضوع القياس لتقديرات شخصية، أي التعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيداً عن التحيز الشخصي[5]، ويؤدي عدم موضوعية القياس المحاسبي إلى تعرض منافع بعض مستخدمي القوائم المالية للخطر، ويتم التحقق من الموضوعية عن طريق[6]:

أ- إمكانية إعادة القياس المحاسبي بواسطة أشخاص آخرين، والتوصل إلى نفس النتائج.

ب- اختبار مدى تمثيل البيانات لحقائق الحياة الاقتصادية.

---

(1) عبد الجبار حسن عكاشة، **أثر تقويم الأصول غير الملموسة والإفصاح عنها في جودة التقارير المالية للمصارف**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2014)، ص80.

(2) رضوان حلوة حنان، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2003-2004)، ص ص12-13.

(3) جورج دانيال غالي، **طرق ومشاكل المحاسبة عن إندماج الشركات**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002)، ص50.

(4) جنة آدم إسحق حران، **نظام الرقابة الداخلية وأثره في حوكمة الشركات**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2014)، ص116.

(5) أحمد رجب عبد الملك، **إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية المنشودة ببورصة الأوراق المالية المصرية**، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، 2006)، ص69.

(6) حسين القاضي، مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، (عمان: الدار العلمية ودار الثقافة، 2004)، ص251.

يري الباحث أن القياس المحاسبي الذي لا يتوفر فيه شرط الموضوعية هو قياس لا يمكن الإعتماد عليه في اتخاذ القرارات المختلفة، حيث تعبر القياس الموضوعي عن عدم تحيز القائم بعملية القياس، ويمكن التحقق منه من خلال الأدلة المؤيدة، وتتميز بقبول لدي القائمين بالقياس.

2- **معيار الملاءمة:** أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية ملاءمة للغرض من القياس، وتكون هذه المعلومات ملاءمة إذا كانت قادرة على أن تعكس صورة واضحة وصحيحة عن الشئ المراد قياسه في لحظة القياس وما طرأ عليه من تغيرات على مدار فترة زمنية معينة، والملاءمة نوعان هما[1]:

أ- الملاءمة العامة للمعلومات المحاسبية: توفير المعلومات لمختلف نماذج القرارات.

ب- المعلومات الخاصة للمعلومات المحاسبية: تكون المعلومات ملاءمة لنوع معين من القرارات وترتبط بما يراه المستخدم.

يرى الباحث أن الملاءمة العامة للمعلومات المحاسبية تهتم بتوفير المعلومات التي تناسب القرارات المختلفة وبالتالي تتعلق بمجال عمل القائم بالقياس، أما الملاءمة الخاصة للمعلومات المحاسبية فتهتم بتوفير معلومات تناسب مستخدم معين بغرض اتخاذ قرارات محددة.

3- **معيار القابلية للتحقق:** يعتبر من معايير القياس الذي يتوفر فيه الشروط الموضوعية والقدرة للوصول إلى نتيجة موحدة في وجود عمليتين مختلفتين إلا أنه غير قابل للتطبيق العملي لارتفاع تكلفته[2].

يلاحظ الباحث أن هذا المعيار يتطلب ضرورة توفر الأدلة الموضوعية التي تمكن شخص آخر من القيام بنفس الإجراءات التي اتبعه الشخص الأول والوصول لنفس النتائج، إلا أن هذه العملية تعتبر صعبة في التطبيق العملي لإرتفاع تكلفته مقارنة مع المنفعة المتوقعة منه.

4- **معيار القابلية للقياس الكمي:** تعيين أعداد للأشياء المرغوب قياسها بحيث يمكن معرفة العلاقة بينها عن طريق المعرفة المسبقة للعلاقة بين الأعداد[3].

يتضح للباحث أن هذا المعيار يتوافق وفرض القياس النقدي الذي يتطلب إخضاع الأحداث الاقتصادية للقياس الكمي والتعبير عنها بوحدات نقدية معينة، لكن هنالك بعض المعلومات لها تأثير على إتخاذ القرارات ولكن لا يمكن قياسها كمياً مما يقلل من أهمية هذا المعيار.

5- **معيار الفائدة:** تعتبر المحاسبة وسيلة لخدمة مستخدمي المعلومات المحاسبية، لذلك لابد أن تتصف هذه المعلومات بالفائدة لمستخدميها سواء كانوا داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية، وذلك في شتى مجالات إتخاذ القرارات أو تحديد الأهداف أو توجيه الموارد للوصول إلى الأهداف المرجوة، ويتوقف مقدار أهمية كل شئ على مقدار الفائدة الناتجة عن تنفيذ هذا الشئ، وتتصف المعلومات المحاسبية بأنها مفيدة

---

(1) حسني عبد الجليل صبحي، **دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية**، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد الثامن، العدد الأول، 2002)، ص4.

(2) محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، **القياس والإفصاح المحاسبي**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، د.ت)، ص79.

(3) زكريا محمد الصادق، إبراهيم عبيد، **قياس شفافية الإفصاح في التقارير المحاسبية المنشورة**، (الإسكندرية: المؤتمر السنوي السابع، الإتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، 2007)، ص28.

لمستخدميها[1]، ولابد أن تتوفر في المعلومات أربعة صفات حتى تكون ذات فائدة وهي، الملاءمة، القابلية للتحقق، البعد عن التحيز، والقابلية للقياس الكمي[2].

يتضح للباحث أن هذا المعيار مهم للتمييز بين المعلومات التي لها جدوى والتي ليست لها جدوى، فالمعلومات المفيدة تكون منفعتها أكبر من تكلفتها، وتؤدي إلى تحقيق الأهدأف المرجوة منها.

6- **الصلاحية للغرض المستهدف**: أن تكون المعلومات المحاسبية مرتبطة إرتباطاً وثيقاً من حيث قدرتها الإيضاحية ودرجة تأثيرها على الهدف الذي يتم إعدادها من أجله، ويعتبر قياس الربح وإظهار حقيقة المركز المالي للوحدة الهدفان الأساسيان في القياس المحاسبي، وهذا يتطلب بيانات محاسبية كافية ودقيقة يمكن الإعتماد عليها لتفسير الإحتياجات المختلفة للمستفيدين منها، وعليه لابد من وجود تكافؤ بين الأرقام الكمية المعبرة عن الأهداف المحاسبية وبين الأحداث والعمليات الاقتصادية التي تعبر عنها هذه الأرقام حتى يمكن الإعتماد عليها وعرضها بصورة صادقة، وبالتالي زيادة الإعتماد على المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الرشيدة[3].

يرى الباحث أن المعلومات المحاسبية لا بد تكون مفيدة وصالحة للغرض الذي أعد من أجله حتى تساعد مستخدميها في إتخاذ أو ترشيد قراراتهم الاقتصادية المختلفة، وذلك من خلال التأثير في أو تصحيح القرارات المتخذة.

---

(1) فضل كمال سالم، **مرجع سابق**، ص98.

(2) رضوان حلوة حنان، **نظرية المحاسبة**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص181.

(3) بدوي الياس، **دور تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق المعايير الدولية (IAS/IFRS) في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية**، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012)، ص88.

2/1- المبحث الثاني

طرق وأنواع ومقومات الإفصاح المحاسبي

نظراً لأهمية البيانات المالية وبالإستناد إلى أهداف القوائم المالية وأغراضها وتعدد مستخدميها أصبح لابد من وجود مبدأ يتلاءم مع ذلك فكان مبدأ الإفصاح والذي أصبح بمقتضاه ضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات مع توفير الوضوح المناسب، ووفقاً لهذا المبدأ لا ينظر إلى القوائم المالية على أنها أهداف تسعى الوحدة المحاسبية لتحقيقها من خلال إعدادها إنما لمساعدة بعض الأطراف لإتخاذ القرارات المختلفة، ويعتبر الإفصاح أداة يمكن من خلاله إستقراء الأداء المستقبلي للمنشأة والمساعدة في إتخاذ القرارات الاقتصادية المستقبلية من خلال عرض القوائم المالية بشكل واضح بما يتوافق والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بشكل يشمل أي معلومات محاسبية أو غير محاسبية تاريخية أو مستقبلية[1].

1/2/1- تعريف الإفصاح المحاسبي

1/1/2/1- تعريف الإفصاح في اللغة

الإفصاح لغة هو البيان، فأفصح عن الشئ افصاحاً أي بيَّنه وكشفه[2]، وعُرِّف بأنَّه، الظهور والوضوح، فيقال أفصح الصبح أي بدأ ضوءه وظهر، ويقال أفصح الأمر أي وضح[3].

2/1/2/1- تعريف الإفصاح عامة

عُرِّف الإفصاح بشكل عام بأنَّه، بث المعارف من مصدر إنتاجها إلى الجهة التي تستخدمها وتسفيد منها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها[4]، كما عُرِّف بأنَّه، العملية المنهجية الخاصة بتوفير المعلومات وجعل قرارات السياسة من خلال النشر في التوقيت المناسب[5]، وعُرِّف بأنَّه، إلتزام المنشأة بتقديم المعلومات وتوصيلها بصفة دورية أو في الحالات الإستثنائية إلى الجهات المختصة[6].

يتضح للباحث أن الإفصاح لغة هو البيان والإظهار والوضوح، والإفصاح في معناه العام هو بث أو نقل المعلومة من مصدرها إلى من يستخدمها ويعني توصيل المعلومة.

---

(1) صقر سليمان الطاهات، **مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار التقارير المالية المرحلية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (34) والتشريعات المحلية ذات الصلة**، (المفرق: جامعة آل البيت، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005)، ص30.

(2) أبو الفضل جمال الدين "إبن منظور، **لسان العرب**، (بيروت: دار هادر، 2000م)، ص 186.

(3) حسن عبدالجليل صبحي، **مرجع سابق**، ص9.

(4) هبة عبد العاطي محمد رزق، **تحديد مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية في المنظمات العامة المصرية**، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، 2011)، ص164.

(5) طارق عبد العال حماد، **نموذج مقترح لقياس مستوى الشفافية في ضوء خصائص المنشآت في البيئة المصرية**، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الأول، 2006)، ص103.

(6) محمد بن ناصر البجاد، **جريمة الإفصاح عن المعلومات الداخلية في نظام السوق المالية السعودي**، (الرياض: معهد الإدارة العامة، مجلة الإدارة العامة، المجلد السابع والأربعون، العدد الرابع، 2007)، ص588.

3/1/2/1- تعريف الإفصاح المحاسبي

عُرِّف بأنَّه، مراعاة أن يكون تقارير المحاسب أو مراقب الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية في المنظمة لجموع المنتفعين بها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير في إطار الفروض العلمية لنظرية الإتصال[1]، وعُرِّف بأنَّه، ضرورة شمول القوائم المالية جميع المعلومات الضرورية اللازمة لإعطاء قارئ هذه القوائم صورة واضحة وصحيحة عن نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي[2]، أيضاً عُرِّف بأنَّه، الكشف عن يمكن إخفاؤه من المعلومات المهمة سواء كان الإخفاء عن طريق الإيجاز في العرض أو عن طريق إخفاء معلومات جوهرية لا يوفرها القياس المحاسبي التقليدي، مما قد يؤدي إلى تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية[3]، وعُرِّف بأنَّه، المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي التقارير المالية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة، ويشمل الإفصاح أية معلومات إيضاحية محاسبية أو غير محاسبية تاريخية أو مستقبلية تصرح عنها الإدارة وتضمنها التقارير المالية[4]، وعُرِّف بأنَّه، عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملاءمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات الموحدة[5]، وأيضاً عُرِّف بأنَّه، العملية المنهجية المرتبطة بتوفير المعلومات لجعل القرارات والسياسات معروفة من خلال نشرها في التوقيت المناسب، بحيث تكون ظاهرة وواضحة[6]، كما عُرِّف بأنَّه، ضرورة توضيح السياسات المحاسبية الهامة والقواعد والمبادئ المحاسبية المطبقة عند إعداد الحسابات الختامية، بالإضافة إلى توضيح أو الإشارة إلى الأحداث الهامة التي يعتقد معدوا القوائم المالية أنها ضرورية لمستخدمي هذه القوائم[7]، وعُرِّف بأنَّه، اتباع اتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع، وأن تشتمل القوائم المالية والملاحظات والهوامش والمعلومات الإضافية المرفقة كل المعلومات المتعلقة بالشركة لتجنب تضليل الأطراف المستفيدة منها، وكذلك الإفصاح عن المعلومات الهامة والتي يترتب على عدم الإفصاح عنها تغيير واختلاف جوهري في إتخاذ قرارات مستخدمي القوائم المالية[8].

---

(1) محمود السيد الناغي، **دراسات في نظرية المحاسبة**، (القاهرة: المكتبة العصرية للنشر، 2001)، ص262.

(2) فؤاد محمد الليثي، **نظرية المحاسبة المدخل المعاصر**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2002)، ص145.

(3) وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **المحاسبة المتوسطة**، (القاهرة: الدار الجامعية، 2000)، ص108.

(4) حسين علي خشارمة، **مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن معيار المحاسبة الدولي رقم "30"**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، عمادة البحث العلمي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث – العلوم الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، 2003م)، ص96.

(5) محمد المبروك أبوزيد، **المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية**، (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2005)، ص578.

(6) أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2005م)، ص504.

(7) ياسر عبد طه الشرفا، عرفات عبد الله العف، **مدى إلتزام المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة بمعايير قياس وتوزيع الأرباح في الإسلام من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية**، (غزة: مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الإنسحاب الإسرائيلي، 13-15 فبراير، 2006م)، ص 229.

(8) طارق عبد العال حماد، **مبادئ المحاسبة المالية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007م)، ص 54.

يستنتج الباحث من تعاريف الإفصاح بأنَّه: -

1- عملية منهجية تحكمها قواعد ومعايير.

2- يؤدي إلى إظهار كافة البيانات والمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية التاريخية والمستقبلية التي تم إعدادها بواسطة إدارة المنشأة.

3- بيان السياسات والمبادئ المحاسبية التي إتبعتها الإدارة في إعداد هذه البيانات.

4- تكون المعلومات بلغة سهلة يمكن المستخدمين العاديين من إستيعابها.

5- يعكس المعلومات حقيقة الوضع المالي للمنشأة مما لا يضلل المستخدمين.

6- تؤدي المعلومات المفصح عنها إلى ترشيد عملية اتخاذ القرار من قبل مستخدميها.

يستطيع الباحث تعريف الإفصاح المحاسبي بأنَّه، عملية منهجية لبيان كل البيانات والمعلومات المحاسبية التاريخية والمستقبلية التي تعدها الإدارة، بالإضافة إلى السياسات والمبادئ التي اتبعتها في إعداد هذه البيانات، وبلغة سهلة للقارئ دون لبس أو تضليل مما يؤدي إلى ترشيد اتخاذ القرارات.

2/2/1- فروض الإفصاح المحاسبي

تتمثل فروض الإفصاح المحاسبي في[1]:

1- يمكن مقابلة إحتياجات المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية بمجموعة القوائم المالية ذات الغرض العام.

2- يمكن مقابلة الإحتياجات المشتركة للأطراف الخارجية إذا ما اشتملت التقارير المالية ذات الغرض العام على معلومات ملاءمة عن الدخل والثروة.

3- يتحدد دور المحاسب في الإفصاح عن المعلومات الملاءمة للإحتياجات الخارجية في إعداد وعرض القوائم المالية الأساسية وهي، المركز المالي، الدخل، التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفق النقدي.

يتضح للباحث أن فروض الإفصاح المحاسبي توفر الإطار العام لإعداد وتوصيل المعلومات المحاسبية إلى المستخدمين بفئاتهم المختلفة بما يمكنهم من ترشيد قراراتهم.

3/2/1- شروط الإفصاح المحاسبي

تتمثل شروط الإفصاح المحاسبي في[2]:

1- أن تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها وفي الوقت المناسب حتى لا تفقد فائدتها.

2- أن يكون الإفصاح عن المعلومات المحاسبية موجهاً لكافة الفئات دون تمييز.

3- أن تكون الفائدة المتوقعة من الإفصاح أكبر من تكلفتها.

---

(1) محمد حسين أحمد حسن، **أثر الإفصاح عن السياسة المحاسبية للمخزون السلعي على أسعار الأسهم**، (طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية التجارة والتمويل، العدد الثاني، 1997)، ص205.

(2) زوينة بن فرج، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، (سطيف: جامعة فرحات عباس، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2014)، ص156.

4- تقليل الفجوة بين مستخدمي القوائم المالية ومعديها، حيث أن الإفصاح يساعد على ترشيد القرارات.

5- أن يضيف الإفصاح تغيير على قرار مستخدم المعلومات، بمساعدته للوصول إلى القرار الأمثل.

يستطيع الباحث إضافة شروط أخرى للإفصاح المحاسبي تتمثل في:

1- أن تكون المعلومات المحاسبية سهلة الفهم يستطيع أن يستوعبها المستخدم العادي.

2- أن يكون الإفصاح شاملاً لكل المعلومات الجوهرية التي يحتاج إليها المستخدمين.

4/2/1- أسباب الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

تتمثل أسباب الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بالآتي[1]:

1- تخفيض عدم التأكد لدي موردي رأس المال (المستثمرين والدائنين) بحيث يمكنهم استخدام المعلومات لترويج العوائد المتوقعة لكل بديل في مواجهة مستوى المخاطر المرتبطة بها.

2- توفير معلومات ملاءمة للأفراد والمجموعات الذين يتأثرون بالأنشطة التشغيلية للمنشآت في نوعية حياتهم ومستوى معيشتهم.

يستطيع الباحث إضافة أسباب أخرى للافصاح المحاسبي تتمثل في:

1- توفير معلومات ملاءمة لكافة المستخدمين بما يمكنهم من تقييم الوضع المالي للمنشأة والتنبؤ بالعوائد والمخاطر المتوقعة.

2- توفير معلومات لإدارة المنشأة تمكنها من تقييم أداءها وكفاءتها في توظيف الموارد المتاحة لديها.

3- توفير معلومات تساعد في ترشيد القرارات لكافة المستخدمين لها.

5/2/1- طرق الإفصاح المحاسبي

تتمثل طرق الإفصاح المحاسبي في[2]:

1- القوائم المالية الأساسية وتشمل قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية.

2- المصطلحات الفنية والعرض التفصيلي، عدم حذف أو إجراء أي تعديل على البيانات والمعلومات التي توضح بين قوسين.

3- الملاحظات والهوامش

4- القوائم المالية والجداول المرفقة

5- التعليقات في تقرير المراجع ويتضمن الرأي الفني المحايد الذي يبين مدى تطبيق المبادئ المحاسبية وتقييم نظام الرقابة الداخلية وغيرها من الأحداث التي حدثت بعد إنتهاء الفترة المحاسبية.

6- تقرير رئيس مجلس الإدارة أو مدير المنشأة، ويتم فيه عرض أهم الأعمال التي قامت بها الإدارة والمشاكل التي واجهتها، وعرض الخطط المستقبلية.

يستطيع الباحث إضافة طرق أخرى للافصاح المحاسبي تتمثل في:

---

(1) أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية – الشركات متعددة الجنسيات**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص288.

(2) نعيم حسين دهمش، **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً**، (عمان: معهد الدراسات المصرفية، 1995م)، ص ص 48،49.

1- القوائم الإضافية ومنها، قائمة القيمة الاقتصادية المضافة، قائمة الموارد البشرية، والقوائم المقارنة.

2- توقعات الإدارة عن إستمرارية المنشأة في المستقبل.

3- تقرير الإدارة عن السياسات المستقبلية والإلتزامات المحتملة.

6/2/1- أهمية الإفصاح المحاسبي

تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي في[1]:

1- تساعد في إخلاء مسئولية الإدارة، وذلك في ظل إنفصال الملكية عن الإدارة.

2- تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

3- تساعد المستثمرين في مقارنة العائد والمخاطر.

4- تحقق فرض كفاءة الأسواق المالية.

5- تساهم في تقويم الأداء الإجتماعي للمنشأة.

6- تزويد جميع مستخدمي التقارير المالية سواء داخل المنشأة أو خارجها بالمعلومات المفيدة[2].

7- تساهم القوائم المالية في إعداد التقارير الخاصة بأنشطة الوحدة الاقتصادية ذات الأثر على المجتمع، والتي يمكن أن تقبل القياس أو التحديد أو الوصف، والتي تشكل أهمية بالنسبة لدور الوحدة الاقتصادية في خدمة البيئة الاجتماعية التي تتواجد فيها[3].

8- يعتبر مبدأ في إعداد التقارير المالية لأنه أحد الأسس التي يرتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتي تدعو إلى الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات المهمة ذات العلاقة بالمنشأة المعنية لصالح المستفيدين من هذه المعلومات[4].

يعتبر الإفصاح المحاسبي ذات أهمية كبيرة لمستخدمي المعلومات المحاسبية وذلك للأسباب الآتية[5]:

1- يساعد المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال بصورة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين.

2- يساعد في إظهار كفاءة الإدارة في العمليات الإستثمارية للوحدة الاقتصادية.

3- الاعتماد على تلك المعلومات في رسم الخطط والبرامج للوصول إلى الأهداف المرجوة للوحدة الاقتصادية.

4- يساعد في إمداد المستثمرين والدائنين بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات التي تحقق أهدافهم.

---

(1) أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة، مرجع سابق**، ص159.

(2) محمد ذا النون عصفور، هيثم ممدوح العبادي، **تقييم مدى الإلتزام بمعايير الإفصاح الدولية وإنعكاساته على أسعار الأسهم في السوق**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد السبعون، الجزء الأول، 2008)، ص685.

(3) محمد مطر، **أهمية ومتطلبات الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة**، (عمان: جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، مجلة المدقق، العدد السابع والأربعون، 2001)، ص10

(4) Jiangli, W., Unal, H., Yom, C, **Relationship Lending Accounting Disclosure and Credit Availability during Crisis**, Federal Deposit Insurance Corporation, Washington, 2004, p36.

(5) الشحات محمد عطوة، **مدى تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لوحدات قطاع الأعمال العام**، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، 1992م)، ص ص 637-638.

5- يساعد معلومات قائمة الدخل في بيان جهود الإدارة في مجال زيادة الإيرادات، ونجاحها في تحقيق الأهداف خلال مدة معينة، بالإضافة إلى بيان أثر قرار التمويل والإقتراض على نتيجة أعمال المنشأة.

6- تقديم المعلومات ذات الأثر المالي للجهات المختلفة.

7- خدمة المستخدمين الذين لديهم قدرة محدودة أو سلطة ضعيفة في الحصول على المعلومات، والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر أساسي للمعلومات حول الأنشطة الاقتصادية للوحدة.

8- إمداد المستخدمين للتقارير المالية بالمعلومات المقارنة وتقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الدخل.

9- تقديم المعلومات الحقيقية الواضحة حول العمليات والأحداث المالية، والتي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ، وتوضيح الظروف الخاصة بتلك العمليات والمفاهيم التي بنيت عليها.

10- تساهم في إعداد التقارير الخاصة بأنشطة الوحدة الاقتصادية ذات الأثر على المجتمع، والتي يمكن أن تقبل القياس او تحديد الوصف، والتي تشكل أهمية بالنسبة لدور الوحدة الاقتصادية في خدمة البيئة الاجتماعية التي تتواجد فيها.

11- يساعد على توفير معلومات تفصيلية ويوفر إطار علمي لتقديم المزيد من المعلومات مما يجعله أكثر شفافية، ويؤدي إلى تحسين الفهم لأعمال وأنشطة المنشأة وأهداف الإدارة والفرص والمخاطر المرتبطة بالإستثمار[1].

12- تساعد مستخدمي التقارير المالية في توجيه مدخراتهم تجاه المشروعات التي لها عائد أفضل، الأمر الذي أدى إلى أن يكون الإفصاح وسيلة تكوِّن المنشأة من خلاله منفعة حقيقية[2].

يستطيع الباحث إضافة أهمية أخرى للإفصاح المحاسبي تتمثل في:

1- تحقيق فاعلية إستغلال وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة للمنشأة.

2- تحسين فهم المستخدمين لهيكل ونشاط المنشأة وسياستها وأداءها فيما يتعلق بالإلتزامات الإجتماعية والبيئية.

3- جذب المزيد من رأس المال والمحافظة على الثقة في أسواق المال.

4- تعتبر أداة للتأثير في سلوك الشركات وحماية المستثمرين من التضليل.

5- تنظيم وتقنين عرض المعلومات المحاسبية وتوصيلها للمستخدمين بصورة مبسطة ومفهومة.

6- يقلل درجة التباين في المعلومات، مما يكون له أثر في تحقيق التكافؤ والعدالة في الأسواق المالية.

7/2/1- أهداف الإفصاح المحاسبي

تتمثل أهداف الإفصاح المحاسبي في[3]:

---

(1) فايزة محمود محمد، **إطار مقترح لتحسين جودة التقارير الخارجية عن أعمال المنشأة في ظل استخدام نظام الأداء المتوازن**، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2005)، ص391.

(2) جميل حسن محمد النجار، **متطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية لدى شركات المساهمة العامة**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م)، ص109.

(3) Belkaoui, Ahmed Riahi, **Accounting Theory**, 5th edition, Cengage Learning, Formerly Thomson Learning, 2004, p266.

1- وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لقائمة المركز المالي.

2- وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به ووصف للضمانات التي على المنشأة مقابل الديون.

3- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والإحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها.

4- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات المختلفة.

5- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية.

6- مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على إستثماراتهم.

7- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين تساعدهم في ترشيد إتخاذ القرارات الاقتصادية، تقديم معلومات للمقرضين والعملاء والموظفين، وإزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية المحاسبية ومساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة وخاصة الاستثمارات[1].

كما يحقق الإفصاح المحاسبي الأهداف التالية[2]:

1- إشباع إحتياجات مستخدمي المعلومات المالية بتوفير المعلومات الملاءمة، مما يزيد من منفعة وقيمة تلك المعلومات لمستخدميها.

2- الإبلاغ المالي والمحاسبي بغرض توفير معلومات ملاءمة لاتخاذ القرارات.

3- التعبير العادل عن الوضع المالي لأداء المنشأة والتغيُّرات في الحالة المالية، من خلال التطبيق الكامل للمعايير الدولية للتقارير المالية وتوفير الخصائص النوعية في المعلومات[3].

يستطيع الباحث إضافة أهداف أخرى للإفصاح المحاسبي تتمثل في:

1- توفير معلومات ذات منفعة لكل فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

2-تقديم المعلومات ذات الغرض العام حتى لا يحصل بعض المستخدمين على معلومات بطريقة خاصة.

3- توفير معلومات ملاءمة تساعد في ترشيد اتخاذ القرارات.

8/2/1- مبررات الإفصاح المحاسبي

تتمثل مبررات الإفصاح المحاسبي في[4]:

1- حاجة الأطراف لأكبر قدر ممكن من الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

2- تلبية إحتياجات القرارات المالية والاقتصادية الرشيدة، عن طريق الإفصاح المحاسبي الشامل.

---

(1) كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2004م)، ص204.

(2) نعيم حسين دهمش، **القوائم المالية المحاسبية**، (عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 1995م)، ص 47.

(3) محمود السيد الناغي، **اتجاهات معاصرة في نظرية المحاسبة**، (القاهرة: المكتبة العصرية للنشر، 2001)، ص283.

(4) معتز ميرغني سيد أحمد، **الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية ودوره في تفعيل حوكمة الشركات**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2011)، ص57.

كما يرجع مبررات التوسع في متطلبات الإفصاح المحاسبي إلى[1]:

1- تعقد بيئة الأعمال: لقد تزايدت صعوبة حصر الأحداث الاقتصادية في تقارير ملخصة بسبب التعقيد المتزايد في أنشطة الأعمال.

2- الحاجة إلى معلومات فورية: ازداد الطلب على البيانات الفترية، وأن هيئات سوق المال أصبحت توصي بنشر التنبؤات المالية التي تجنبها بعض المحاسبين وتخوفوا منها لفترة طويلة.

3- المحاسبة كأداة للإشراف والرقابة: تعتقد الجهات الحكومية أن تقديم المزيد من المعلومات والإفصاح العام عن منشآت الأعمال من الأمور الضرورية لضبط حركة النشاط الاقتصادي وتجنب الأزمات المالية.

يستطيع الباحث إضافة مبررات أخرى للإفصاح تتمثل في:

1- مطالبة مستخدمي المعلومات للإدارة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة.

2- الحاجة إلى معلومات ملاءمة تساعد في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.

3- التوسع في منشآت الأعمال وما تبعها من تعقيد في بيئتها والذي يصعب معها الإفصاح عن الأحداث المالية التي وقعت في المنشأة في تقارير ملخصة، مما يتطلب مزيد من الإفصاح.

4- حاجة أسواق المال إلى معلومات فورية تعكس الوضع الجاري لمنشآت الأعمال، حتى يتمكن السوق من عكس هذه المعلومات بصورة سريعة، وذلك يعبر عن كفاءة سوق الأوراق المالية.

9/2/1- أنواع الإفصاح المحاسبي

تتمثل أنواع الإفصاح المحاسبي في[2]:

1- من حيث منفعة المعلومات المفصح عنها:

أ- الإفصاح المناسب: أن تفصح التقارير المحاسبية عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة[3]، ويمثل الحد الأدنى من الإفصاح الواجب توافره في القوائم المالية كي لا تكون مضللة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ويعتبر الإفصاح المناسب أكثر مفاهيم الإفصاح استخداماً، بحيث تتوافر الصفات النوعية في المعلومات المعروضة بالقوائم المالية وهي، الملاءمة، البعد عن التحيز، القابلية للفهم والتحقق، المقارنة، التوقيت المناسب، والشمولية.

ب- الإفصاح الملائم: الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي المعلومات المحاسبية وظروف المنشأة، فليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية[4].

---

(1) دونالد كيسو، جيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**، تعريب: أحمد حامد حجاج، (الرياض: دار المريخ للنشر، ط2، 2007م)، ص1339.

(2) لطيف زيود وآخرون، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار**، (اللاذقية: جامعة تشرين، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد التاسع والعشرون، العدد الأول، مارس 2007)، ص 180.

(3) محمد مطر، **التأصيل النظري للممارسات المهنية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، مرجع سابق**، ص336.

(4) لطيف زيود وآخرون ، **مرجع سابق**، ص 181.

ج- الإفصاح التام: تزويد جميع الفئات بالمعلومات التي تعتبر مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة، إذ أن قيام الشركة بنشر معلومات تفصيلية وكثيرة بدون أن تكون لها معنى ودلالة يؤدي إلى ضياع المعلومات المهمة ويضلل مستخدمي البيانات المالية عند اتخاذ أية قرارات.

2- من حيث تحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها[1]:

أ- الإفصاح الكامل(الشامل): ضرورة إظهار كافة المعلومات اللازمة لتقييم المركز المالي للمشروع ونتيجة أعمالها بطريقة يمكن فهمها مع تفادي حجب معلومات ذات طبيعة جوهرية تسمح بالتنبؤ بقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح المستقبلية والقدرة على سداد إلتزاماتها، كما أن كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لا تتوقف على مدى خبرة القارئ ولكن على المعايير المرغوبة للإفصاح، ويقوم على عرض جميع المعلومات الملاءمة لاتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم والتقارير المالية، وليس كل المعلومات تطبيقاً لمبدأ الأهمية النسبية، فالإفصاح الشامل ليس معناه عرض كافة التفاصيل المتعلقة بالوحدة المحاسبية دون تمييز، بل أن يوصل إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة والملاءمة المتعلقة بالمركز المالي ونتائج العمليات[2]، وذلك لسببين رئيسيين[3]:

i- إن عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها مكلفة، فالمعلومات سلعة اقتصادية ذات طبيعة خاصة تخضع لشرط إن تكلفة إنتاج وتوصيل المعلومات ينبغي أن تكون أقل من منفعتها المتوقعة.

ii- كثرة التفاصيل غير المهمة تخفض من القدرة على الإستيعاب، وهذا يبعد إدارك مستخدمي القوائم المالية للعلاقات والنتائج الجوهرية المرتبطة بالكم الكبير من المعلومات.

ب- الإفصاح الكافي: يشمل الحد الأدنى من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها حتى لا تكون القوائم المالية مضللة، وتوفير هذه المعلومات في ضوء المعايير المهنية وظروف المنشأة والأهمية النسبية بما يجعل القوائم المالية مكتملة ومستوفاة وكافية لأن تكون غير مضللة، ويعتبر هو الأكثر شيوعاً في الاستخدام[4].

ج- الإفصاح العادل: الإفصاح عن كافة المعلومات التي تساهم في ايضاح الحالة المالية للوحدة الاقتصادية لكافة الفئات المستخدمة للتقارير المالية دون تحيز لفئة دون أخرى[5]، ويشمل المعلومات التي تضمن معاملة متساوية لكل المستخدمين الحاليين والمرتقبين للقوائم والتقارير المالية، ويهدف إلى ضبط

---

(1) موفق عبد الحسين محمد، **مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية**، (بغداد: جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد الثامن عشر، 2012م)، ص14.

(2) فالتر ميجس وروبيرت ميجس، **المحاسبة المالية**، ترجمة وتعريب وصفي عبد الفتاح أبو المكارم وآخرون، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2007)، ص884.

(3) محمد عبد الله المهندي، وليد زكريا صيام، **أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم**، (عمان: الجامعة الأردنية، كلية العلوم الإدارية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد الرابع والثلاثون، العدد الثاني، 2007)، ص260.

(4) محمد حسني عبد الجليل صبيحي، **دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية**، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، 2002)، ص14.

(5) شريف أحمد البارودي، **الإفصاح المحاسبي وسوق الأوراق المالية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2005)، ص46.

ممارسة الإفصاح المتعلقة بالمعلومات لمجموعة مختارة أو معينة من المحللين والمستثمرين إعتقاداً بكونه أداة للشركات للتأثير على المستثمرين المؤسسين وكسب رضا المستثمرين المهمين[1].

حيث لا يوجد تعارض جوهري بين المفاهيم الثلاثة الخاصة بنطاق الإفصاح (الإفصاح الكامل، الإفصاح الكافي، والإفصاح العادل) فالإفصاح الشامل لابد أن يكون كافياً وعادلاً[2].

3- من حيث نوعية الإفصاح المحاسبي المطلوب:

أ- الإفصاح الوقائي: يهدف إلى حماية المستخدم العادي الذي لديه دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية عن طريق محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيب المستخدم العادي من بعض الإجراءات والتعامل غير العادل، ويعتمد على تقديم المعلومات المالية للمستخدم بصورة مبسطة إلى الحد الذي يجعلها مفهومة والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد ومراعاة المقدرة المحدودة للمستخدم العادي عند تحديد مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها[3]، ويتطلب ذلك بيانات إضافية هي[4]:

i- السياسات المالية التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية.

ii- التغيُّر في السياسات المحاسبية المتبعة.

iii- التغيُّرات في طبيعة الوحدة المحاسبية من الناحية القانونية والإدارية.

iv- المكاسب أو الخسائر المحتملة والتي لها تأثير على نشاط المنشأة في المستقبل.

v- الإرتباطات المالية وخاصة طويلة الأجل.

vi- الأحداث التي وقعت خلال الفترة المالية والأحداث المستمرة واللاحقة.

vii- تصحيح الأخطاء في القوائم المالية.

حيث يتطلب الإفصاح الوقائي إيضاح ما يلي[5]:

1- السياسة المحاسبية: يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية على وفق السياسات المحاسبية التي أدت إليها.

2- الأطراف والصفقات الهامة: يجب أن تشمل ملاحظات القوائم المالية على وصف للصفقات الهامة التي أبرمت بين الشركة وأطراف أخرى، كذلك العلاقات الهامة بين الشركة واطراف خارجية اخرى مثل العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة.

---

(1) Anil Arya, et at, **Unintended Consequences of Regulating Disclosure; The Case Study of Regulating Fair Disclosure**, Journal of Accounting and Public Policy, vol.24, Issue3, 2005, p244.

(2) رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2003م)، ص448.

(3) أمين السيد أحمد لطفي، **تخطيط الأرباح باستخدام نماذج محاكاة المنشأة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006)، ص33.

(4) زكريا فريد عبد الفتاح، **دراسات في نظرية المحاسبة**، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 2000)، ص109.

(5) طارق عبد العال حماد، **مبادئ المحاسبة المالية، مرجع سابق**، ص ص 423،424.

3- الأحداث اللاحقة: أثناء الفترة اللاحقة التي تقع بين نهاية الفترة المالية وإصدار ونشر تلك القوائم قد تحدث بعض الأحداث الهامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم التي تم إعدادها، فإذا لم تكن منعكسة في القوائم المالية يتم تعديل تلك القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

4- الشكوك حول استمرار الشركة: في الحالات التي يتوافر فيها لدى معدي القوائم المالية معلومات بأن افتراض استمرار الشركة غير قائم، وان هنالك شكوك حول استمرار الشركة، عندئذٍ لابد من الإفصاح عن هذه المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية.

5- الإلتزامات المحتملة: هذا الإفصاح يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها ضمن القوائم المالية.

ب- الإفصاح التثقيفي: ظهر هذا الإفصاح نتيجة ازدياد أهمية الملاءمة باعتبارها أحد الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية، نتيجة لذلك كان التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملاءمة لاتخاذ القرارات[1]، فنطاق الإفصاح لم يعد قاصر على إخلاء مسئولية الإدارة فقط طبقاً للمفهوم التقليدي للرقابة، وإنما أصبح يشمل المعلومات التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في استخدامها وخاصة تلك التي يحتاجها المحللين الماليين ووسطاء الإستثمار.

ج- الإفصاح التفاضلي: طبقاً لهذا النوع من الإفصاح يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على التفاضل أو التفاوت بين البنود لعقد المقارنات لتوضيح التغيُّرات الجوهرية وتحديد الإتجاه العام لتلك التغيُّرات أو التفاضل، يعتمد مدخل الإفصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحاً شاملاً ولكن الأغلبية لا يحتاجون إلى معلومات مالية ملخصة وذات تحليل فني أقل[2].

4- من حيث الإلزام بالإفصاح المحاسبي، يبوب إلى نوعين[3]:

أ- الإفصاح الإجباري: تلتزم به المنشآت بناءً على متطلبات تشريعية أو مهنية في البلد المعني لتحكم عملية إعداد التقارير المالية من حيث محتوى وكمية ونوع المعلومات المفصح عنها في تلك التقارير، بالإضافة إلى ملاءمة توقيت الإفصاح عن هذه المعلومات، ويهدف إلى تقديم القدر الكافي والمناسب من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية لتمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة.

ب- الإفصاح الاختياري: يتم دون إلزام المنشأة من جهة معينة، وفي الغالب يتعلق بالمعلومات التي لم ينص عليها في المعايير المحاسبية وهذه المعلومات هي:

i- التنبؤات والتوقعات المستقبلية للمنشأة.

ii- المقارنات بين الأداء الفعلي والأداء المخطط.

iii- الموازنات التخطيطية.

---

(1) الهادي آدم محمد، **المحاسبة المالية**، (الخرطوم: د.ن، 2003م)، ص ص 160-161.

(2) رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص 449.

(3)عادل زروق، **دعائم الإدارة الإستراتيجية للإستثمار**، (بيروت: إتحاد المصارف العربية، 2006م)، ص 386.

iv- جداول مقارنة تلخص الأداء المالي والإداري للمنشأة لعدة سنوات ماضية.

v- تحليل الأداء بالنسب المالية أو غيرها.

vi- أسماء ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة.

vii- التقارير القطاعية وتقارير ربحية المنتجات المختلفة.

viii- توقعات حركة أسعار أسهم المنشأة في المستقبل.

أما الإفصاح المحاسبي المطلوب فيجب أن يتصف بصفتين أساسيتين هما:

1- أن يكون متعدد: بمعنى تقديم المعلومات الملاءمة لمتخذي القرارات بشكل مفيد.

2- أن يكون مستمر: بمعنى تقديم المعلومات خلال فترات زمنية قصيرة وبصورة مستمرة.

يستطيع الباحث التعبير عن أنواع الإفصاح المحاسبي المختلفة بالشكل رقم (1/2/1) التالي:

الشكل رقم (1/2/1)

أنواع الإفصاح المحاسبي

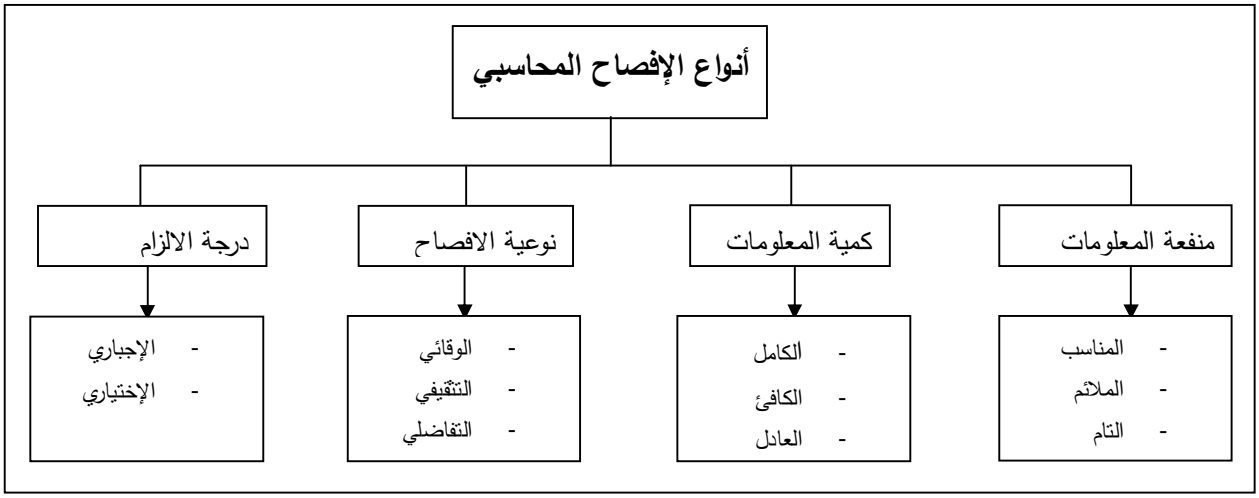

المصدر: إعداد الباحث، 2015.

يرى الباحث أن هنالك أنواع مختلفة من الإفصاح من عدة جوانب تتمثل في، الإفصاح المناسب، الإفصاح الملائم، الإفصاح التام، الإفصاح الكامل، الإفصاح الكافي، الإفصاح العادل، الإفصاح الوقائي، الإفصاح التثقيفي، الإفصاح التفاضلي، الإفصاح الإجباري، والإفصاح الإختياري، وأن جميعها تسعي إلى توفير المعلومات المحاسبية الملاءمة للمستخدمين بحيث تكون سهلة ومفهومة وغير مضللة، و لابد أن تساعد هذه المعلومات في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.

10/2/1- المقومات الأساسية للافصاح عن المعلومات المحاسبية

تتمثل المقومات الأساسية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في:[1]

(1) زغدار أحمد سفير، **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد السابع، 2009-2010)، ص84.

1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: يعد تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية الأساس الذي يتم بموجبه تحديد مقومات الإفصاح في المعلومات المحاسبية، ويمثل مستوى الفهم والإدراك لمستخدمي المعلومات عاملاً مهماً للإستفادة من المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات، وأن مستخدمي المعلومات متعددين في وجهات النظر ومختلفين في نوعية القرارات التي يتخذونها، وبالتالي لابد أن يكون المستخدمين على مستوى كامل من الفهم والإدراك للمعلومات التي يملكونها، فقد تتوفر معلومات ملاءمة وذات مصداقية للمستخدمين ولكن لا يفهمون محتواها وبالتالي فإنها ليست ذات فائدة بالنسبة لهم، وبناءً عليه لابد من تحديد مستخدمي المعلومات ومستوى الفهم والإدراك لديهم لتتمكن إدارة المنشأة من توفير معلومات محاسبية ملاءمة لهم وذات مصداقية في إتخاذ القرارات[1]، وان المعلومات التي تكون ملاءمة لاستخدامات فئة أو جهة معينة قد لا تكون ملاءمة لاستخدامات فئة أو جهة أخرى لا تمتلك المهارة والخبرة الكافيتين لفهم تلك الإيضاحات، لذلك لابد من إعداد التقارير المالية في ظل فرضية أساسية هي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه التقارير، مما يضع معدي التقارير المالية أمام خيارين رئيسيين[2]:

الخيار الأول: إعداد التقرير المالي الواحد وفق نماذج متعددة حسب تعدد إحتياجات الفئات التي ستستخدم هذا التقرير، وهذا الخيار بالإضافة إلى صعوبة التطبيق عالي التكلفة مما يتعارض مع مبدأ الجدوى الاقتصادية للتقارير التي تؤكد أن التكلفة لا تزيد عن العائد المتوقع.

الخيار الثاني: إعداد تقرير مالي واحد لكنه متعدد الأغراض بحيث يلبي جميع إحتياجات المستخدمين المحتملين، تطبيق هذا الخيار يجعل التقارير المالية كبير الحجم ومفرطة في التفاصيل.

يري الباحث أن الإفصاح يتطلب تحديد المستخدم المستهدف بالمعلومات المحاسبية قبل تحديد المعلومات المطلوبة الإفصاح عنها، وأن هذه الجهات المستخدمة متعددة وتختلف طرق إستخدامها لهذه المعلومات من مستخدم لآخر، ويتطلب هذا أن تضع الإدارة في إعتبارها عند إعداد المعلومات وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في فهم وتفسير المعلومات المحاسبية من قبل مستخدمي هذه المعلومات.

2- أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: يتم الربط بين الغرض الذي يستخدم فيه المعلومات المحاسبية وخاصية الملاءمة حيث تعد خاصية الملاءمة من الخصائص الأساسية التي تحكم كمية ونوعية المعلومات التي تظهر بالقوائم المالية، لذلك لابد أن تكون المعلومات المحاسبية ملاءمة للغرض الذي يستخدم من أجله، إذ إن ملاءمة المعلومات لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملاءمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل[3].

---

(1) فداغ الفداغ، **المحاسبة المتوسطة النظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصول**، (عمان: الوراق للنشر والتوزيع، 2002)، ص51.

(2) وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**، الجزء الثاني، (كوبنهاجن: منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007م)، ص 372.

(3) خالد الخطيب، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم(1)**، (دمشق: جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2002)، ص160.

يري الباحث أن تحديد الغرض من إستخدام المعلومات المحاسبية يسبق توفير المعلومات نفسها، لأن المعلومة الملاءمة لمستخدم معين قد لا يتناسب مستخدم آخر، وذلك لإختلاف الغرض من هذه المعلومات، وبذلك تكون المعلومات ملاءمة للغرض المعد لها.

3- طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً في البيانات المالية المضمنة في القوائم المالية التقليدية، إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية ولكن نظراً لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزء من تلك القوائم، حيث تعد القوائم المالية على ضوء مجموعة من الإفتراضات والأعراف والمبادئ المحاسبية التي تعرف بين المهنيين بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويترتب عليها نشؤ مجموعة من القيود والمحددات على كل من نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم، كما أن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية يتطلب إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد هذه القوائم، ويتوقف عملية تحديد طبيعة المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية على مدى توفر مجموعة من الخصائص للحكم على ملاءمتها وكفاءتها في تمكين المستخدمين من فهمها واستخدامها في عملية إتخاذ القرارات بصورة صحيحة[1].

يتضح للباحث أن طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها يتوقف على متطلبات القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف بين المهنيين، وهذه القواعد والمبادئ تمثل قيود ومحددات للإفصاح يتطلب إعادة النظر فيها حتى تكون المعلومات المفصح عنها ملاءمة ويمكن الإعتماد عليها من قبل كافة مستخدمي المعلومات المحاسبية.

4- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: إن البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المحاسبية تترك آثار مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، ولذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب ترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة[2]، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات التي تأثر على قرارات المستخدم المستهدف داخل القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة مع تلك القوائم أو جداول أخرى مكملة تلحق بها، وفي بعض الأحيان يتم الإفصاح عن المعلومة الواحدة إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية.

يرى الباحث أن طريقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية من المقومات الأساسية للإفصاح، ويتطلب ذلك أن تعرض المعلومات المحاسبية الجوهرية الهامة لمستخدمي هذه المعلومات في صلب القوائم

---

(1) ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، (الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009)، ص98.

(2) Ijiri, Yuji and Jaedicke, Robert, **"The Effects of Accounting Alternatives on Management Decisions"** Research in Accounting Measurement, p 168.

المالية، والمعلومات التفصيلية أو المكملة في الملاحظات والجداول المرفقة بالقوائم المالية، على أن تكون هذه المعلومات بلغة سهلة ومفهومة للقارئ حتى تحقق خاصية القابلية للفهم كأحد الخصائص الرئيسة لجودة المعلومات المحاسبية.

5- توقيت الإفصاح: يعد التوقيت المناسب أحد خصائص المعلومات المحاسبية، فحدوث تأخير في توصيل التقارير المالية قد يفقد المعلومات المحاسبية ملاءمتها لاتخاذ القرارات، لذلك حرصت قوانين الشركات ولوائح هيئات أسواق المال في الدول المختلفة على إلزام الشركات المدرجة في الأسواق المالية بعرض تقاريرها خلال فترة معقولة من نهاية السنة المالية أو الفترة المرحلية، كما ألزمتها بمد أسواق الأوراق المالية بنسخة من قوائمها المالية الربع أو النصف سنوية بهدف توفير معلومات حديثة ومستمرة على فترات متقاربة للمتعاملين في الأسواق المالية[1].

11/2/1- العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

تتمثل العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي في[2]:

1- **عوامل بيئية**: تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية وإجتماعية وسياسية وعوامل أخرى ناتجة من حاجة المستفيدين إلى معلومات إضافية عن التغيُّرات البيئية وأثرها على المشروع، بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية في القطاع الواحد فيما بينها وتحديد مسئوليتها الإجتماعية.

2- **عوامل تتعلق بالمعلومات**: تتأثر درجة الثقة في التقارير المالية بكمية ونوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، وكذلك درجة توافر الخصائص الأساسية فيها للحكم على كفاءتها، ومنها أن تكون ملاءمة للقرارات التي يتخذها المستخدمين، وأن تتصف هذه المعلومات بالثقة والقابلية للمقارنة والتثبت.

3- **القوانين والتشريعات**: للقوانين والتشريعات السائدة في بيئة الوحدة الاقتصادية أثر مهم في مجال الإفصاح، وكذلك لمعايير المحاسبية ومعايير المراجعة المحلية أيضاً تؤثر بدرجة كبيرة على الإفصاح.

4- **عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية**: تتأثر الإفصاح في القوائم المالية بعدد من العوامل المتعلقة بالوحدة الاقتصادية وهي[3]:

أ- حجم الوحدة الاقتصادية: توجد علاقة بين حجم الوحدة الاقتصادية ودرجة الإفصاح في القوائم المالية، نسبة لأن تكلفة إنتاج وتوصيل المعلومات تكون قليلة الأهمية في المشروعات الكبيرة، كما أن معظم المعلومات يتم إعدادها للإستخدام الداخلي، حيث تعتبر المنشآت الكبيرة أقل خشية من المنافسة وأكثر عرضةً لضغوط الجهات التنظيمية والمجتمع، فلذلك تسعى إلى تجنب تلك الضغوط بإظهار أكبر قدر ممكن من الإلتزام بالمعايير والقوانين والتشريعات ومنها الإفصاح المحاسبي.

---

(1) وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2002)، ص103.

(2) أحمد مهدي حامد العنزي، **تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي**، (القادسية: جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السادس عشر، العدد الرابع، 2014)، ص230.

(3) عوض بن سلامة الرحيلي، **الإفصاح البيئي التطوعي في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية**، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، 2005)، ص142.

ب- عدد المساهمين: توجد علاقة طردية بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح المحاسبي، لأن زيادة عدد المساهمين يؤدي إلى عدم إمكانية سيطرة قلة منهم على المنشأة، لذلك تزيد الإدارة من مستوى الإفصاح المحاسبي للوفاء بإحتياجات المساهمين لإقناعهم بحسن إدارتها لإستثماراتهم.

ج- إدارج المنشأة بسوق الأوراق المالية: يؤدي إدراج الشركة في سوق الأوراق المالية إلى زيادة درجة الإفصاح المحاسبي بسبب الشروط التي يضعها منظمو السوق، وتتطلب تلك الشروط مستويات متقدمة من الإفصاح المحاسبي ليتمكن المتعاملون في الأسواق المالية من تقييم درجات العائد والمخاطرة وتوقعات حركة أسعار الأسهم وتوزيعات الأرباح المستقبلية.

د- المراجع الخارجي: تقوم المنشآت بالتوسع في الإفصاح المحاسبي، نسبة لقيامها بتعيين مراجع خارجي لحساباتها بغرض طمأنة المجتمع المالي بأن هذه الحسابات تمثل حقيقة الظروف الاقتصادية للمشروع وقد انعكس ذلك في الميزانية والقوائم الأخرى[1].

يستطيع الباحث إضافة عوامل أخرى تتعلق بالوحدة الاقتصادية وتأثر في الإفصاح المحاسبي تتمثل في:

أ- خطط وسياسات الإدارة المستقبلية المتعلقة بتطور ونمو الوحدة، نسبة لأن التوسع في الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى الشفافية في المعلومات المحاسبية وهذا يكسب ثقة المتعاملين في أسهم المنشأة، مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار الأسهم وبالتالي تعظيم قيمة المنشأة كهدف طويل الأجل للوحدة.

ب- إدارك العاملين بالوحدة بأهمية الإفصاح ودرجة تأهيلهم وكفاءتهم العملية.

ج- وعي المساهمين، لأن ذلك يشكل ضغط على الإدارة على المزيد من الإفصاح.

5- عوامل تنظيمية وإدارية: نمط الملكية السائد ويمكن التمييز بين نمطين:

أ. النمط الأول: يكون فيه معظم المنشآت مملوكة للدولة، وبالتالي تعتبر الدولة هي الممول الرئيس والمستخدم للمعلومات، ويؤدي ذلك إلى توحيد النظام المحاسبي وتنميط ممارسات القياس والإفصاح.

ب. النمط الثاني: يكون معظم الوحدات الاقتصادية مملوكة للقطاع الخاص وبالتالي تتوزع الملكية بين عدد من المساهمين، ويؤدي ذلك إلى أن المستثمرين يمثلون قوة ضغط مستمرة لزيادة مستوى الإفصاح.

أما العوامل الإدارية يقصد بها النمط الإداري وفلسفته، وتوجد ثلاثة أنماط للإدارة تتمثل في[2]:

أ. إدارة تعظيم الربح: يكون هدفها الوحيد تعظيم الربح للمنشأة وتقوم على فلسفة أن المصلحة العامة تتحقق من خلال تحقيق المصلحة الفردية، وفي هذا النمط يتسع نموذج الإفصاح المحاسبي نحو خدمة عدد محدود من المستخدمين للتقارير وهم الملاك بصفة خاصة.

ب. إدارة تحقيق ربح مرضي: لا يكون هدف الإدارة تعظيم الربح ولكن تحقيق ربح مرضي، وتحقيق التوازن بين متطلبات الأطراف المختلفة، وفيها يتسع نموذج الإفصاح ليشمل معلومات تفصيلية وإتجاهات حديثة في مجال الإفصاح.

---

(1) حسين القاضي، مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، (عمان: الدار العالمية الدولية للنشر، 2001)، ص25.

(2) عبير عبد الله محمد قريب، **أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية علي جودة الإفصاح المحاسبي**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2015)، ص137.

ج. الإدارة المستنيرة: تأخذ في حسبانها هدف الربح ومشاكل المجتمع عند إتخاذ القرارات، ورغم إهتمام الإدارة بالجوانب الإجتماعية إلا أن الربح يعتبر ضرورياً بإعتباره شرط أساسي للعمل عند أعلى مستوى للمسئولية الإجتماعية، وفي هذا النموذج سيكون الإفصاحالمحاسبي أكثر إتساعاً وأكثر تعقيداً .

12/2/1- خصائص الإفصاح المحاسبي

تتمثل خصائص الإفصاح المحاسبي في[1]:

1- القابلية للفهم: إدراك مستخدمي المعلومات المحاسبية بأهمية محتواها مما يجعلهم يستخدمونها.

2- الملاءمة: أن تؤدي المعلومات للتوصل إلى البديل الأفضل سواء لقدرتها التنبؤية أو قدرتها على تعديل التوقعات المسبقة لمتخذي القرارات أو توصيلها في الوقت المناسب قبل أن تفقد أهميتها.

3- الموضوعية: عدم التحيُّز بما يحقق إتفاق القائمين بالقياس، بحيث يمكن إتخاذ قرار واحد بناءً على نفس المعلومات المحاسبية رغم اختلاف المستويات القائمة.

4- التوقيت المناسب: توصيل المعلومات المحاسبية للمستفيدين بسرعة وبجودة عالية عند الحاجة إليها، حتى لا تفقد منفعتها.

13/2/1- معوقات الإفصاح المحاسبي

تتمثل معوقات الإفصاح المحاسبي في[2]:

1- تساعد المنافسين في الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة، وهذا قد يضر بمصلحتها.

2- يؤدي إلى تحسين المناخ التفاوضي مع الإتحادات العمالية مما يزيد التكاليف المترتبة على الشركة.

3- عدم قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية على فهم وإستعمال كثير من المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها.

4- وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة أقل من قيام الإدارة بنشرها في التقارير المالية الدورية.

5- عدم إلمام المنشآت بالإحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي البيانات المالية من المعلومات[3].

يرى الباحث أن التغلب على هذه المعوقات يتطلب تحديد من هو المستخدم الذي يتم توفير المعلومات المحاسبية له، ماهي أغراض إستخدام المعلومات المحاسبية، طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها، أساليب الإفصاح وطرقه، وتوقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

---

(1) Weidman. N.C, Discussion of Voluntary, **Disclosure and Equity of Firings**, Reducing Information Asymmetry or Hyping the Stocr, Contemporary , Accounting Research, 2000, p663

(2) موفق عبد الحسين محمد، **مرجع سابق**، ص21.

(3) حسين علي خشارمة، **مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن – معيار المحاسبة الدولي رقم (30)، مرجع سابق**، ص98.

3/1- المبحث الثالث

الإطار العام للمراجعة

تمثل المراجعة المجال الذي يعكس لكافة الأطراف ذات العلاقة والمستفيدة من المعلومات المحاسبية التي تنتجها المنشأة عن مدى صدق وعدالة المعلومات الواردة بالقوائم المالية ودرجة الإعتماد عليها وأنها تمثل بعدالة نتائج الأعمال والمركز المالي الحقيقي للمنشأة، وبذلك تضفي الثقة على المعلومات المحاسبية، لذلك لابد للمراجعأن يكون مؤهلاً تأهيلاً كافياً وملتزماً بقواعد السلوك المهني، وتتمثل مبادئ السلوك المهني التي تحكم تلك المسئولية في الاستقلالية، الأمانة، الموضوعية، الكفاءة، العناية المهنية، السرية، السلوك المهني مع الزملاء، تصرفاته الشخصية، والمعايير الفنية ولابد أن تتوفر لديه الخبرة في تجميع وتفسير أدلة المراجعة ولتحديد الإجراءات المناسبة للمراجعة عليه تحديد عدد وأنواع العناصر اللازمة اختبارها وتقييم نتائج هذا الإختبار[1].

يرى الباحث أنه في ظل التطور في القياس المحاسبي والذي اتجهت نحو القيمة العادلة، كان لابد للمراجعة أن تتطور حتى تتمكن من مراجعة المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة والذي سوف تؤدي بدورها إلى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

1/3/1- تعريف المراجعة

عُرِّفت بأنَّها، فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع فحصاً إنتقادياً منظماً، بهدف الخروج برأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها للوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معينة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة[2]، وقد عُرِّفت بأنَّها، علم له قواعده وأصوله وفن له أساليبه وإجراءاته يهتم بالفحص الفني المحايد لحسابات وسجلات الوحدة محل المراجعة بقصد إبداء الرأي في مدى صحة وعدالة الأرقام الواردة بالقوائم المالية المنشورة لهذه الوحدة[3]، وعُرِّفت أيضاً بأنَّها، عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية بهدف التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعة، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية[4]، كما عُرِّفت بأنَّها، عملية منظمة للجمع والتقييم الموضوعي لأدلة الإثبات الخاصة بمزاعم وتأكيدات مرتبطة بنتائج التصرفات والأحداث الاقتصادية، وتحديد مدى تمشي تلك المزاعم وتطابقها مع المعايير المقررة وتوصيل النتائج لمستخدمي التقارير المعنية بالمراجعة[5]، وعُرِّفتها لجنة المفاهيم الأساسية المنبثقة عن الجمعية الأمريكية للمحاسبة American Accounting Association (AAA) على أنَّها، عملية منظمة ومنهجية

---

(1) ثناء علي القباني، **مراجعة نظم تشغيل البيانات إلكترونياً**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008)، ص12.

(2) خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات- الناحية النظرية والعملية**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع،2000)، ص 13.

(3) محمد نصر الهواري وآخرون، **المراجعة – تأصيل علمي- ممارسة عملية**، (القاهرة: مكتبة دعم الكتاب الجامعي، 2000)، ص1.

(4) محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002م)، ص 6.

(5) أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005)، ص30.

لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، والتي تتعلق بمزاعم عن أحداث وأنشطة اقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه المزاعم وبين المعايير المقررة وتوصيل نتائج هذه المراجعة إلى الأطراف المعنية[1] ، وعُرِّفت حسب مدلولها اللفظي بأنّها، فحص البيانات أو القيم المالية أو السجلات بغرض التحقق من صحتها، ويشير معناها المهني إلى الفحص المنظم للبيانات المسجلة بالدفاتر المحاسبية والقوائم المالية بغرض إبداء رأي محايد عن مدى صحة أو دقة تلك البيانات وإمكانية الإعتماد عليها[2] ، كما عُرِّفت بأنّها، عملية منظمة بشكل موضوعي للحصول على وتقييم دليل بخصوص التأكيد حول الأفعال والأحداث الاقتصادية للتحقق من درجة المطابقة بين ذلك التأكيد والمعايير المحددة وتوصيل النتائج إلى المستخدمين المهتمين[3].

يستنتج الباحث من تعاريف المراجعة بأنها:

1- عملية منهجية تتضمن مجموعة من الخطوات المنتظمة.

2- جمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي بالبحث عن الدليل المؤيد بالمستندات دون تحيز أو الحكم الشخصي و تقييم الدليل من حيث ملائمته وصدقه.

3- الإقرارات والأحداث الاقتصادية تمثل ما تقدمه إدارة المؤسسة أو الأشخاص من أدلة وبيانات تؤكد وتؤيد المعاملات التي حدثت في المنشأة وهي تمثل موضوع المراجعة.

4- تتم وفق المعايير المقررة التي يتم على أساسها تقييم النتائج الاقتصادية وأن تكون هذه المعايير موحدة ومفهومة بقدر معين لكل الأطراف التي تستخدم هذه المعلومات.

5- توصيل المعلومات للأطراف المعنية من خلال إعداد المراجع لتقريره الذي يعد وسيلة الإتصال لتبليغ نتائج فحصه إلى الأطراف المعنية.

يستطيع الباحث تعريف المراجعة بأنّها، فحص إنتقادي منظم وبصورة منهجية للدفاتر والسجلات والبيانات المحاسبية التي تقدمها الإدارة وأنظمة الرقابة الداخلية المتبعة بالمنشأة بغرض إبداء رأي فني محايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية وتمثيلها لواقع المنشأة، وإيصال النتائج إلى الأطراف المستفيدة منها.

2/3/1- أهمية المراجعة

تتمثل أهمية المراجعة في[4]:

1- طمأنة المستثمرين بأن أموالهم لا تتعرض للإختلاس، والتأكد من عدم مخالفة الإدارة لعقد الشركة الأساسي وقانون الشركات.

---

(1) عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون ، **أسس المراجعة الخارجية**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007م)، ص 17.

(2) أمين السيد أحمد لطفي، **فلسفة المراجعة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009)، ص2.

(3) أحمد حلمي جمعة، **التدقيق والتأكيد المتقدم**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011)، ص157.

(4) يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر، 2000)، ص ص8،9.

2- زيادة الثقة في البيانات المراجعة واعتماد الإدارة عليها لإثبات نجاحها، ومن ثم إعادة إنتخابها وزيادة المكافآت.

3- إعتماد البنوك ومؤسسات الإقراض علي البيانات المراجعة في منح القروض المطلوبة، من خلال فحص وتحليل المركز المالي للمنشأة ونتيجة أعمالها لضمان قدرتها على سداد تلك القروض مع فوائدها في الموعد المحدد.

4- إعتماد أجهزة الدولة المختلفة على البيانات المراجعة في العديد من الأغراض.

5- توفير معلومات تساعد المساهمين والمستثمرين في التعرف على الظروف المالية للشركات وسلامة مراكزها المالية لتوجيه مدخراتهم إلى المشروعات الناجحة التي تحقق أرباح عالية[1].

6- إعتماد الدائنين على تقرير المراجع عن سلامة وصحة القوائم المالية، وثم تحليلها لمعرفة المركز المالي للمنشأة وقدرتها على الوفاء بإلتزاماتها قبل منح الإئتمان التجاري والتوسع فيه، حيث تتفاوت الخصومات التي يمنحها الدائنين والموردين للمنشأة المقترضة وفقاً لقوة المركز المالي[2].

7- تحسين أداء الشركات وأساليب الرقابة الداخلية من خلال تحسين كفاءة التشغيل وتخفيض الأخطاء والغش[3].

يستطيع الباحث إضافة أهمية أخرى للمراجعة تتمثل في:

1- توفير الثقة في المعلومات المحاسبية، مما يزيد درجة الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات.

2- توفير المعلومات التي تساعد المساهمين في تقويم كفاءة الإدارة.

3- إستفادة الإدارة من البيانات المحاسبية المراجعة في تقويم كفاءتها في تخصيص الموارد المتاحة لديها.

4- قيام الإدارة بتقوية أماكن الخلل في نظام الرقابة الداخلية التي يكتشفها المراجع.

5- توفير المعلومات التي تمكن المقرضين والدائنين من التأكد من سلامة المركز المالي للمنشأة وقدرتها على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة وطويلة الاجل.

6- تعتمد الجهات الحكومية على البيانات المراجعة في رسم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات المختلفة.

7- تستفيد فئات المجتمع المختلفة من المعلومات المحاسبية المراجعة في التعرف على وفاء المنشأة بمسئولياتها الإجتماعية والبيئية، والتي تؤدي بدورها إلى تحقيق الرفاهية الإجتماعية للمجتمع.

3/3/1- مزايا المراجعة

تتمثل مزايا المراجعة في[4]:

---

(1) منصور ياسين الأديمي، **دور جمعية المحاسبين القانونيين في تطوير الأداء المهني في الجمهورية اليمنية في ضوء معايير المراجعة الدولية**، (صنعاء: جامعة صنعاء: كلية التجارة والاقتصاد، مجلة كلية التجارة والاقتصاد،العدد الثالث والعشرون،2005)، ص ص9،10.

(2) إياد موسى إبراهيم، **أثر استخدام مدخل إدارة الجودة الشاملة في تحسين كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية**، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007)، ص24.

(3) أمين السيد أحمد لطفي، **مسئوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005)، ص5.

(4) غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر – الناحية النظرية**، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2006)، ص22.

1- إلتزام المحاسبين في المنشأة والحرص على أداء عملهم.

2- اكتشاف الأخطاء والتلاعب الذي يمكن أن يحدث من قبل الموظفين في المنشأة.

3- يمكّن المنشأة من سهولة الحصول على القروض والسلفيات.

4- وضوح وسهولة تحديد ضريبة الدخل على المنشأة.

5- عند بيع المنشأة يمكن تحديد ثمن شراءها بسهولة.

6- في حالة نشوء الخلاف بين المنشأة والعاملين حول الأجور والرواتب تساعد في حلها.

7- تُسهّل على شركات التأمين تحديد التعويضات في حالة تعرض المنشأة لخسائر نتيجة الكوارث.

8- تُسهِّل إكتشاف الضعف والخلل في نظام الرقابة الداخلية من قبل المراجع ويتم إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسينه.

9- تعتبر أفضل وسيلة للحكم على مدى إلتزام المنشأة بالإحتفاظ بالدفاتر والسجلات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والقوانين والتشريعات المعمول بها في دولة المنشأة.

10- الإستفادة من خبرات المراجع في تقديم النصح والمشورة فيما يتعلق بالخلل أو أماكن الضعف في النظام المحاسبي أو الإداري للمنشأة.

يستطيع الباحث إضافة المزايا التالية:

1- زيادة ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في التقارير والقوائم المالية، والإعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المختلفة.

2- تساهم في تقويم أداء الإدارة وقدرتها على توظيف الموارد المتاحة لديها.

3- طمأنة المساهمين على قدرة المنشأة في الإستمرارية أو عدمه.

4/3/1- المفاهيم المستخدمة في المراجعة

هناك مفاهيم مستخدمة في مجال المراجعة تتمثل في:

1– **الرقابة الداخلية:** عُرِّفت بأنَّها، النظام الذي يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ قرارات الإستثمار والإئتمان السليمة[1] ، كما عُرِّفت بأنَّها، كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها لضمان إدارة منظمة وكفاءة للعمل، والمتضمنة الإلتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب[2]، وقد عُرِّفت بأنَّها، الخطة التنظيمية والإجراءات والوسائل المتبعة من قبل إدارة المنشأة للمحافظة على أصول المنشأة والتأكد

(1) Douglas R. Cormichael, **The PCAOB and The Social Responsibility of Independent Auditor**. Accounting Horizons, Vol18, No2, 2004, pp127,133.

(2) طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة، الجزء الثاني- تخطيط واداء عملية المراجعة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006)، ص400.

من صحة البيانات المحاسبية وزيادة الكفاءات الانتاجية، وزيادة الإلتزام بالسياسات المحاسبية[1]، كما عُرِّفت بأنَّها، خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة الشركة والتي تهدف إلى المحافظة على أصولها وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الإعتماد عليها، وتحقيق الكفاءة التشغيلية، والتحقق من إلتزام العاملين بالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة [2].

يستنتج الباحث من تعاريف الرقابة الداخلية بأنَّها:

1- نظام لتوفير حماية للمعلومات المالية.

2- خطة تنظيمية توضع في المنشأة.

3- تتضمن مجموعة من الطرق والإجراءات في سبيل تحقيق أهدافها وتتمثل هذه الأهداف في:

i. المحافظة على أصول المنشأة.

ii. ضمان دقة وصحة المعلومات الواردة في القوائم المالية وزيادة إمكانية الاعتماد عليها.

iii. تحقيق الكفاءة التشغيلية في جميع نواحي النشاط بالمنشأة.

iv. التأكد من التزام العاملين بالسياسات والأهداف الموضوعة بواسطة الإدارة.

يستطيع الباحث تعريف الرقابة الداخلية بأنَّها، الطرق والأساليب والإجراءات والوسائل التي تضعها إدارة الوحدة الاقتصادية بهدف المحافظة على أصولها وتخصيص مواردها بصورة مثلى من خلال تحقيق الكفاءة التشغيلية في كل نواحي النشاط وصولاً إلى تحقيق الأهداف الموضوعة.

2– **الضبط الداخلي:** عُرِّف بأنَّه، يشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الإختلاس والضياع وسوء الإستعمال، ويعتمد على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية كما يعتمد على تحديد الإختصاصات والسلطات والمسئوليات[3]، وقد عُرِّف بأنَّه، توزيع المسئوليات والسلطات بطريقة تحقق الضبط التلقائي للعمليات اليومية، وذلك عن طريق قيام شخص بصورة تلقائية بمراجعة العمل الذي يقوم به شخص آخر، أو عن طريق تقسيم العمل بين أكثر من شخص في المشروع بطريقة سليمة[4]، وعُرِّف بأنَّه، النظام الموضوع وما يرتبط به من وسائل ومقاييس تهدف إلى ضبط عمليات المشروع ومراقبتها تلقائياً، وذلك بأن يراجع عمل كل موظف بواسطة موظف آخر، بحيث لا يعهد إلى موظف بعملية كاملة

(1) غسان فلاح المطارنة، **مرجع سابق**، ص206.

(2) محمد السيد سرايا وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)، ص13.

(3) التهامي طواهر، مسعود صدقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات – الإطار النظري والممارسات التطبيقية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003)، ص168.

(4) عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006)، ص14.

محاسبياً [1]، كما عُرِّف بأنَّه، الإجراءات والطرائق المستخدمة من قبل إدارة الحسابات والإدارة المالية للوحدة للمحافظة على النقدية والموجودات الأخرى، والتقليل من الأخطاء إلى الحد الأدنى[2].

يستنتج الباحث من تعاريف الضبط الداخلي بأنَّه:

1- الإجراءات المستخدمة من إدارة المنشأة.

2- يهدف للمحافظة على أصول المنشأة من الإختلاس والضياع، وتقليل الأخطاء.

3- تحديد الإختصاصات والمسئوليات بين العاملين في المنشأة.

4- قيام موظف بمراجعة عمل موظف آخر.

يستطيع الباحث تعريف الضبط الداخلي بأنَّه، مجموعة الإجراءات والأساليب التي تتبعها المنشأة لحماية الأصول المختلفة وتقليل الأخطاء، من خلال عملية المراقبة الذاتية التي تتم عن طريق توزيع السلطات والإختصاصات وقيام كل بمراجعة عمل الموظف الآخر.

3– **المراجعة الداخلية**: عُرِّفت بأنَّها، الوظيفة الأكثر قدرة على تمييز المخاطر وكشف الفجوات المحتملة في إجراءات الرقابة الداخلية[3]، وعُرِّفت بأنَّها، نشاط تأميني واستشاري وموضوعي مصمم لإضافة القيمة وتحسين عمليات المنظمة عبر مساعدتها في تحقيق أهدافها، بواسطة إكتساب المنظمة آلية منظمة ومنهج إنضباطي لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وعمليات حوكمة الشركات[4] ، وعُرِّفت بأنَّها، نشاط التأكد والنصح المستقل الذي يتم إجراءه لإضافة القيمة وتحسين عمليات المنشأة، لتساعد المنشأة على تحقيق أهدافها عن طريق مدخل منهجي لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعملية الحوكمة[5]، وعُرِّفت أيضاً بأنَّها، إدارة مستقلة يتم إنشاؤها داخل الشركة لفحص وتقييم أنشطتها المختلفة بغرض مساعدة المسئولين فيها على القيام بمسئوليتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية، وذلك عن طريق توفير التحليل والتقييم والتوصيات التي تتعلق بالرقابة على الأنشطة التي يتم فحصها[6] ، كما عُرِّفت بأنَّها، نشاط نشاط لتقييم وتقديم إدارة خطر فعالة[7].

يستنتج الباحث من تعاريف المراجعة الداخلية بأنَّها:

1- نشاط خدمي.

2- تحسين عمليات المنشأة وتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر.

---

(1) سامي محمد الوقاد، لؤي محمد وديان، **تدقيق الحسابات**، (عمان: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، 2010)، ص22.

(2) عباس حميد يحي، نظيف جاسم محمد علي، **إجراءات الرقابة الداخلية والضبط الداخلي في هيئة التعليم التقني**، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد التاسع عشر، العدد الحادي والسبعون، 2013)، ص437.

(3) Tone of the Top, **New Governance Rules Require Internal Auditing**. IIA, 2004, Issue 21,P3.

(4) نور الهدى محمد عصام، **الإدارة المالية**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص51.

(5) أمين السيد أحمد لطفي، **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010)، ص462.

(6) محمد يوسف القريوتي، **الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية، الجزء الثاني**، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2011)، ص376.

(7) وائل محمد عبد الوهاب، **محركات الأداء لتعظيم فاعلية المراجعة الداخلية في ظل بيئة الأزمات المالية**، (الموصل: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، المجلد الرابع والثلاثون، العدد 108، 2012)، ص70.

3- توفير التحليل والتقييم المتعلقة بالرقابة على الأنشطة.

4- مساعدة الإدارة على القيام بوظائفها بكفاءة وفعالية.

يستطيع الباحث تعريف المراجعة الداخلية بأنّها، نشاط خدمي تقوم بها إدارة تتبع للمنشأة لتقييم وتحليل والرقابة على الأنشطة المختلفة بالمشروع بهدف مساعدة الإدارة على القيام بوظائفها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.

5/3/1- الإطار النظري للمراجعة:

توفر النظرية الأساس لتنظيم أفكار الفرد وتحقيق وضبط ما يتبع هذا من تصرفات، فنظرية المراجعة تساعد على وصف وشرح وتحديد أو تشخيص قرارات المراجع الواجب اتخاذها عند أداء عملية المراجعة، ويوضح الشكل رقم (1/3/1) عناصر نظرية المراجعة:

شكل رقم (1/3/1)

عناصر نظرية المراجعة

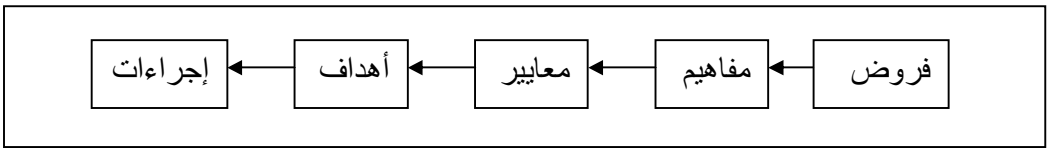

المصدر: وليم توماس، وأميرسون هنكي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، تعريب أحمد حامد حجاج، (الرياض: دار المريخ للنشر،2006م)، ص 43.

يستنتج الباحث أن نظرية المراجعة تتكون من مجموعة عناصر تبدأ بصياغة الفروض، والتي تمثل نقطة البداية لكل تفكير علمي منظم، وتمثل المفاهيم الأساس لتحديد المبادئ والإجراءات اللازمة لوضع المعايير موضع التطبيق، بينما تستنتج المعايير من الفروض والمفاهيم ليسترشد بها المراجع للقيام بمهمته، وتعتبر الأهداف حلقة الوصل بين معايير المراجعة المتعارف عليها والإجراءات الواجب إتباعها.

1/5/3/1– فروض المراجعة:

عُرِّف الفرض بأنّه، قاعدة تحظى بقبول عام تعبر عن التطبيق وتستخدم في حل نوع معين من المشكلات أو ترشيد السلوك[1]، كما تمثل الفروض في أي مجال من مجالات المعرفة نقطة بداية لأي تفكير منظم بغرض التوصل إلى نتائج تساهم في وضع إطار عام للنظرية التي تحكم هذا المجال[2]، ولكن لم تحظى فروض المراجعة بنفس الإهتمام التي حظيت بها فروض المحاسبة مما جعل هذه الفروض تجريبية قابلة للتطوير والتغيير، ومن ثم فإن إيجاد فروض للمراجعة عملية ضرورية لحل مشكلات المراجعة والتوصل إلى نتائج تساعد في إيجاد نظرية شاملة لها، لذلك فإن وضع مجموعة من الفروض التي تأخذ في الإعتبار طبيعة المراجعة ونوعية المشاكل التي تتعامل معها، هو بمثابة إيجاد

(1) عصام الدين محمد متولي، **المراجعة (2)**، (الخرطوم: منشورات جامعة السودان المفتوحة، 2006)، ص181.

(2) محمد توفيق محمد، علي إبراهيم طلبة، **المراجعة والرقابة المالية**، (القاهرة: الدار الهندسية، 2006)، ص16.

مجموعة من الفروض التجريبية التي يجب أن تخضع للدراسة حتى يمكن أن تلقى القبول العام من المهنة، وتتمثل الفروض التجريبية للمراجعة في[1]:

1- قابلية البيانات المالية للفحص.

2- عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة كل من مراجع الحسابات والإدارة.

3- خلو القوائم المالية وأي معلومات أخرى تقدم للفحص من أي أخطاء غير عادية أو تواطئية.

4- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد إحتمال حدوث الأخطاء.

5- التطبيق المناسب لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، يؤدي إلى سلامة تمثيل القوائم للمركز المالي ونتائج الأعمال.

6- العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي، سوف تكون كذلك في المستقبل ما لم يوجد الدليل على عكس ذلك.

7- عند مزاولة مراجع الحسابات لعمله فيما يتعلق بإبداء الرأي عن البيانات المالية، فهو يقوم بعمله كمراجع حسابات فقط.

8- يفرض المركز المهني لمراجع الحسابات، إلتزامات مهنية تتناسب وهذا المركز.

يستنتج الباحث من تعاريف الفروض بأنّها:

1- قاعدة تحظى بالقبول العام من المراجعين.

2- تعبر هذه القاعدة عن التطبيق.

3- تستخدم في حل المشكلات أو ترشيد السلوك.

4- نقطة البداية لأي تفكير منظم تساهم في وضع الإطار الفكري للمجال المعني.

يستطيع الباحث تعريف فروض المراجعة بأنّها، قواعد أو مسلمات تحظى بالقبول العام من المراجعين تطبق عن إجراء عملية المراجعة، وتمثل نقطة البداية للوصول إلى النتائج التي تساهم في وضع الإطار العام لنظرية المراجعة.

2/5/3/1- مفاهيم المراجعة:

تمثل المفاهيم الأساس لتحديد المبادئ والإجراءات اللازمة لوضع المعايير موضع التطبيق، وتتمثل مفاهيم المراجعة في[2]:

1- حياد وإستقلال المراجع: القيام بعمله بنزاهة وموضوعية ودون تحيز لمصلحة أي من مستخدمي المعلومات المحاسبية، وينتج عن هذا المفهوم فرضين أساسيين هما[3]:

أ- لا يوجد بالضرورة تعارض في المصالح بين المراجع والعميل.

---

(1) محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، **مرجع سابق**، ص17.

(2) منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، **دراسات في الإتجاهات الحديثة في المراجعة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002-2003)، ص ص40-41.

(3) أمين السيد أحمد لطفي، **تفعيل آليات المراجعة في محاربة الإحتيال والفساد**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2014)، 189.

ب- يمارس المراجع مهمته كمراجع فقط على وجه التحديد.

2- العناية المهنية الواجبة: على المراجع بذل العناية المهنية المعتادة في كافة جوانب المراجعة، ويعتبر مسئول مهنياً عن أداء عمله على نحو جاد وحذر، كما عليه أن يتجنب الإهمال ولكن لا يتوقع منه أن يصل للحكم المثالي في كافة الحالات[1].

3- أدلة الإثبات: المعلومات التي يحصل عليها المراجع للتوصل إلى نتائج تكون أساساً لإعداد تقريره، وتشمل المستندات والسجلات المحاسبية التي أعدت منها القوائم المالية ومعلومات مؤيدة من مصادر أخرى[2]، ويعتمد هذا المفهوم على فرضين هما:

أ- قابلية دليل الإثبات للمراجعة والتحقق.

ب- تكرار الأحداث التي وقعت في الماضي مستقبلاً ما لم يتضح العكس.

4- العرض الصادق والعادل: المعايير المحاسبية الأكثر ملاءمة قد استخدمت في إعداد القوائم المالية، وأن الحقائق الاقتصادية المعروضة بواسطة هذه المعايير قد تم بشكل معقول.

5- السلوك الأخلاقي: الإلتزام بسلوك وأخلاقيات المهنة، وأن لا يأتي بعمل يمس نزاهته أو يضر بمصالح المستفيدين.

يتضح للباحث أن المفاهيم في أي مجال من مجالات المعرفة تمثل مصطلحات متعارف عليها بين أصحاب المهنة، وتعتبر توفرها ضرورية لأنها تمثل الأساس لوضع المبادئ والإجراءات التي تقود بدورها إلى المعايير المتعلقة بالتطبيق.

3/5/3/1– معايير المراجعة:

عُرِّفت بأنّها، الأنماط التي يجب أن يسترشد بها المراجع أثناء أدائه لمهمته، وتستنتج المعايير منطقياً من الفروض والمفاهيم التي تدعمها[3]، كما عُرِّفت بأنّها، المفاهيم الأساسية أو الإرشادات أو القواعد المتعلقة بمهنة المراجعة، وتلقى هذه المعليير قبولاً عاماً بين أعضاء المهنة لأنها تتعلق بقياس نوعية الأداء للإجراءات التي يستخدمها المراجع والأهداف التي تتحقق باستخدام هذه الإجراءات، وتبوب معايير المراجعة إلى ثلاث مجموعات رئيسة هي[4]:

1– **المعايير العامة:**

تتعلق هذه المعايير بالتكوين الذاتي أو الشخصي لمزاول مهنة المراجعة، وعلى المراجع إستيفاء هذه المعايير قبل التعاقد على مهمة المراجعة، وتتضمن هذه المعايير:

---

(1) ألفين أرينز، جيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل**، ترجمة أحمد حامد حجاج، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2005)، ص43.

(2) وجدي حامد حجازي، **المعايير الدولية للمراجعة – شرح وتحليل**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص133.

(3) وليم توماس، وأميرسون هنكي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، تعريب أحمد حامد حجاج، (الرياض: دار المريخ للنشر،2006م)، ص44.

(4) عبد الكريم علي الرمحي، **تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية**، (عمان: د.م، 2002)، ص ص2-3.

أ- الكفاية في التأهيل العلمي والعملي: لكي يتم الفحص والمراجعة بدرجة ملاءمة ومقبولة لابد أن يتوفر في المراجع قدر ملاءم من التعليم الرسمي في المحاسبة والمراجعة وقدر مناسب من الخبرة العملية بالعمل الذي يقوم به وقدر من التعليم المستمر[1].

ب- الإستقلال: حتى ينال الرأي الذي يبديه المراجع ثقة المستخدمين لابد أن يصدر من شخص يتمتع بالإستقلالية والموضوعية، وأن يكون الشخص الذي يقوم بعملية المراجعة مستقلاً فكرياً وذهنياً وأن يبدو في نظر المستخدمين للتقارير التي يصدر بشأنها رأيه الفني أنه مستقل وغير متحيز، فإستقلالية المراجع هي التي تعطي لرأيه قيمة وبالتالي تخلق الطلب على خدمات المهنة[2].

ج- العناية المهنية الملاءمة: يتطلب من المراجع المستقل إنجاز عمله بعناية عند القيام بإجراءات المراجعة وعند إعداد التقرير، كما تتطلب دراسة إنتقادية لجميع مستويات العمل المنجز من قبل المساعدين الذين قاموا بالمراجعة، وأن يقوم المراجع بعرض خدماته للآخرين على أن يكون مؤهلاً ويملك المتطلبات المهنية المناسبة[3].

يتضح للباحث أنَّ معايير المراجعة هي استنتاج للفروض والمفاهيم، وهذه المعايير بمختلف أنواعها ترتبط بنواحي التطبيق العملي وتمثل إرشادات وموجهات للمراجع في صفاته الشخصية وتكوينه الذاتي، وعلى المراجع التأكد من توافر هذه الصفات فيه قبل قبوله لعملية المراجعة.

2– معايير العمل الميداني:

تمثل إرشادات لازمة تحكم العمل الميداني للمراجع، وتتضمن:

أ- التخطيط والإشراف الكافي: هي تلك الفترة التي تعقب قبول عملية المراجعة مباشرة والإتفاق مع العميل، وتشمل ما يقوم به المراجع في المراحل الأولى من عملية التعاقد، وتعتبر من أهم مراحل المراجعة إذا ما أريد لها أن تؤدى بكفاءة ومهنية واقتصادية وكذلك لضبط الوقت المخصص والتكلفة المحددة، وعلى المراجع فهم عملية ونوع الصناعة والظروف المحيطة بالمنشأة، والتي يتطلب فهمها من قبل جميع أفراد فريق المراجعة[4]، وتتمثل أهداف التخطيط والإشراف في[5]:

i. الحصول على معلومات أولية عن العميل والتي تؤدي إلى كفاءة وفعالية المهمة.
ii. التعرف على مواضع المشاكل المحتملة والتي تتطلب إهتمام خاص أثناء فترة التعاقد.

---

(1) خالد أمين عبد الله، **مرجع سابق**، ص6.

(2) منصور أحمد البديوي وآخرون، **الاتجاهات الحديثة في المراجعة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002-2003)، ص ص14-15.

(3) هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، (عمان : دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2004م)، ص31.

(4) محمد فواز العميري، إحسان صالح المعتاز، **أثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة**، (الرياض: جامعة الملك عبدالعزيز، مركز النشر العلمي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، 2007)، ص161.

(5) Knechel, W**. Auditing: Assurance and Risk**. South-Western: USA. 2001, p96.

ب- الدراسة الكافية وتقييم نظام الرقابة الداخلية: على المراجع أن يهتم بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، فنظام الرقابة السليم يؤدي إلى تخفيض عدد أدلة وقرائن الإثبات التي يحتاجها المراجع، أما في حالة ضعف أو قصور النظام الرقابي على المراجع زيادة كمية إختباراته، لذلك على المراجع أن يقوم بفحص نظام الرقابة الداخلية قبل أن يضع خطة العمل وفي ضوء نتائج هذا الفحص يحدد خطة وإجراءات العمل وأدلة الإثبات التي يترتب عليه تحقيقها[1].

ج- كفاية وصلاحية أدلة الإثبات: عُرِّف دليل الإثبات بأنَّه، أي شئ يمكن للمراجع استخدامه للتوصل إلى تأكيدات معقولة بشأن ما ورد في القوائم المالية[2]، وعلى المراجع ضرورة جمع أدلة الإثبات الكافية والملاءمة التي توفر أساساً لإبداء رأيه في القوائم المالية، ويستطيع المراجع تبرير قراراته طالما كانت مدعمة بأدلة إثبات كافية وملاءمة، ويقصد بالكفاية مقدار أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها، أما الملاءمة تعني أن يتناسب الدليل مع هدف المراجعة الذي يقوم به المراجع حتى يمكن أن يحقق الإقناع، حيث توفر أدلة الإثبات الأساس المنطقي والرشيد لأحكام وتقديرات المراجع حول عدالة وصدق عرض المعلومات المالية، وتتطلب قرارات المراجع الخاصة بحجم ونوع الأدلة التي لابد من جمعها في حالات معينة ممارسة قدراً من الحكم المهني[3].

يرى الباحث أن هذه المعايير تتعلق بما يتبعه المراجع من وسائل وإجراءات تمكنه من تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وفق المعايير المتعارف عليها حتى يتمكن من الحصول على أدلة الإثبات الملاءمة والكافية التي تمكنه من الحكم على القوائم المالية محل المراجعة.

3- **معايير إعداد التقرير:**

يعتبر تقرير المراجعة المنتج النهائي والأساسي لعملية المراجعة حيث أنه يتضمن المعلومات التي يرغب المراجع إبلاغها للأطراف المعنية، فإنه من المهم أن يتم بطريقة منظمة، حيث توجد أربعة معايير تحكم إعداد تقرير المراجعة وهي[4]:

أ- إعداد القوائم المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها: أن هذه المبادئ ليست محددة بدقة ولا توجد لها قائمة محددة ولكن على المراجع أن يتابع باستمرار ما يصدر من هذه المبادئ من الجهات المختصة، لأن تلك المبادئ تستخدم كمعيار في حد ذاته يقاس عليه أو يحكم به على صدق وعدالة القوائم المالية، وعليه أن يبين في تقريره بكل وضوح أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها قد تم إتباعها عند إعداد القوائم المالية[5].

---

(1) مصطفى يوسف كافي، **تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية واقتصاد المعرفة**، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2014)، ص74.

(2) أيمن محمد صبري شعبان، **مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص122.

(3) ألفين أرينز، جيمس لوبك، **مرجع سابق**، ص44.

(4) حامد طلبة محمد أبو هيبة، **أصول المراجعة**، (عمان: زمزم ناشرون وموزعون، 2011)، ص159.

(5) طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة – مسئوليات أخلاقيات المراجع**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007)، ص40.

ب- الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها: أن يبين تقرير المراجع ما إذا كانت المبادئ المحاسبية تطبق بشكل ثابت ومتسق من سنة لأخرى، ويهدف هذا المعيار إلى التقييم والتنسيق في تطبيق المبادئ المحاسبية، وفي حالة حدوث تغيير يتم إخطار الجهة المعنية بالمراجعة وذلك لضمان قابلية المقارنة على مدار الفترات أو السنوات المالية المتعاقبة[1].

ج- الإفصاح الكافي والمناسب للمعلومات: يتضمن تقرير المراجع ما يشير إلى أن الإفصاح بالقوائم المالية يعتبر كافياً بدرجة معقولة، إلا إذا تضمن التقرير ما يفيد عكس ذلك، وهذا يؤكد مسئولية المراجع في إقرار إحتواء القوائم المالية على الحقائق الهامة والبيانات والمعلومات التي تعتبر ضرورية لمستخدمي تلك القوائم[2].

د- إبداء الرأي عن القوائم المالية كوحدة واحدة: يشتمل التقرير على رأي المراجع فيما يتعلق بالقوائم المالية كوحدة واحدة، وإذا لم يتمكن المراجع من إبداء مثل هذا الرأي عليه أن يبين ذلك بصورة واضحة في تقريره، كما أنه يمكن أن يمتنع عن إبداء الرأي، وفي حالة الامتناع عن إبداء الرأي عليه أن يوضح الأسباب، ويتوقف رأي المراجع على نطاق مهمة المراجعة ونتائج فحصه، ومن ضمن أسباب الإمتناع عن إبداء الرأي ما يلي[3]:

i. تحديد وتقييد نطاق المراجعة بشكل يؤثر جوهرياً على مدى الفحص.
ii. عدم التأكد الذي يمكن أن يؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية كوحدة واحدة.
iii. عدم الإستقلال عن العميل.

يرى الباحث أن هذه المعايير تحكم إعداد تقرير المراجع الذي يعتبر المنتج النهائي لعملية المراجعة، ويعتبر تقرير المراجع حلقة الوصل بينه وبين الجهة التي قامت بتكليفه، فإذا لم يتم إعداده بصورة جيدة وحسب المعايير المتعارف عليها يفقد قيمته ولا يؤدي تحقيق الهدف المرجو منه، والذي يتمثل في زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية بمختلف فئاتهم.

يرى الباحث أن معايير المراجعة تهدف إلى:

1- جعل المراجعة مهنة مستقلة تقدم خدمات موثوقة.
2- تقييم العمل فيما إذا ملتزماً بهذه المعايير أثناء المراجعة أم لا.
3- يسترشد بها المراجع لتنفيذ عملية المراجعة.
4- تحدد الصفات التي يتصف بها المراجع.
5- تعتبر قواعد وأسس يلتزم بها المراجع في سبيل تحقيق أهداف المراجعة.

---

(1) عزوز ميلود، **دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية**، (سكيكدة: جامعة 20أوت 1955، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007)، ص36.
(2) مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص77.
(3) وليم توماس، وأميرسون هنكي، **مرجع سابق**، ص 56.

4/5/3/1- أهداف المراجعة:

تمثل أهداف المراجعة حلقة الوصل بين معايير المراجعة المتعارف عليها والإجراءات الواجب إتباعها لتحقيق هذه المعايير واستيفاءها، وبالتالي لابد أن يتم تحديد الأهداف أولاً وفي ضوء ذلك يتم تحديد إجراءات جمع أدلة الإثبات الواجب إتباعها، ونتيجة لتطور المراجعة مع تطور المحاسبة فهنالك أهداف تقليدية وأهداف حديثة للمراجعة، وتتمثل الأهداف التقليدية للمراجعة في[1]:

1- التأكد من دقة وصحة البيانات المثبتة بدفاتر وسجلات المنشأة، وتقرير مدى الإعتماد عليها.

2- الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مثبت بالدفاتر والسجلات.

3- إكتشاف ما قد يوجد من أخطاء أو غش بالدفاتر والسجلات.

4- تقليل فرص إرتكاب الأخطاء أو الغش من خلال زيارات المراجع للمنشأة وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية بها.

5-إعتماد الإدارة على تقرير المراجع في رسم السياسات واتخاذ القرارات الإستثمارية حاضراً ومستقبلاً .

يستطيع الباحث إضافة الأهداف التقليدية التالية:

1- طمأنة المساهمين على سلامة القوائم المالية ومساعدتهم في اتخاذ القرارات اللازمة.

2- توفير معلومات للجهات الحكومية المختلفة تساعدها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

3- التأكد من عدم وجود الأخطاء والغش في السجلات المحاسبية.

أما الأهداف الحديثة للمراجعة تتمثل في[2]:

1- مراجعة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها.

2- تقييم نتائج أعمال المنشأة مقارنة بالأهداف المرسومة.

3- تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي النشاط.

4- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع الذي يعمل فيه المشروع.

5- التأكد من صحة القيود المحاسبية من الأخطاء أو التزوير أو الحذف.

6- التأكد من صحة إعداد القوائم المالية وخلوها من الأخطاء الحسابية والفنية.

7- دراسة النظم المتبعة في أداء العمليات ذات الطابع المالي والإجراءات الخاصة بها.

8- تخفيض خطر المراجعة وذلك لصعوبة تقدير آثار المراجعة على العميل أو المنشآت محل المراجعة.

9- إبداء رأي فني محايد من قبل مراجع حسابات خارجي مستقل عما إذا كان يتم عرض البيانات والقوائم المالية بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية وفقاً لإطار المحاسبة المالية المطبق[3].

---

(1) هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 2006)، ص27.

(2) محمد علي الزبيدي، **تقييم نظام الرقابة الداخلية في مكاتب المراجعة اليمنية**، (صنعاء: جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، العدد الثلاثون، 2008)، ص115.

(3) Alvin A. Arens , et.al, **Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach**, 14th Edition, Prentice Hall, 2012, p142.

يستطيع الباحث إضافة الأهداف الحديثة التالية:

1- تقييم نظم الرقابة الداخلية بالمنشأة، والتوصية بتحسين أماكن الخلل.

2- إضفاء الثقة على التقارير المالية مما يساهم في ترشيد قرارات المستخدمين.

3- تقييم مدى التزام المنشأة بمسؤلياتها الإجتماعية والبيئية.

4- تقييم قدرة المنشأة على الإستمرار في المستقبل.

5- المساهمة في وضع الخطط المستقبلية للمنشأة بصورة دقيقة من خلال مؤشرات الأداء السابق.

في سبيل تحقيق هذه الأهداف هناك أهداف أخرى لمراجعة المعاملات والأرصدة تعتبر ضرورية لتدعيم وضوح وعدالة القوائم المالية وهي[1]:

أ- عرض القوائم المالية (الإفصاح).

ب- شرعية وصحة العمليات المالية: على المراجع أن يقرر ما إذا كانت أي معاملات أو أحداث مادية قد حدثت أثناء الفترة محل المراجعة وغير معكوسة في القوائم المالية[2].

ج- الملكية (الحقوق والالتزامات).

د- إستقلال الفترة المحاسبية.

هـ - التقويم

و - الوجود: يمثل هدفاً من أهداف حسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية، حيث تعتمد إجراءات التحقق من الوجود على طبيعة العنصر وفعالية تكلفة الحصول على الدليل، ويتعامل الوجود مع ما إذا كانت العمليات المسجلة قد حدثت بالفعل[3].

يستطيع الباحث إضافة أهداف أخرى للمراجعة تتمثل في:

1- زيادة جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال إضفاء الثقة عليها.

2- المساعدة في إعداد الخطط ومراقبة تنفيذها.

3- المساعدة على التوفيق ما بين هدف تحقيق أقصى ربح ممكن للمشروع وهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع الذي يعمل فيه.

1/5/3/5– إجراءات المراجعة:

هي الطرق والوسائل التي يستخدمها المراجع في عملية المراجعة والأنشطة التي يقوم بها خلال عمليات جمع وتقييم الأدلة التي تتعلق بمختلف أهداف المراجعة[4].

---

(1) أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006)، ص66.

(2) طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة– شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية**، الجزء الثاني، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004)، ص245.

(3) أمين السيد احمد لطفي، **مراجعة القوائم المالية باستخدام الإجراءات التحليلية وإختبارات التفاصيل**، (القاهرة: د.ن، 2003-2004)، ص58.

(4) رزق أبوزيد الشحنة، **تدقيق الحسابات – مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2015)، ، 104.

6/3/1- أنواع المراجعة

يتم عرض أنواع المراجعة وفقاً لعدة أسس على النحو التالي[1]:

1- القائمين بعملية المراجعة ويتمثل في:

أ – المراجعة الداخلية: عُرِّفت بأنَّها، وظيفة يقوم به شخص أو أشخاص أو جهاز من داخل المنشأة من أجل خدمة الإدارة من خلال التأكد من أن أنظمة الرقابة الداخلية تعمل بكفاءة وفعالية لتحقيق جميع أهداف النظام الرقابي كما حددته اللوائح والنظم داخل المنشأة[2]، وتعتبر إحدى الأدوات الرقابية الإدارية، لأنه يتم بواسطة شخص موظف في المنشأة ويخضع لسلطة الإدارة، وتزود الإدارة بالمعلومات الآتية[3]:

i. دقة أنظمة الرقابة الداخلية.
ii. كفاءة التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المشروع.
iii. كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي كمؤشر يعكس نتائج العمليات والمركز المالي.

يرى الباحث أن هذا النوع من المراجعة يساعد الإدارة في تقويم الكفاءة التشغيلية للمنشأة من خلال متابعة الأداء التي تتم بصورة دورية نسبة لوجود المراجع الداخلي بالمنشأة، وتقويم نظام الرقابة الداخلية بما يحقق الخطط والأهداف الموضوعة بالمنشأة.

ب- المراجعة الخارجية: عُرِّفت بأنَّها، الفحص الإنتقادي المحايد لدفاتر وسجلات ومستندات المنشأة بواسطة شخص خارجي بموجب عقد يتقاضى عنه أتعاب تبعاً لنوع المراجعة المطلوبة منه، وذلك بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للمنشأة خلال فترة معينة[4].

يرى الباحث أن المراجعة الخارجية مهمة لكافة الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية لأنها تعكس الرأي الفني المحايد للمراجع عن صدق وعدالة القوائم المالية، كما أنها تضفي الثقة على المعلومات المحاسبية لأنها تتم بواسطة مراجع لا يتبع للمنشأة ويتمتع بإستقلالية تامة وتأهيل علمي وعملي كافي.

2- الإلزام ويتمثل في:

أ- المراجعة الإلزامية: تقوم بها المنشأة وفقاً للتشريعات القانونية التي تلزم المنشأة بضرورة تعيين مراجع حسابات لمراجعة حساباتها وإعتماد قوائمها المالية، حيث يترتب على عدم قيام المنشأة بهذه المراجعة وقوع المخالفات وفق العقوبات المقررة[5].

يرى الباحث أن هذا النوع من المراجعات تتم بموجب قوانين وتشريعات تفرضها الدولة والجهات المنظمة الأخرى على المنشأة، حيث يتم تعيين المراجع بواسطة الجمعية العامة بعقد بين المنشأة والمراجع يتحدد فيه الأتعاب الذي يتقاضاه مقابل عمله، ويقدم المراجع تقريره إلى الجهة التي كلفته.

---

(1) غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2006)، ص25.
(2) علي عبد القادر الذنيبات، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرياً وتطبيقياً**، (عمان: مطابع الأرز، الطبعة الثانية، 2009)، ص19.
(3) محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002)، ص30.
(4) أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2002)، ص17.
(5) حاتم محمد الشيشني، **أساسيات المراجعة**، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007)، ص15.

ب- المراجعة الإختيارية: تقوم بها المنشأة إختيارياً دون إلزام من القوانين والشريعات واللوائح السائدة، وتناسب المشروعات الفردية وشركات الأشخاص ومن الممكن أن تكون كاملة أو جزئية حسب رغبة أصحاب المنشأة، وقد كانت المراجعة إختيارية في بدايتها، ثم درجت الشركات على تعيين مراجعيين لحساباتها حتى أصبح عرف سائد لفترة طويلة خاصة في شركات المساهمة التي تحتاج إلى حماية حقوق حملة الأسهم، نتيجة لذلك ظهرت التشريعات بإلزامية المراجعة في بعض أنواع الشركات، ثم صدرت قوانين بعدم قبول القوائم المالية إلا بعض مراجعتها من قبل مراجع[1].

يرى الباحث أن المراجعة الإختيارية تقوم بها المنشأة بإرادتها بغرض تحقيق أهداف معينة تتمثل في:

1- طمأنة الملاك والمستثمرين والدائنين على سلامة المركز المالي.

2- الحصول على قروض من المؤسسات التمويلية.

3- إظهار وفاء المنشأة بمسئوليتها الإجتماعية والبيئية.

3- التوقيت ويتمثل في:

أ- المراجعة النهائية: تبدأ بعد إعداد القوائم المالية عن فترة محاسبية معينة، حيث يقوم المراجع بممارسة عمله بعد أن ينتهي محاسب المنشأة من عمله في إعداد الدفاتر المحاسبية النهائية والحسابات الختامية وبذلك يضمن المراجع بأن جميع الحسابات مقفلة وعدم حدوث أية تعديلات في البيانات[2].

يرى الباحث أن هذا النوع من المراجعة تتم بعد إقفال السجلات المحاسبية والإنتهاء من إعداد القوائم المالية، مما يسمح للمراجع القيام بمراجعة المستندات والسجلات بصورة دقيقة مع ضمان عدم إجراء تعديلات من قبل المحاسب في السجلات المحاسبية بعد المراجعة.

ب- المراجعة المستمرة: يقوم المراجع بإجراء الفحص والإختبارات على مدار العام من خلال زياراته المتكررة للمنشأة وإجراء المراجعة أثناء السنة المالية، حيث يقوم المراجع بتحديد برنامج زمني يتم الإلتزام به وفي النهاية يقوم بإبداء الرأي الفني المحايد في التاريخ المحدد بعد أن يقوم بمراجعة نهائية عند نهاية السنة المالية وإعداد القوائم المالية، وتعمل المراجعة المستمرة على معالجة عيوب المراجعة النهائية[3].

يرى الباحث أنها تتم بصورة مستمرة خلال السنة المالية من خلال برنامج زمني يتم وضعه من قبل المراجع، يقوم من خلاله بزيارة المنشأة وإجراء إختبارات الفحص ويعد المراجع تقريره في نهاية السنة المالية، ويعاب عليها أنه يؤدي إلى تعطيل العمل بالمنشأة مع إحتمال نشؤ علاقة بين المراجع والمحاسبين، كما يمكن إجراء تعديلات على السجلات بعد المراجعة.

---

(1) خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، **الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات – نظري- عملي**، (عمان: دار المستقبل للنشر، 1998)، ص26.

(2) عبدالكريم محمد علي الناصر، **أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على تحسين كفاءة أداء المراجعة الخارجية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2012)، ص99.

(3) محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002-2003)، ص40.

4- النطاق ويتمثل في:

أ- المراجعة الكاملة: تخوِّل للمراجع نطاق غير محدد للعمل الذي يؤديه، وفيها يستخدم المراجع تقديره الشخصي في تحديد درجة تفاصيل ما يقوم به من عمل، لأنها تتطلب منه تقديم رأيه الفني عن عدالة القوائم المالية ككل بغض النظر عن الإختبارات التي قام بها، حيث أن مسئوليته تشمل جميع العناصر حتى التي لم تخضع للفحص، ويعتبر المراجع مسئولاً عن أي ضرر يقع على المنشأة نتيجة لتهاونه في أداء العمل، أو الفشل في بذل العناية والمهارة المهنية اللازمة، وفيها يترك للمراجع حرية تحديد المفردات التي تشملها إختباراته دون التخلي عن مسئولياته الكاملة عن جميع المفردات[1].

يرى الباحث أن المراجعة الكاملة غير محدد النطاق بحيث يشمل مسئولية المراجع كافة عناصر القوائم المالية حتى التي لم يقم بفحصها، وبالتالي يكون تقريره شاملاً للمنشأة وعليه أن يبذل العناية المهنية اللازمة في عملية المراجعة، ولا يعتبر المراجع مقصراً في أداءه إذا بذل العناية المهنية اللازمة.

ب- المراجعة الجزئية: يقتصر عمل المراجع على بعض العمليات دون غيرها، حيث توضع فيها قيود على نطاق فحص المراجع ويتم ذلك حسب العقد الذي تم بينه والجهة التي قامت بتعيينه، ويقتصر تقرير المراجع على ما حدد له من مواضيع ويحصل على عقد كتابي يوضح فيه نطاق عملية المراجعة الموكلة إليه حتى لا ينسب إليه إهمال أو تقصير في القيام بمراجعة بند لم يوكل إليه مراجعته، وبذلك يحمي نفسه بواسطة العقد من أية مسئوليات[2].

يرى الباحث أن مسئولية المراجع في هذه الحالة تكون محدودة حسب العقد الموقع بينه وبين الجهة التي عينته، ولا يكون مسئولاً عن أي أضرار تقع على المنشأة وهي خارج نطاق العقد ولم يقم بمراجعته، ويقتصر تقريره على العناصر أو البنود التي قام بمراجعتها فقط.

5- مدى الفحص ويتمثل في:

أ– المراجعة الشاملة: قيام المراجع بمراجعة كافة العمليات الحسابية المسجلة في الدفاتر بشكل تفصيلي، بحيث يفحص كافة المستندات والقيود وجميع عمليات الترحيل والتلخيص، ويقوم بجرد وتقييم كافة الأصول والتحقق من وجود كافة الإلتزامات، فهي تتضمن فحص وتدقيق جميع العمليات التي تمت في المنشأة خلال الفترة المحاسبية، فهي مراجعة شاملة لكل العناصر[3].

يرى الباحث أن المراجعة الشاملة هي تفصيلية لكل العناصر والبنود من مرحلة التسجيل في الدفاتر المحاسبية وحتى إعداد القوائم المالية، وهي أشمل من المراجعة الكاملة لأنها تمثل فحص لكل العناصر دون تحديد عينة معينة، ولكن هذا النوع لا تناسب المشروعات الكبيرة.

---

(1) عبد الفتاح محمد الصحن وأخرون، **أسس المراجعة العلمية والعملية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004)، ص43.

(2) محمد سمير الصبان، عبدالله هلال، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002)، ص42.

(3) محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007)، ص40.

ب- المراجعة الإختبارية: يقوم المراجع بإختيار عينة من المفردات وفحصها وعند الوصول للنتائج يتم تعميم النتائج على المجتمع الذي أخذت منه العينة، وتم استخدام هذا النوع بعد عام 1933م نسبة لازدياد حجم المشروعات وتعقد عملياتها والإهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية، وعند استخدام المراجع لأسلوب العينات يحدد حجم العينة بناءً على عدة إعتبارات منها، فحص نظام الرقابة الداخلية، ويتبع المراجع أحد الأساليب التالية عند القيام بعملية المراجعة[1]:

i. الأسلوب الشخصي (المدخل الحكمي): يعتمد المراجع على حكمه الشخصي عند تحديد حجم عينة الإختبار واختيار المفردات وتقييم النتائج.
ii. الأسلوب الإحصائي (المدخل الإحصائي): يعتمد المراجع على الطرق الإحصائية (العينات) عند تحديد حجم عينة الإختبار واختيار المفردات وتقييم النتائج التي تم التوصل إليها.

يرى الباحث أن هذا النوع من المراجعة يتم فيه إختبار عينة من البنود أو العناصر، ويستخدم المراجع في ذلك تقديره الشخصي أو الأساليب الإحصائية، ويقوم بمراجعة العينة المختارة وتعميم النتائج التي تم التوصل إليها على كافة العناصر، ويتوقف حجم العينة على نظام الرقابة الداخلية.

6- الغرض ويتمثل في:

أ- المراجعة الإدارية: التأكد بأن الإدارة تسير بالمشروع نحو تحقيق أقصى منفعة أو عائد بأقل تكلفة ممكنة مما يؤدي إلى الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة[2].

ب- مراجعة التكاليف: تتعلق بدفاتر وسجلات التكاليف وتهدف إلى فحص واختبار السجلات ومدى مطابقتها للواقع، وتطبق في الدول التي بها عدد كبير من الشركات الصناعية التابعة للقطاع العام، وعُرِّفت بأنَّها، التحقق وفحص صحة حسابات التكاليف ومدى إلتزام المنشأة بالخطط والمعايير الموضوعة[3].

ج- المراجعة لأغراض خاصة: يتم تعيين المراجع من قبل جهة معينة بغرض الوصول إلى حقيقة معينة. لكن التقسيم الحديث للمراجعة يشمل الأنواع التالية:[4]

أ- مراجعة البيانات المالية: تهدف للتأكد عما إذا كانت القوائم المالية للمنشأة تتفق مع المعايير المحددة، وتتمثل هذه المعايير في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتشمل هذه القوائم قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية[5]، وتعتبر شكل من أشكال المراجعة التي يقوم فيه المراجع بإصدار تقرير مكتوب معبراً عن رأيه فيما إذا كانت القوائم المالية تظهر بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المطبقة[6].

---

(1) غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر – الناحية النظرية، مرجع سابق**، ص31.
(2) مطير الطميزي، **تدقيق الحسابات**، (د.م : دار التقدم العلمي، 2010)، ص17.
(3) T.R. Sharma, '**Auditing**' Sahitya Bhawan, Agra, India, 1993. P39.
(4) هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية- الطبعة الثانية، مرجع سابق**، ص23.
(5) ألفين أرينز، جيمس لوبك، **مرجع سابق**، ص23.
(6) رزق أبوزيد الشحنة، مرجع سابق، ص53.

ب- مراجعة الرقابة (مراجعة الالتزام): تهدف إلى التأكد من أن السياسات والتعليمات والقوانين الموضوعة من قبل هيئة معينة تم تطبيقها بصورتها الأصلية، وتقدم تقارير الرقابة إلى الجهات التي قامت بوضع السياسات والإجراءات، ومعرفة مدى تنفيذ أو الإلتزام بأداء سياسات معينة أو قوانين أو لوائح أو التقيد بعقود معينة[1].

ج- مراجعة النشاط (المراجعة التشغيلية): تطلق عليها في بعض الأحيان مراجعة الإنجازات أو مراجعة الإدارة وتشمل الحصول على وتقييم الأدلة والقرائن حول الكفاءة والفاعلية لنشاط المؤسسة والخاص بعملية معينة، وتشمل هذا النوع ربما جميع الأنشطة، وتهدف إلى تقييم الأداء وتحديد أي المجالات تحتاج إلى تحسين وتطوير في الأداء مع إبداء التوصيات الخاصة بذلك، وعُرِّفت بأنَّها عملية تقويم لأنشطة منظمات الأعمال لمعرفة ما إذا كانت مواردها المتاحة تستغل بكفاءة وفاعلية لتحقيق الأهداف المنشودة وفقاً لمجموعة من المعايير المحددة[2].

يرى الباحث أنه رغم تعدد أنواع المراجعة إلا أنه يمكن أن يجتمع أكثر من نوع في آن واحد كأن يكون المراجعة خارجية وشاملة والزامية، إلا أن الهدف من التصنيف هو تحديد مسئولية المراجع وصولاً إلى مراجعة تتصف بالجودة وتزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي تساعد في ترشيد قرارات المستخدمين بمختلف فئاتهم.

6/3/1- أنواع المراجعين

المراجعون هم الأشخاص أو المؤسسات الذين يقومون بمراجعة الأنشطة الاقتصادية وينقسمون إلى أنواع عديدة، وتتمثل أنواع المراجعين في[3]:

1– المراجع الخارجي: الطرف الخارجي الذي يمارس مهنة المراجعة من خلال مكتب خاص وأن يتميز بصفة الإستقلال، ويمارس المهنة بترخيص خاص معتمد وفقاً لقوانين مزاولة المهنة، حيث يقوم بمراجعة القوائم المالية للشركة وتقديم تقريره للجهة التي كلفته بالمراجعة مع إمكانية قيامه بمهام مراجعة الإلتزام والمراجعة التشغيلية، واعطاء تأكيد معقول حول مدى عدالة وصدق تلك القوائم في التعبير عن المركز المالي ونتيجة النشلط وحركة التدفقات النقدية، وذلك في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والتي تطبقها المنشأة[4]، كما عُرِّف بأنَّه، شخص مؤهل ومدرب ومستقل ومسئول عن إبداء رأي فني حول حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية للمؤسسة على المركز المالي لها[5].

---

(1) عبدالقيوم إبراهيم حمد، **دور المراجعة الخارجية في تقويم الأداء المالي والمحاسبي بمؤسسات القطاع العام الإستثمارية،** (الخرطوم: جامعة أمدرمان الإسلامية، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009)، ص33.

(2) عصام الدين محمد متولي، **دراسات في الإتجاهات المعاصرة في المراجعة،** (الخرطوم: دار جامعة أمدرمان الإسلامية للطباعة والنشر، 2006)، ص8.

(3) عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون ، **أسس المراجعة العلمية والعملية، مرجع سابق،** ص ص22-23.

(4) رزق ابوزيد الشحنة، **مرجع سابق،** ص41.

(5) كريمة علي الجوهر وآخرون، **التدقيق والرقابة الداخلية على المؤسسات،** (القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإدارية، 2012)، ص155.

2– المراجع الداخلي: موظف في المؤسسة التي يقوم بمراجعتها، وتوجد في كثير من المؤسسات قسم خاص للمراجعة الداخلية، كما أن تقارير المراجعة الداخلية توجه مباشرة للإدارة العليا أو لجنة المراجعة، ونسبة لأن المراجع الداخلي موظف في الشركة فإن صفة الإستقلال لديه عادة ما تكون مفقودة، ويشمل عمله مراجعة النشاط والرقابة وإعطاء الإستشارات الضرورية للمستويات الإدارية المختلفة، وفي بعض الأحيان قد يكون لديه خبرة واسعة في تقييم نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات، كما يهدف للتأكد مما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تشمل الضمانات الكافية بأن المعلومات صادقة، العمليات شرعية، التنظيمات فعالة، والهياكل واضحة ومناسبة[1].

3– المراجع الحكومي: مراجع يعمل بالقطاع العام أو بالمؤسسات الحكومية، وقد يمارس أعمال مراجعة الإلتزام بالقوانين والأنظمة أو في أعمال مراجعة الكفاءة أو مراجعة إيرادات ونفقات الدولة، وعلى المراجع الحكومي أداء التدريب الكافي في موضوعات المعرفة المطلوبة لهذه المهمة[2].

يرى الباحث أن المراجعون ينقسمون إلى ثلاثة أنواع، مراجع خارجي وهو شخص يتم تعيينه من خارج المنشأة بموجب عقد بينه والمنشأة محل المراجعة من قبل الجمعية العامة للمساهمين، ويفترض أن يتمتع بالإستقلال الكامل عن إدارة المنشأة، ويقوم بتوصيل تقريره إلى الجهة التي كلفته بالمراجعة، ومراجع داخلي وهو شخص موظف بالمنشأة يتقاضى مرتب من المنشأة ويوجه تقريره إلى الإدارة، ومراجع الوحدات الحكومية وهو شخص موظف بالدولة يقوم بمراجعة العمليات المتعلقة بموارد ونفقات الدولة والتأكد من أنها وظفت في أوجه النشاط المخصصة لها.

8/3/1- طرق المراجعة:

تتمثل طرق المراجعة في[3]:

1- الملاحظة: تستخدم في الحكم على صلاحية الطرق المحاسبية المطبقة في المشروع ومدى كفاءة نظم الرقابة الداخلية وخاصة عند جرد الأصول المختلفة للمشروع.

2- التفتيش: تستخدم في تدقيق الإستثمارات المالية والأصول الأخرى الشبيهة لها لتأكيد وجودها الفعلي، والحصول على البيانات المؤيدة لتكاليف الأصول والإيرادات والمصاريف العادية.

3- التثبت: تطبق للتأكد من أرصدة الحسابات والعمليات التجارية مع الأطراف الخارجية، والتحقق من أرصدة الأصول الموجودة خارج المنشأة.

4- المقارنة: تطبق على البيانات المالية الجارية بمقارنتها مع بيانات مماثلة خاصة بفترات سابقة أو لاحقة لمعرفة الأسباب التي أدت أو تؤدي إلى تغيُّرات جوهرية.

5- التحليل: تطبق على الحسابات والبيانات الجارية لتحديد درجة الإعتماد عليها وصلاحية نشرها.

---

(1) محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005)، ص15.

(2) رزق أبوزيد الشحنة، **مرجع سابق**، ص41.

(3) خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات - الناحية العملية**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2004م)، ص14.

6- الإحتساب: تستخدم على البيانات الرقمية المقدمة من العميل كإحتساب بضاعة آخر المدة وغيرها.

7- الإستفسار: تطبق على السياسات والأمور المتعلقة بالمنشأة ذات الطبيعة الوصفية والتي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة.

يتم إستخدام هذه الطرق على أساس إختباري يقرر على ضوء كفاية الطرق المحاسبية المستخدمة في المنشأة ومدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية[1].

يرى الباحث أن هذه الطرق تمثل الوسائل والإجراءات التي يتبعها المراجع في سبيل القيام بعملية المراجعة، ويتوقف إتباع هذه الطرق على المعايير المحاسبية المستخدمة ونظم الرقابة الداخلية المتبعة في المنشأة ودرجة قوتها.

9/3/1- أوجه القصور الملازمة للمراجعة

ان مراجعة الحسابات عرضة لمخاطر يصعب التغلب عليها، وهذه المخاطر ناتجة عن فشل المراجع دون أن يدري في تعديل رأيه بشكل ملاءم بخصوص قوائم مالية بها أخطاء جوهرية[2]، ويصبح حكم المراجع على خطر المراجعة غاية في الأهمية لكثير من الأسباب منها[3]:

1- الخطر الناتج من عدم إكتشاف التحريفات الجوهرية بسبب الغش سيكون دائماً أعلى من خطر عدم إكتشاف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الأخطاء.

2- المراجع يبحث ويجمع دليل يثبت به صدق القوائم المالية، وإذا لم يتوفر لديه الدليل عليه أن يقبل القوائم المالية المقدمة على أنها صادقة.

3- هناك ظروف وأحداث يمكن أن تؤثر سلباً في أوجه القصور الملازمة لمراجعة الحسابات، ومن هذه الظروف سمعة الإدارة، إعتماد المشروع المكثف على التكنولوجيا .

يرى الباحث أن هنالك قصور أخرى ملازمة للمراجعة تتمثل في:

1- عدم قدرة المراجع على إكتشاف بعض التحريفات حتى لو قام بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وفق معايير المراجعة المتعارف عليها.

2- تميُّز بعض أدلة الإثبات بصدق نسبي كالإقرارات والمصادقات، لأنها تصدر من جهات مختلفة قد تكون غير صادقة أو غير راغبة في تقديم دليل صادق.

---

(1) مطير الطميزي، **مرجع سابق**، ص18.

(2) سيد عطا الله السيد، **التدريب المحاسبي والمالي**، (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2013)، ص126.

(3) عبد الوهاب نصر على، **موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقاً لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية، الجزء الرابع**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009)، ص297.

2- الفصل الثاني

محاسبة القيمة العادلة

تهدف التقارير المالية إلى تقديم معلومات مفيدة ومناسبة للأطراف المستفيدة منها في المجتمع، والتي تعتمد على المعلومات المحاسبية في إتخاذ قراراتها الاقتصادية، ويفترض في المعلومات المحاسبية أن تعبر بصدق عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية بشكل يمكن من خلالها محاسبة الإدارة عن الأموال الموكلة إليها إدارتها والتصرف فيها، وبالتالي إتخاذ القرارات المناسبة، فإنه لابد من إظهار الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة، لأنها أكثر نفعاً وفائدةً لمستخدمي هذه المعلومات من التكلفة التاريخية، وقد تبع هذه التوجه صدور العديد من معايير المحاسبة والمراجعة التي تناولت المحاسبة على أساس القيمة العادلة بإعتبارها أسلوب القياس الذي يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية، وتتم مراجعة القيمة العادلة لإضفاء المزيد من الثقة على المعلومات المحاسبية، وبالتالي تساعد في ترشيد قرارات المستخدمين.

يستعرض الباحث هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

1/2- المبحث الأول: نشأة وتطور ومفهوم القيمة العادلة

2/2- المبحث الثاني: معايير المحاسبة والمراجعة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة

3/2- المبحث الثالث: نماذج قياس القيمة العادلة

1/2- المبحث الأول

نشأة وتطور ومفهوم محاسبة القيمة العادلة

مرت المحاسبة بصعوبات كبيرة في سبيل إختيار الأساس المناسب للقياس المحاسبي، لإختيار الطريقة الأكثر ملاءمة في توفير المصداقية للمعلومات المحاسبية تلبية لإحتياجات مستخدمي هذه المعلومات لتساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة، وتتمثل هذه الصعوبات في إختيار الطريقة المناسبة في إظهار المعلومات بشكل أفضل من بين عدد من طرق القياس المحاسبي التي تؤدي إتباعها إلى نتائج مختلفة للعناصر المحاسبية في القوائم المالية، وبالتالي اختلاف القرارات المتخذة من قبل المستخدمين باختلاف الطريقة المستخدمة[1]، مما أدى للبحث عن أنسب بدائل القياس الذي ينتج عنه معلومات محاسبية تتصف بالخصائص النوعية التي تجعلها جيدة ومفيدة، حيث يمثل مبدأ التكلفة التاريخية الواقع الفعلي للحدث عند وقوعه لحظة التبادل، حيث تتمتع بالملاءمة لحظة الإكتساب والتملك، ولكن يشك في سلامته بعد حدوث الحدث لأنها تعتبر سجلاً من الماضي ولا تعبر عن الواقع الحقيقي للمنشأة، وتعددت الطرق والمبادئ والبدائل والنماذج المحاسبية، فالظروف الاقتصادية تتسم بالتغيرات المستمرة والمتقلبة بشكل دائم وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقود تبعاً لهذه الظروف، لذلك وجهت إلى مبدأ التكلفة عدة إنتقادات، ونتيجة لذلك بدأ التوجه إلى المحاسبة على أساس القيمة العادلة خاصة بنود الموجودات والإستثمارات المالية والتي تسمى بالقيمة السوقية العادلة، وإن إستخدام أسلوب القيمة السوقية العادلة عند تقييم الأدوات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، أضفت على المعلومات الملاءمة والموثوقية لمتخذي القرارات[2].

1/1/2- مبدأ التكلفة التاريخية

1/1/1/2- تعريف مبدأ التكلفة التاريخية

عُرِّف بأنَّه، تقييم كافة الموارد الاقتصادية واستخداماتها ومصادر تمويلها، وجميع المصروفات و الإيرادات التي يتم التعبير عنها في القوائم المالية بتكلفتها الأصلية بغض النظر عن التقلبات التي تتعرض لها القيمة الاقتصادية للأصل نتيجة التغيُّرات المستمرة في القوة الشرائية للنقود، مما تجعل البيانات المحاسبية المعروضة بالقوائم المالية لفترات مختلفة غير ملاءمة لإجراء المقارنات الزمانية والمكانية[3] ، كما عُرِّف بأنَّه، يعد من المبادئ المحاسبية الأساسية التي تحكم إعداد القوائم المالية وبموجبه يتم إثبات أصول المنشأة والتزاماتها حسب سعر التبادل الفعلي الممثل لقيمة النقد، أو النقد المكافئ المدفوع لحيازتها في تاريخ

---

(1) نائل عدس، عبد الناصر إبراهيم نور، **القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة**، (عمان: المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي، 13-14/ أيلول، 2006)، ص1.

(2) رضا إبراهيم صالح، **مرجع سابق**، ص1.

(3) وليد ناجي الحيالي، **أصول المحاسبة المالية**، (كوبنهاجن: منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007)، ص54.

إقتناء الأصل أو نشؤ الإلتزام، مع تجاهل التغيُّرات التي تحدث للأصل بعد تاريخ الإقتناء[1]، وعند تحديد التكلفة التاريخية تراعى المعايير الآتية[2]:

1- معيار الزمن: تعتمد التكلفة النقدية للأصل في تاريخ الإقتناء.

2- معيار المكان: تضاف إلى تكلفة الأصل نفقات الترحيل حتى يصل الأصل إلى مقر المنشأة المستفيدة.

3- معيار الجاهزية: تضاف إلى تكلفة الأصل جميع النفقات المرتبطة به حتى يصبح جاهزاً للإستخدام حسب الغرض المخصص له.

يستنتج الباحث من تعاريف مبدأ التكلفة التاريخية بأنَّه:

1- أحد المبادئ المحاسبية الأساسية التي تحكم إعداد القوائم المالية.

2- يتم إثبات الأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات بتكلفتها الفعلية عند الحدوث.

3- يتجاهل التغيُّرات التي تحدث في الأصول والإلتزامات بعد التملك.

يستطيع الباحث تعريف مبدأ التكلفة التاريخية بأنَّه، أحد المبادئ المحاسبية الأساسية التي يحكم إعداد القوائم المالية، ويتم إثبات كافة الأحداث والمعاملات التي تتم في المنشأة بتكلفتها الفعلية عند الحدوث مع تجاهل التغيُّرات التي تحدث للأصول والإلتزامات بعد الإمتلاك.

2/1/1/2- مزايا مبدأ التكلفة التاريخية

تتمثل مزايا مبدأ التكلفة التاريخية في[3]:

1- تمثل القيمة الحقيقية وقت الحصول على الأصل.

2- تستند إلى عمليات حدثت فعلاً وليست إفتراضية.

3- العمليات التي وقعت عند إمتلاك الأصل أو نشؤ الإلتزام أكثر موثوقية لوجود المستندات التي تؤيد وقوع تلك العمليات.

4- يتلاءم مع الإطار الفكري للمحاسبة بما يشتمل عليه من فروض ومبادئ محاسبية مقبولة قبولاً عاماً، وخاصة فرض الموضوعية الذي يتيح إمكانية التحقق من صحة البيانات المحاسبية المثبتة في السجلات[4].

5- إمكانية التحقق التي تؤدي إلى توفير الموضوعية والثقة في البيانات المحاسبية[5].

يستطيع الباحث إضافة مزايا أخرى لمبدأ التكلفة التاريخية تتمثل في:

1- توفر معلومات محاسبية تتمتع بدرجة ثقة أكبر لتوفر الأدلة الموضوعية التي إستندت إليها القياس.

2- يمكّن من مقارنة نتائج المنشأة خلال السنوات المختلفة ونتائج المنشأة والمنشآت المشابهة في حالة ثبات المستوى العام للأسعار، وذلك في ظل ظروف الإستقرار الاقتصادي.

---

(1) محمد مطر، **نظرية المحاسبة، مرجع سابق،** ص62.

(2) رضوان حلوة حنان، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر، مرجع سابق،** 371.

(3) تامر بسام جابر الأغا، **أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية،** (غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013)، ص44.

(4) رضوان حلوة حنان، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر، مرجع سابق،** ص429.

(5) وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة، الجزء الثاني، مرجع سابق،** ص371.

3- إتساقه مع الإطار الفكري للمحاسبة بما فيها من فروض ومبادئ، يجعله يحظى بالقبول العام من الممارسين والمهتمين.

4- السهولة في التطبيق، لأنها لا تحتاج إلى عمليات حسابية معقدة.

5- عدم استخدام التقديرات الشخصية والتحيز في القياس من قبل الشخص القائم بعملية القياس لإعتمادها على الأدلة الموضوعية.

3/1/1/2- إنتقادات مبدأ التكلفة التاريخية

تتمثل إنتقادات مبدأ التكلفة التاريخية في[1]:

1- يؤدي إلى قياس غير سليم للربح الدوري.

2- يتجاهل التغيُّر في قيمة الوحدات النقدية الأصلية.

3- يجعل الأرقام المحاسبية بعيدة عن التعبير عن القيم الجارية لعناصر القوائم المالية.

4- عدم قدرته على الوفاء بإحتياجات مستخدمي البيانات المحاسبية من معلومات، حيث أنه لايوفر المعلومات الملاءمة لاتخاذ القرارات طويلة الأجل وقياس وتحليل أداء الربح والمركز المالي.

5- يتجاهل التغيُّرات في القوة الشرائية للوحدة النقدية في مستويات الأسعار[2].

6- يتجاهل التغيُّرات في الأسعار السوقية لأصول المشروع، وإن تأجيل الإعتراف بالتغيُّر في قيم الأصول والخصوم حتى يتم تبادل حقيقي مع طرف خارجي سوف يؤدي إلى تداخل نتائج الفترات المحاسبية المختلفة[3].

7- مقابلة الإيرادات التي تمثل القيمة الجارية مع المصروفات المقاسة على أساس التكلفة التاريخية يؤدي إلى إدماج النشاط الجاري مع ناتج المضاربة على أساس عوامل الإنتاج.

8- الإعتماد عليه يؤدي إلى ظهور أخطاء وحدة القياس، وأن إعتماده على مبدأي التحقق والقياس الفعلي القائمين على حدوث عمليات تبادل حقيقية مع طرف خارجي قبل الإعتراف بأي تغيُّر في بنود القوائم المالية، يؤدي إلى تجاهل كثير من الأصول غير الملموسة في قائمة المركز المالي، الأمر الذي يجعل هذه القائمة لا تمثل حقيقة الوضع المالي للوحدة المحاسبية.

9- يفترض ثبات وحدة النقد ولكن في فترات التضخم تتغير قيمة وحدة القياس النقدي، مما يؤثر على مصداقية المعلومات المالية المعدة وفقاً له والمحتواه في القوائم المالية[4].

يستطيع الباحث إضافة إنتقادات أخرى لمبدأ التكلفة التاريخية تتمثل في:

---

(1) عماد زهران، **مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء المعايير المحاسبية،** (القاهرة: جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005)، ص104.

(2) يوسف محمود جربوع، **أساس التكلفة التاريخية بين التأييد والإنتقادات الموجهة إليه،** (عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد الأول، 2001)، ص1.

(3) علي عبد الله شاهين، **مرجع سابق،** ص40.

(4) بدوي إلياس، **دور تطبيق النظام المحاسبي المالي وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من التقارير المالية، مرجع سابق،** ص99.

1- رغم أنه يوفر قدر كبير من الموثوقية في بيانات القوائم المالية، إلا أن هذه المعلومات تكون أقل ملاءمة لمساعدة المستخدمين في اتخاذ قراراتهم المختلفة.

2- إعتماده على بعض المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً كسياسة الحيطة والحذر التي تضع الخسائر المتوقعة في الإعتبار دون الأرباح المتوقعة، ينتج عنه مقابلة غير سليمة بين الإيرادات والمصروفات، وبالتالي يؤدي إلى عدم إظهار نتيجة أعمال المنشأة بصورتها الصحيحة.

3- مقابلة المصروفات المقاسة وفق مبدأ التكلفة التاريخية كالإهلاكات والمخصصات مع الإيرادات المقاسة على أساس القيمة الجارية، يؤدي إلى عدم مصداقية نتائج هذه المقابلة.

4- لا تعتبر المعلومات المعدة على أساسه بعد التملك إلى إظهار حقيقة الوضع المالي للمنشأة خاصة في حالات إرتفاع الأسعار المستمرة.

5- يؤدي إلى أخطاء في قياس الدخل بسبب إفتراض ثبات وحدة النقد في ظل إرتفاع المستوى العام للأسعار، حيث تصبح وحدة القياس المستخدمة غير متجانسة بالنسبة للعمليات والفترات المالية بسبب التغير في قوتها الشرائية.

2/1/2- نشأة وتطور محاسبة القيمة العادلة

قبل تطبيق التكلفة التاريخية لإعداد القوائم المالية كانت هنالك مداخل أخرى للإعتراف والقياس المحاسبي قد استخدمت منها القيمة العادلة، حيث كانت تستخدم على نطاق واسع في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ثم تراجع العمل بها وكان الرجوع عن القيمة العادلة بسبب سوء استخدامها بالتلاعب في الأرقام المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، وهذا التلاعب لا يمكن حدوثه في حالة استخدام التكلفة التاريخية، وقد وصلت إساءة استخدام تقديرات القيمة العادلة أعلى المستويات خلال العشرينات من القرن العشرين، ففي الدول الصناعية شجع الرخاء والتضخم على وضع إنعكاسات متفاعلة جداً للقيم، ورجعت كثيراً منها على العكس بعد الكساد العالمي الكبير[1]، ولقد اتجهت المعايير المحاسبية الدولية منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين إلى المطالبة بالتحول في القياس المحاسبي من مبدأ التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة كمقياس أفضل لتقييم الأدوات المالية والمطلوبات المالية والممتلكات والإستثمارات العقارية والمنتجات الزراعية ومعالجة تقييم بعض هذه الموجودات بالقيمة العادلة، وذلك بسبب النتائج السلبية المترتبة على إفتراض ثبات وحدة النقد تحت كل الظروف الاقتصادية[2].

في عامي 2007 و 2008 طور مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي رقم(32) والمعيار رقم(39) ومعيار التقرير المالي الدولي رقم(7)، وذلك لإقرار قاعدة للمحاسبة عن الأدوات المالية على أساس القيمة العادلة، ولا يوجد إتفاق من الناحية النظرية على مفهوم أو تفسير محدد للقيمة العادلة أو طريقة محددة لتقديرها بسبب تعدد العوامل المؤثرة عليها وذلك عند استخدام أساليب التقييم في حالة

(1) عامر محمد سلمان، حسنين كاظم عوجة، **نماذج القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة**، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن عشر، العدد التاسع والستون، 2012)، ص338.

(2) محمد مطر، موسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية، مرجع سابق**، ص195.

عدم وجود سوق غير نشط، بالإضافة إلى تأثيرها على خصائص المعلومات المحاسبية اللازمة في عملية اتخاذ القرارات أو القرارات الاقتصادية[1].

يتضح للباحث أن القيمة العادلة من أساليب القياس المحاسبي التي استخدمت منذ فترة طويلة، ولكن لسوء إستخدام الإدارة لها في تحريف القوائم المالية وتضليل المستخدمين قلَّ العمل بها، ثم بدأ توجه المعايير المحاسبية الدولية إليها لتوفير معلومات محاسبية تتمتع بخصائص تجعلها مفيدة في اتخاذ القرارات.

3/1/2- تعريف القيمة العادلة

1/3/1/2- تعريف القيمة العادلة في اللغة

عُرِّفتمن خلال الفعل قَيَّم والفعل عَدَلَ حيث يقال قَيَّم الشئ تقييماً أي قدر قيمته، وعادل بين الشيئين أي وازن بينهما، وعادل الشئ بالشئ أي سواه به وجعله مثله قائماً مقامه، والعدل هو الإنصاف وهو إعطاء المرء ما له وأخذ ما عليه[2]، وهو قيمة الشئ المقدر تقديراً صحيحاً بعيداً عن التحيز أو الخطأ[3].

2/3/1/2- تعريف القيمة العادلة في الفكر المحاسبي

عُرِّفت بأنَّها، مبلغ تقديري يمكن في مقابله تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشترى وبائع راغبين في عقد صفقة، وفي ظل سوق محايد بحيث يتوفر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون وجود إكراه على إتمام الصفقة[4]، وهي مرادفة للقيمة السوقية وتمثل سعر التبادل العادل المقدر باستخدام مدخلات ملاءمة (وثيقة الصلة) من مراجع الأسواق وتقنيات التقييم[5]، وعُرِّفت بأنَّها، المبلغ الذي يمكن أن تتم به مبادلة الأصل أو سداد الإلتزام بين أطراف مطلعة وراغبة على أساس تبادل تجاري بحت[6]، كما عُرِّفت بأنَّها، السعر الذي يتم الحصول عليه من أجل بيع الأصل، أو السعر المدفوع من أجل تحويل إلتزام في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس (تاريخ البيع)[7]، وقد عُرِّفت بأنَّها، القيمة الجارية التي يباع أو يشترى بها أصل ما أو يسوى بها إلتزام ما في سوق يتمتع بظروف عادية للعرض والطلب وتوافر المعلومات الملاءمة لتقييم الأصل أو الإلتزام لكافة الأطراف المتعاملة في السوق بالإضافة

---

(1) أحمد حلمي جمعة، **محاسبة الأدوات المالية – الإعتراف – القياس - التحوط- العرض - الإفصاح**، (عمان: دار صفا للنشر والتوزيع، 2010)، ص ص22-23.

(2) مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، (د.م: مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004)، ص ص588، 771.

(3) عماد زهران، **مرجع سابق**، ص12.

(4) طارق عبد العال حماد، **المدخل الحديث في المحاسبة- محاسبة القيمة العادلة**، ((الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003)، ص11.

(5) Australian Office of Financial Management (AOFM), **Introduction of Fair Value Accounting**, Annual Report, 2004-2005, Review, P43.

(6) لجنة معايير المحاسبة الدولية، **معايير المحاسبة الدولية**، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردنيين، (عمان: المطابع المركزية، 2006)، ص1155.

(7)FASB, **Statement of Financial Accounting Standards No .157 Fair Value Measurements**, Financial Accounting Standards Board U.S.A , 2006 A.

إلى توافر القرينة الدالة على نية المشتري على الشراء ونية البائع على إتمام عملية البيع[1] ، كما عُرِّفت بأنَّها، المبلغ الذي يمكن مقابلة إستبدال الأصل أو تسوية مطلوبات بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تتم بحسن نية بين أطراف ليست ذات مصلحة[2].

يستنتج الباحث من تعريف القيمة العادلة بأنَّها:

1- مبلغ يتم به مبادلة الأصل أو تسوية الإلتزام.

2- تتم المبادلة في سوق متاح للمتعاملين من حيث توافر المعلومات.

3- تتم عملية المبادلة برغبة الأطراف المتعاملة دون جبر.

4- تكون أطراف العملية غير ذوي علاقة.

5- يتمتع السوق بظروف عرض وطلب عادية (كفاءة السوق).

يستطيع الباحث تعريف القيمة العادلة بأنَّها، المبلغ الذي يمكن مقابلة مبادلة الأصل أو تسوية الإلتزام في سوق تتوافر فيه ظروف عرض وطلب عادية وتعكس كافة المعلومات المتاحة، وبين أطراف راغبة ومطلعة في العملية مع توافر حسن النية، وبين أطراف غير ذوي علاقة.

4/1/2- مبررات التحول إلى القيمة العادلة

تتمثل مبررات التحول إلى القيمة العادلة في[3]:

1- تمكن من القياس الملائم والواقعي للأصول الثابتة والإلتزامات والإفصاح عنها بالقوائم المالية بشكل مقبول لجميع المستفيدين ولجميع الأغراض.

2- تعمل على توفير الواقعية للأرباح في ظل المخاطر المختلفة.

3- توفر قياس أكثر ملاءمة ودلالة للتدفقات النقدية المستقبلية.

4- تعمل على تحسين تشغيل أداء الوحدات الاقتصادية وتحسين كفاءة الأداء.

5- تصحيح البيئة العلمية للوحدات الاقتصادية عند نشر المعلومات المحاسبية من الأصول والإلتزامات عند إعادة تقييمها، وأثر ذلك على ربحية الوحدة الاقتصادية.

6- توفر قوائم مالية عادلة وحقيقية لأغراض الدمج بين الوحدات الاقتصادية[4].

7- تعد أفضل مقياس للتعبير عن القيمة الذاتية للأصل والتي تعبر عن الخدمات والمنافع المتوقع منه[5].

منه[5].

---

(1) الهادي آدم محمد، **تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية**، (سوهاج: جامعة سوهاج، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، 2008)، ص181.

(2) حاتم كريم كاظم، بهاء حسين عبيس، **علاقة منهج القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية**، (القادسية: جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع، 2012)، ص115.

(3) محمد نواف حمدان، **دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن إنخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء معايير المحاسبة الدولية** (القاهرة: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006)، ص ص59-60.

(4) محمد إبراهيم زيدان، **المحاسبة عن القيمة العادلة لأغراض تنظيم عوائد الدمج المصرفي في إطار المعايير المحاسبية**، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، 2001)، ص ص94-95.

(5) سامية تادروس إبراهيم، **مرجع سابق**، ص218.

يستطيع الباحث إضافة المبررات التالية:

1- توفير معلومات تتميز بجودة عالية، مما تساعد في ترشيد قرارات المستخدمين.

2- توفير معلومات تعكس الوضع الحقيقي للوحدات الاقتصادية في تاريخ القياس.

3- يؤدي إلى تطوير سوق الأوراق المالية لتصبح كفؤ حتى تعكس المعلومات المتاحة عن المنشأة.

4- توفر معلومات تساعد في تقويم كفاءة الإدارة في إستغلال الموارد المتاحة.

5/1/2- مفهوم القيمة العادلة

يتمثل الهدف طويل الأجل لمجلس معايير المحاسبة المالية في قياس كافة الأصول والخصوم المالية في قائمة المركز المالي بقيمتها العادلة وليس التكلفة التاريخية، وذلك لسببين رئيسيين هما[1]:

1- توفر القيمة العادلة معلومات أوثق صلة بالأصول والإلتزامات المالية بالمقارنة مع المعلومات المعدة على أساس التكلفة التاريخية.

2- نموذج القياس المختلط الخصائص الذي يتم فيه قياس بعض الأصول المالية بالقيمة العادلة، وقياس البعض الآخر بالإضافة إلى معظم الإلتزامات المالية بالتكلفة التاريخية لن يستطيع مسايرة الأدوات المالية المعقدة وإستراتيجيات إدارة المخاطر الموجودة.

تعتبر القيمة العادلة المقياس الأفضل في الإعتراف والقياس المحاسبي لأنها تعكس الوضع الحقيقي للمنشأة، فلذلك تعتبر أكثر ملاءمة لإتخاذ القرارات، وتتبع القيمة العادلة في القياس والإفصاح عن العمليات والأحداث الماضية والحاضرة منهج تقييمي يحسن من خاصية قابلية المعلومات للمقارنة[2]، ونتيجة للإنتقادات التي واجهت تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية بدأت الإتجاهات المؤيدة نحو المحاسبة على أساس القيم العادلة تزداد وخاصة لبنود الموجودات والاستثمارات المالية التي تسمى بالقيمة السوقية العادلة[3]، لذلك يعتبر مفهوم القيمة العادلة إحدى طرق القياس الحديثة نسبياً التي يمكن الإعتماد عليها في تقديم معلومات موثوقة وعادلة في حالة تطبيقها بشكل سليم، و يتفق مفهوم القيمة العادلة مع المفاهيم الأساسية للمحاسبة الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة المالية الأمريكي التابعة لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين وخاصة تلك التي أعدت تطبيقاً للمعيار رقم SFAS 107 الخاص بالمحاسبة والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، والمعيار رقم SFAS 11 الخاص بالإعتراف والقياس ببعض الإستثمارات في الأوراق المالية المتمثلة في الديون او حقوق الملكية.

يتضح للباحث أن القيمة العادلة تعتبر إحدى أساليب القياس المحاسبي الحديثة نسبياً التي تتناسب مع الظروف الاقتصادية المتغيرة بصورة مستمرة خاصة فى حالات التضخم، لأنها تعكس المعلومات الحالية

---

(1) طارق عبد العال حماد، **المدخل الحديث في المحاسبة - المحاسبة عن القيمة العادلة، مرجع سابق**، ص23.

(2) محمد مطر، موسى السيوطي، **أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات بالقوائم المالية**، (عمان: المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع ، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، 13-14/ أيلول، 2006)، ص7.

(3) Godwin et.al, **Fair Value Accounting Property- Liability Insurers and Classification Decisions** Under FAS No.115", Journal of Accounting, Auditing and Finance:Vol.1. No.21, 1997, p207.

عن المنشأة والأحداث وقت القياس مما يؤدي إلى توفير معلومات محاسبية ملاءمة ويمكن الإعتماد عليها في ترشيد واتخاذ القرارات الاقتصادية.

6/1/2- مفهوم القيمة العادلة عند محللي أسواق الأوراق المالية

تستخدم القيمة العادلة في سوق الأوراق المالية بغرض تحديد القيمة العادلة للأوراق المالية المتداولة في السوق، لذلك يهتم بها المحللون الماليون لممارسة نشاطهم، فالقيمة العادلة عندهم لأي سهم في السوق ينبغي أن تساوي القيمة الحالية للمكاسب التي يتوقع أن يحصل عليها المستثمر نتيجة بيع ذلك السهم[1]، ويقصد بالمكاسب التوزيعات المستقبلية التي يحصل عليها المستثمر بالإضافة إلى المبالغ النقدية التي يحصل عليها في حالة بيع هذه الأسهم مستقبلاً .

يتضح للباحث أن القيمة العادلة للسهم تعتبر مهمة للمحللين الماليين لأنها، تعكس مقدار المكاسب النقدية التي يتوقع المستثمر الحصول عليه في المستقبل أو القيمة الحالية التي يحصل عليها حامل السهم عند بيعه، لذلك يهتم بها المحللين الماليين.

ويقوم مفهوم القيمة العادلة على محورين هما[2]:

المحور الأول: الأطراف الداخلة في الصفقة ولابد من توافر ما يلي:

1- تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة: تتم الصفقات والعمليات على أساس متوازن بين طرفين مستقلين، وكل منهما يسعى للتفاوض على أحسن شروط يمكن الحصول عليها.

2- تتم الصفقة بين أطراف راغبة فيها ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة: حيث لا توجد معلومات هامة لدى أحد الأطراف دون الآخر، وهو ما يسمى بعدم تماثل المعلومات.

المحور الثاني: الظروف التي تتم فيها الصفقة: يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية (عادية)، فالصفقات التي تتم في ظل ظروف كالتصفية لا تعبر عن القيمة العادلة، لأن البائع يكون مجبر على البيع، وكلما زاد ضغط الوقت للعثور على مشتري كلما زاد التحريف في القيمة العادلة.

يتضح للباحث أن مفهوم القيمة العادلة يعتمد على أطراف الصفقة والظروف التي تتم فيها، ويتطلب أن يكون الأطراف غير ذوي علاقة بالمنشأة ويسعى كل طرف للحصول على أفضل الشروط التي تحقق هدفه من خلال إطلاعهم على الحقائق الأساسية والمعلومات المرتبطة بالصفقة، وأن تكون الصفقة في الظروف الطبيعية التي تتيح لكل طرف حرية الإختيار والتصرف دون جبر أو إضطرار، نسبة لأن عدم حرية التصرف يؤدي إلى تحريف القيمة العادلة.

7/1/2- شروط تطبيق القيمة العادلة

تتمثل شروط تطبيق القيمة العادلة في[3]:

---

(1) الهادي آدم محمد، **تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، مرجع سابق**، ص181.

(2) طارق عبد العال حماد، **مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية، مرجع سابق**، ص ص525-526.

(3) Sing, Ting Yieng and Meng, Soo Choon., **Fair Value Accounting Relevance, Reliability and Progress in Malaysia**, 2005, p4.

1- توفر الأسواق المالية الجاهزة والفاعلة، حتى تتمكن المنشآت من قياس القيمة العادلة بكفاءة وفعالية.

2- توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة.

3- توفر القوانين والتشريعات التي تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات المنشآت المطبقة لمعايير القيمة العادلة.

يستطيع الباحث إضافة الشروط التالية:

1- توافر المعلومات الكاملة للمتعاملين في السوق.

2- توفر الظروف الطبيعية للعرض والطلب حتي تتم المعاملات بصورة طوعية بين المتعاملين.

8/1/2- أهمية القيمة العادلة في الفكر المحاسبي

تتمثل أهمية القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي في[1]:

1- إستخدامها يكون أكثر دقة وملاءمة وموثوقية من نموذج التكلفة التاريخية، لأنها تقيس مدى قدرة المنشآت على التخصيص الأمثل لمواردها والمحافظة عليها.

2- تعكس التغيُّرات في الحالة المالية للمنشآت والناتجة عن التقلبات في معدلات الفوائد وأسعار الصرف وأثرها على أسعار الأسهم، وتوضيح مقدار التغيُّرات في عوائد الأسهم المرتبطة بها.

3- تقلل من مشكلة المكاسب الوهمية للأصول المالية ذات الجودة المرتفعة والتي تعتبرها المنشآت مكاسب حقيقية، بينما تحتفظ بالأصول المالية ذات الجودة المنخفضة لتجنب خسائر محققة.

4- تحسن جودة ودقة المعلومات المتعلقة بحقوق الملكية الواردة بالقوائم والتقارير المالية المنشورة.

5- تساعد المستثمرين على أداء إستراتيجيات المنشآت في إدارة إستثماراتهم المالية، وخاصة فيما يتعلق بقيم وتوقيت ودرجة التأكد الخاصة بصافي التدفقات المستقبلية.

6- أصبح الاقتصاد أكثر حركة نسبة لتطور السوق، وبالتالي يصعب التنبؤ بظروفها المستقبلية، مما أدى إلى زيادة رغبة المستثمرين لمعرفة الثروة الحالية الكامنة في الموجودات الخاصة بالشركات التي تم الإستثمار فيها، وبالتالي فإن ذلك مدعاة لتطبيق القيمة العادلة.

7- إنهيار كبرى الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في بداية القرن الحادي والعشرين بسبب تقييم أصولها الذي لم يأخذ بمفهوم القيمة العادلة، بالإضافة إلى عوامل أخرى متعلقة بالإفصاح والشفافية، وقد أدى ذلك إلى إنتقاد مهنة المحاسبة وواضعي المعايير المحاسبية.

8- وضع العديد من القوانين والتشريعات في الولايات المتحدة الأمريكية تتعلق بعضها بالحوكمة والبعض الآخر بتنظيم أسواق الأوراق المالية وغيرها، تدعو إلى دراسة وتطبيق معايير القيمة العادلة.

9-تعتبر أكثر ملاءمةً وصلةً لكل من المستثمرين والمقرضين، لأنها تظهر بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمنشأة وتسهل تقييم أدائها الماضي والتوقعات المستقبلية[2].

---

(1) محمد زيدان إبراهيم، **مدى أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية لأغراض تشجيع الإستثمار في سوق الأوراق المالية**، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، 2003)، ص ص14،15.

(2) تامر بسام جابر الأغا، **مرجع سابق**، ص37.

يستطيع الباحث إضافة الأهمية التالية:

1- توفر معلومات تساعد المساهمين في تقويم كفاءة الإدارة في توظيف مواردها الاقتصادية المتاحة بصورة أمثل.

2- تساعد المقرضين في توفير معلومات عن المركز المالي الحقيقي للوحدة، وقدرتها على توفير السيولة اللازمة للوفاء بإلتزاماتها، ويتم ذلك من خلال قياس الأصول والخصوم قصيرة الأجل بقيمتها العادلة.

3- توفير معلومات ملاءمة وموثوقة تمكن المستخدمين من الإعتماد عليها في ترشيد وإتخاذ قراراتهم.

4- تتوافق وأهداف الهيئات والمنظمات المهنية التي تسعى إلى توفير معلومات تلبى حاجة مستخدميها بمختلف أنواعهم ولمختلف الأغراض.

9/1/2- العلاقة بين القيمة العادلة والقيمة السوقية

عُرِّفت القيمة السوقية بأنَّها، المبلغ المقدر الذي يمكن به تبادل الملكية في تاريخ التقييم بين كل من مشتري وبائع مستقلين ولديهما الرغبة في إتمام المعاملة، وذلك بعد إتاحة الفرصة للأنشطة التسويقية المعتادة التي تجعل كل الأطراف المشاركة على معرفة وعلى حذر ودون إكراه[1]، حيث يعتبر مفهوم القيمة العادلة أوسع نطاقاً من مفهوم القيمة السوقية، ويتم تقدير القيمة العادلة وفقاً للتسلسل الهرمي لها، والذي يحدد الأولوية للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة حسب ثلاثة مستويات رئيسة هي[2]:

المستوى الأول: مدخلات قابلة للملاحظة- السعر المعلن في السوق النشط: تمثل الأسعار المعلنة أو القيمة السوقية في الأسواق النشطة للأصول أو الإلتزمات المطابقة، وللشركة التي تعد القوائم المالية القدرة على الحصول عليها في تاريخ القياس، والسوق النشط للأصل أو الإلتزام هو السوق الذي تحدث فيه العمليات عن الأصل أو الإلتزام بشكل متكرر بحجم يكفي لتوفير معلومات عن التسعير على أساس مستمر، وتوفر الأسعار المعلنة في السوق النشط دليل يمكن الإعتماد عليه لقياس القيمة العادلة[3]، وهو السوق المماثلة لسوق الأوراق المالية الكفء، ويحقق السوق الكفء التخصيص الأمثل للموارد المتاحة، ويتوقع في السوق الكفء أن تستجيب الأسعار بسرعة في سوق الأوراق المالية لأي معلومة جديدة تصل المتعاملين من شأنها تغيير نظرتهم في المنشأة المصدرة للسهم، وهذه المعلومات تشمل القوائم المالية، المعلومات التي تبثها وسائل الإعلام، السجل التاريخي لسعر السهم، التحليلات والتقارير المتعلقة بالحالة الاقتصادية العامة لأداء الشركة، وتوقعات المستثمرين حول المكاسب المستقبلية والمخاطر المرتبطة بهذه المكاسب[4]، ولكي يكون السوق كفء يتطلب توافر الشروط التالية[5]:

1- أن تكون المعلومات عن السوق متاحة للجميع وفي نفس الوقت ودون تكاليف.

---

(1) International Valuation Standard Committee, International Valuation Standard, IVS 1: **Market Value Basis of Valuation,** London, United Kingdom, Sixth Edition, 2003, p96.

(2) عمرو حسن إبراهيم، **مرجع سابق**، ص98.

(3) عماد سعد محمد الصايغ، **مرجع سابق**، ص ص66-67.

(4) عمرو حسن إبراهيم، **مرجع سابق**، ص99.

(5) WWW.arab-api.com

2- عدم وجود قيود على التعامل.

3- يحق للمشاركين في السوق بيع أو شراء الكمية التي يرغبونها من السلع دون شروط وبسهولة.

4- وجود عدد كبير من المشاركين في السوق بما يؤدي إلى عدم تأثير تصرفات بعضهم على الأسعار.

5- إتصاف المستثمرين بالرشد من خلال سعيهم لتعظيم المنفعة التي يحصلون عليها وراء استغلال ثروتهم.

وتعد الأسعار المعلنة في السوق الكفء هو أكثر دليل موثوق فيه يمكن إستخدامه لقياس القيمة العادلة كلما كان ذلك ممكناً [1].

يتضح للباحث أن السعر المعلن في السوق النشط يعتبر أكبر دليل على موثوقية قياس القيمة العادلة، لأنها تمثل السوق الكفء الذي يعكس كافة المعلومات المتاحة عن الوحدة الاقتصادية محل التبادل وبسرعة، ويوفر المعلومات وبسهولة لكافة المتعاملين في السوق وبالتالي يعكس ظروف العرض والطلب الحقيقي، مما يؤدي إلى توفير معلومات ذات جودة عالية تساعد في ترشيد قرارات المستخدمين.

المستوى الثاني: مدخلات قابلة للملاحظة - بخلاف السعر المعلن: يتم إستخدامه إذا لم يتم الحصول على الأسعار المعلنة في سوق نشطة وفقاً للمستوى الأول، وتشمل[2]:

1- الأسعار المعلنة للأصول والإلتزمات المماثلة في الأسواق النشطة.

2- الأسعار المعلنة للأصول والإلتزمات المطابقة أو المماثلة في الأسواق غير النشطة، وهي الأسواق التي توجد فيها القليل من المعاملات على الأصل أو الإلتزام أو أسعار غير حالية أو أسعار معلنة تتفاوت بشكل جوهري سواء مع مرور الزمن أو بين المتعاملين في السوق.

3- المدخلات الأخرى بخلاف الأسعار والتي يمكن ملاحظتها لأصل أو إلتزامٍ ما.

4- المدخلات المشتقة من أو التي تؤكدها بيانات السوق القابلة للملاحظة عن طريق علاقة الإرتباط المتبادلة أو وسائل أخرى.

يتضح للباحث أنه في حالة عدم توفر السوق النشط يتم استخدام مدخلات المستوى الثاني والتي تتمثل في الأسعار المعلنة للأصول والإلتزامات المشابهة الملاحظة.

المستوى الثالث: مدخلات غير قابلة للملاحظة: مدخلات غير قابلة للملاحظة في سوق الأصل أو الإلتزام، وتستخدم في قياس القيمة العادلة عندما تكون المدخلات القابلة للملاحظة غير متوافرة، وهي تعكس الإفتراضات الخاصة بالشركة التي تعد القوائم المالية عن الإفتراضات التي سيستخدم المشاركين في السوق لتسعير الأصل أو الإلتزام بما فيها إفتراضات المخاطر.

يتضح للباحث أن هذا المستوى يستخدم عندما تكون المدخلات الملاحظة غير متوفرة، وبالتالي يتم الإعتماد على الأساليب والوسائل الداخلية في الوحدة الاقتصادية لتحديد القيمة العادلة.

---

(1) Financial Accounting Standards Board (FASB), **Statement of Financial Accounting Standards No.157. "Fair Value Measurement**", Norwalk, Connecticut, 2006, p6.

(2) عمرو حسن إبراهيم، **مرجع سابق**، ص100.

10/1/2- الطرق المستخدمة في عرض وتمثيل القيمة العادلة

تتمثل الطرق المستخدمة في عرض وتمثيل القيمة العادلة في[1]:

1- تكلفة الإستبدال: عُرِّفت بأنَّها، ذلك القدر من النقدية أو ما يعادلها الذي يمكن أن تتحملها المنشأة لو قامت بإعادة شراء ما تمتلكه من أصول في الوقت الحالي، أو ما يمكن أن تتوفر للمنشأة من نقدية أو ما يعادلها عند تحملها بإلتزام من الإلتزامات في الوقت الحالي، كما عُرِّفت بأنَّها، تكلفة الحصول على أصل مشابه سواء كان جديداً أو قديماً أو أصل مكافئ من حيث الطاقة أو إمكانية الخدمة[2].

يستنتج الباحث من تعاريف تكلفة الإستبدال بأنها:

1- قدر من النقدية أو ما يعادلها.

2- تتحملها المنشأة عند إعادة شراء الأصل أو تتوفر لها عند تحملها للإلتزام في الوقت الحالي.

3- أن يكون الأصل مشابه أو مكافئ من حيث الطاقة أو إمكانية الخدمة.

يستطيع الباحث تعريف تكلفة الإستبدال بأنَّها، مقدار النقد أو ما يعادله الذي يمكن أن تتحملها المنشأة عند رغبتها في إعادة شراء ما تمتلكها من أصول أو تتوفر لها عند تحملها إلتزام من الإلتزامات في الوقت الحالي.

2- القيمة السوقية الجارية: عُرِّفت بأنَّها، ذلك العدد من النقدية أو ما يعادلها من النقد المعادل (إستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وقابلة للتحول بسهولة لمبالغ معلومة من النقد وليست عرضة لمخاطر التغيُّر في القيمة العادلة) التي يمكن أن تحصل عليها المنشأة لو أنها قامت ببيع ما هو متوفر لديها من موجودات في الوقت الحالي، وأن تعكس هذه القيمة ظروف السوق السائدة وقت التغيير، مما يوفر إمكانية المقارنة بين قيمة الموجودات التي تم إقتناؤها والحصول عليها في أوقات مختلفة، حيث يتم تقييم جميع الأصول على قيمتها البيعية المتوقعة التي يمكن الحصول عليها عند بيعها إذا اختارت المنشأة التخلص منها في ظل ظروف عادية وليست تصفية، وقد عُرِّفت بأنَّها، مبلغ من النقد أو النقد المعادل الذي يجب دفعه إذا تم حالياً إمتلاك أصل بنفس المبلغ أو ما يعادله أو هو المبلغ النقدي أو ما يعادله لتسوية إلتزام جاري[3].

يستنتج الباحث من تعاريف القيمة السوقية الجارية بأنَّها:

1- مبلغ من النقدية أو ما يعادلها من النقد المعادل.

2- تحصل عليها المنشأة في حالة بيع موجوداتها أو تسوية إلتزام في الوقت الحالي.

3- تعكس ظروف السوق السائدة.

---

(1) سحنون بونعجة، نبيل بوفليح، **محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية**، (الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، الملتقى الدولى السابع حول الصناعة التأمينية – الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول، 3-4 ديسمبر، 2012)، ص10.

(2) نعيم حسين دهمش، **إتجاه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة**، (عمان: جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، المؤتمر العلمي السادس، تحت شعار المحاسبة في خدمة الاقتصاد، 22-23أيلول، 2004)، ص10.

(3) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، (عمان: دار المكتبة الوطنية، 2003)، ص8.

يستطيع الباحث تعريف القيمة السوقية الجارية بأنَّها، مبلغ من النقدية أو ما يعادلها من النقد المعادل والتي تحصل عليها المنشأة في حالة بيع موجوداتها أو تسوية إلتزام في الوقت الحالي، وأن تعكس هذه القيمة ظروف السوق السائدة.

3- صافي القيمة الحالية القابلة للتحقق: تمثل النقدية الصافية التي ينتظر الحصول عليها أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل أحد الموجودات أو المطلوبات إلى نقدية، كما تمثل صافي سعر البيع الجاري للأصل، ويمكن التعبير عنها بالصيغة التالية[1]:

سعر البيع المقدر أثناء سير العمل – (التكاليف المقدرة للإنجاز + التكاليف المقدرة لإنجاز البيع)

4- **القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة:** تقوم على تقدير التدفقات المستقبلية حسب الفترات الزمنية باستخدام معدل الخصم المناسب، وتعتبر الأساس في إثبات عناصر البنود المدينة والدائنة طويلة الأجل، باستخدام معامل الخصم الذي يمثل معدل الفائدة في تاريخ القياس الذي يشير إليه الاقتصاديون بتكلفة الفرصة البديلة[2].

يتضح للباحث أن هذه الطرق تمثل الطرق المختلفة لتقدير القيمة العادلة وتستخدم كل طريقة حسب الظروف الملاءمة، وعلى العنصر المناسب من عناصر القوائم المالية.

11/1/2- أسس القيمة العادلة في القياس والإعتراف والإفصاح

يتطلب تطبيق القيمة العادلة في القياس والإعتراف والإفصاح الإلتزام بالأسس التالية[3]:

1- القياس والإعتراف والإفصاح الكامل والدقيق في الوقت المناسب عن المعلومات المالية ونتائج الأعمال والمعلومات الأخرى اللازمة للمستثمر لاتخاذ قراره.

2- يحصل حملة الأوراق المالية على معاملة عادلة ومتساوية، وخاصة فيما يتعلق بالحق في الحصول على البيانات والمعلومات، حتى لا تستغل المعلومات المحاسبية لمصلحة فئة دون أخرى.

3- تعد المعلومات المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية.

4- تراجع المعلومات المالية طبقاً لمعايير المراجعة الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

5- تعبر المعلومات بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها.

6- تكون المعلومات قابلة للإثبات ويمكن التحقق من سلامتها.

يستطيع الباحث إضافة الأسس التالية:

1- توفير المعلومات المحاسبية المعدة والمفصح عنها بالقيمة العادلة في الوقت المناسب حتى تلائم القرار، لأنه إذا لم يتم توفيره في الوقت المناسب تصبح معلومات تاريخية غير مفيدة في اتخاذ القرار.

2- يجعل أسواق أوراق مالية كفؤة تعكس المعلومات المتوفرة عن الوحدة الاقتصادية بسرعة.

---

(1) سحنون بونعجة، نبيل بوفليح، **مرجع سابق**، ص11.

(2) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **مرجع سابق**، ص29.

(3) روحي وجدي عبد الفتاح، **محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية**، (عمان: جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010)، ص ص 48-49.

3- تعد هذه المعلومات بواسطة أشخاص مؤهلين قادرين على تقدير القيمة العادلة بصورة صحيحة.

12/1/2- مزايا استخدام القيمة العادلة

تتمثل مزايا استخدام القيمة العادلة في[1]:

1- إظهار البنود المختلفة في قائمة المركز المالي بقيمة أقرب إلى الواقع، بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المنشأة أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة، ويكون مفهوم القيمة العادلة مبنية على افتراض أن المنشأة مستمرة في أعمالها.

2- إذا تم تقييم الأصول والإلتزامات وفق القيمة العادلة فإنها تعبر عن المركز الاقتصادي للمنشأة، لأنه أخذ الأسعار السوقية في الإعتبار.

3- تتفق مع مفهوم المحافظة على رأس المال.

4- تساعد في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة.

5- لها قدرة تنبؤية أكبر لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية.

6- يسمح التقدم في التكنولوجيا والخبرة الواسعة بتقدير الكثير من القيم العادلة بموثوقية باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع المعلومات حول ظروف السوق الجارية.

7- تمكين المنشأة من قياس أدواتها المالية بالقيم العادلة لعدد من العمليات الداخلية من أجل:

أ- صنع القرارات الإستثمارية والتجارية المناسبة.

ب- إدارة وقياس المخاطر.

ج- تحديد كمية رأس المال اللازم لخطوط الأعمال المتنوعة.

هنالك مزايا أخري للقيمة العادلة تتمثل في[2]:

1- أنها مرآة السوق على الاقتصاد تعكس العوامل المتواجدة في السوق.

2- أساس قياس يعتمد على ما هو متواجد في السوق ولا علاقة لها بالظروف الإستثنائية.

3- توفر معلومات موثوقة من خلال عكسها ظروف السوق، وتزيد من الشفافية.

4- تؤدي إلى زيادة الرفع المالي في أوقات الرخاء، مما يؤدي بدوره إلى زيادة فعالية الأسواق.

5- تخفيف حدة وتداعيات الأزمات المالية من خلال أخذها مؤشرات السوق في الإعتبار.

6- عدم وجود بديل قياس مناسب لها، حيث أن محاسبة التكلفة التاريخية تعاني كثيراً من المشاكل العملية.

7- إن الإنحراف الذي أدى إلى الأزمة المالية العالمية ليس في القيمة العادلة بل في تطبيقها، مما ترتب على ذلك وجود إنحرافات في الأسعار السوقية في ظل ظروف معينة.

---

(1) خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية**، (عمان: إثراء للنشر والتوزيع، 2008)، ص31.

(2) خالد جمال الجعارات، محمود الطبري، **مخاطر القياس المحاسبي وإنعكاسها في القوائم المالية إبان الأزمة المالية العالمية**، (بغداد: جامعة بغداد، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع والثلاثون،2013)، ص ص242-243.

8- يساعد على تحسين الشفافية في القوائم المالية ودعم الأسواق المالية، ويخفض من الفرص المتاحة لإدارة الأرباح خاصة في حالة توافر أسعار سوقية للأصول والإلتزامات محل التقييم[1].

9- توفر قاعدة ملاءمة للمستثمرين والمساهمين لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية بإضافة أسس جديدة للتنبؤ بالنتائج المستقبلية والتدفقات النقدية[2].

يستطيع الباحث إضافة مزايا أخرى للقيمة العادلة تتمثل في:

1- توفر معلومات أكثر ملاءمةً لترشيد واتخاذ القرارات.

2- تأخذ في الإعتبار التغيرات الحالية في أصول وخصوم المنشأة من خلال التغيرات في الأسعار.

3- تعكس الظروف الاقتصادية السوقية وقت القياس من خلال العرض والطلب.

4- تساعد في توفير معلومات تمكن من عملية المقارنة بين السنوات المختلفة وبين المنشأة والمنشآت المثيلة والتنبؤ بالمستقبل.

13/1/2- إنتقادات إستخدام القيمة العادلة

تتمثل إنتقادات استخدام القيمة العادلة في[3]:

1- لم تقدم برنامجاً متكاملاً للإعتراف والقياس والإفصاح المالي.

2- يتضمن تحديدها والإعتراف بها قدر كبير من عنصر التحيز الشخصي واتباع أسس قياس متباينة.

3- هنالك الكثير من الإستثمارات ليس لها أسعار سوقية ويعتمد قياسها على التكلفة التاريخية.

4- عدم موثوقية بعض تقديرات القيمة العادلة، بحيث يؤدي إلى إنخفاض ملاءمة المعلومات أو عدمها.

5- في حالة استخدام الخبراء أو المقدرين قد تختلف تقديراتهم، مما تفقد القيمة المقدَّرة الثقة والدقة المطلوبة.

6- قد تزيد تكاليف التقدير عن المنافع المرجوة منها.

7- قد يترتب على عمليات التقييم أعمال تلاعب، وذلك لتغطية بعض التجاوزات التي تحدث في نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.

كما أن هنالك إنتقادات أخرى للقيمة العادلة تتمثل في[4]:

1- يؤدي تطبيقها إلى تضخيم الأرباح في نهاية السنة المالية خاصة في حالة إرتفاع الأسعار.

2- إعتمادها على أسعار السوق في أغلب الأحيان، ونسبة للتذبذب الكبير في المستوى العام للأسعار من يوم لآخر فإن ذلك يؤدي إلى إتخاذ قرارات بناءً على معلومات غير ملاءمة.

---

(1) أحمد حلمي رضوان، **دور آليات الحوكمة في تحسين ملاءمة معلومات هيكل القياس الهرمي للقيمة العادلة بالتطبيق على البنوك السعودية**، (الرياض: معهد الإدارة العامة، مجلة الإدارة العامة، المجلد الثالث والخمسون، العدد الثالث، 2012)، ص422.

(2) سليمان سعيد، **القيمة العادلة ما لها وما عليها**، (عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2011)، ص2.

(3) نعيم سابا خوري، **القيمة العادلة والنمو الاقتصادي**، (عمان: جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، المؤتمر المهني العلمي السابع، 2006)، ص ص3،4.

(4) بوكساني رشيد وآخرون، **مبدأ التكلفة التاريخية بين الإنتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة** (الجزائر: المركز الجامعي الوادي، الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، 17-18 جانفي،2010)، ص10.

3- إرتباط مفهوم القيمة العادلة بالذاتية في تقييمها، مما يؤدي إلى فقدان القوائم المالية مصداقيتها.

4- عدم إتساق القيمة العادلة مع كثير من المبادئ والأسس المحاسبية.

5- في ظل الإعتماد على القيمة العادلة ومع التقلب المستمر للأسعار، فإن هذا يؤدي إلى زيادة مخاطرة الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات.

6- يؤدي الإعتماد عليها في إعداد القوائم المالية إلى فتح مجال للتلاعب بما يخدم مصالح الإدارة.

7- يتم الإعتراف ببعض الإيرادات والخسائر دون أن تكون هنالك عملية تبادل حقيقية.

8- يتطلب إعداد وعرض القوائم المالية فترة أطول قد يترتب عليه تأخير وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب، مما تفقد هذه المعلومات خاصية التوقيت الملائم[1].

9- تعتبر معقدة فيما يتعلق بالإستثمارات وذات طرق وقياس مختلفة، منها ما يتعلق برغبة المنشأة في الاحتفاظ بالإستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوعية تقدير القيمة العادلة[2].

يستطيع الباحث إضافة إنتقادات أخرى لاستخدام القيمة العادلة تتمثل في:

1- يؤدي تطبيقها على بعض عناصر القوائم المالية والبعض الآخر على أساس التكلفة التاريخية إلى بيانات غير متوافقة من حيث الوقت، وبالتالي ينتج عنها مقارنة غير حقيقية.

2- يتوقف تطبيقها على درجة كفاءة سوق الأوراق المالية، حيث أن كفاءة السوق تختلف من دولة لأخرى مما يؤدي إلى عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية للمقارنة بين الشركات الدولية.

3- إختلاف طريقة تقدير القيمة العادلة بين العناصر المختلفة في القوائم المالية، وذلك لأن القيمة العادلة تتضمن عدة طرق للقياس.

4- تتيح فرصة لإدارة الوحدة الاقتصادية بالتلاعب في القوائم المالية بما يخدم مصالحها.

5- عدم موثوقية معلوماتها في بعض الأحيان لعدم وجود أدلة موضوعية تستند عليها، كما أن أدلتها لا يمكن التثبت منها لأنها تتصف بعدم الثبات كالظروف السوقية وتقديرات الخبراء تحت ظروف معينة.

6- تعقيد تقديراتها في بعض الأحيان وزيادة التكلفة.

---

(1) بدوي إلياس، **مرجع سابق**، ص130.

(2) معتز أمين عبد الحميد، **أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيُّرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التامين الأردنية**، (عمان: جامعة عمان العربية للدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2008)، ص12.

2/2- المبحث الثاني

معايير المحاسبة والمراجعة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة

لم تخضع المحاسبة قبل عام 1930م لأي تنظيم مهني، حيث كانت السياسة المحاسبية المستخدمة في أي منشأة تعتبر من ضمن أسرارها، لذلك لم يكن بالإمكان إجراء المقارنة بين المنشآت المماثلة في مجال النشاط، أو لنفس المنشاة لفترات متعاقبة، وفي 1929م حدث الكساد الكبير الخاص بإنهيار سوق الأوراق المالية، ويرجع السبب في ذلك الكساد إلى قيام الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية باتخاذ قرارات معتمدة على قوائم مالية معدة وفقاً لأسس وطرق محاسبية مختلفة مما أفقد تلك القوائم المالية خاصية القابلية للمقارنة بين تلك المنشآت من قبل المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية، تتطلب هذا الأمر أن يكون هنلك معايير محاسبية تعتمد على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وتصدر من قبل جهات مهنية معترف بها، لتعد القوائم المالية على أسس وطرق محاسبية لها قابلية المقارنة وتكون ذات فائدة للفئات المختلفة من مستخدمي المعلومات المحاسبية[1].

1/2/2- تعريف معايير المحاسبة

1/1/2/2- تعريف المعيار

يقصد بالمعيار في اللغة المكيال أو المقياس كما جاء في لسان العرب المعيار من المكاييل وما عُيِّر[2] أي من المقاييس، وهو ما يجب أن يكون عليه الشئ[3].

عُرِّف المعيار عامة بأنَّه، مجموعة من القواعد تنظم الأداء السليم أو لقياس الأداء أو قياس طول أو حجم أو وزن شئ معين، ويعتبر المقياس أو الإتجاه أو الطريق المتفق عليه بين كافة الناس ودليلهم إلى الأداء أو الوصول إلى معرفة شئ ما وتحديده بدقة[4].

1/1/2/2- تعريف المعيار المحاسبي

عُرِّف بأنَّه، قياس متفق عليه يهدف إلى المعالجةالمناسبة لحاجة معينة ويعد مؤشراً عملياً للمحاسب، ويقلل من المرونة غير الضرورية ويقلل كذلك من خيارات الإدارة في التطبيق[5] ، وعُرِّف بأنَّه، قواعد قرار عامة تشتق من الأهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة والذي يوجه تطور الأساليب المحاسبية[6] ، وعُرِّف أيضاً بأنَّه، البيان الكتابي الذي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، ويحدد أسلوب

---

(1) حسن عبد الكريم سلوم، بتول محمد نوري، **دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية**، (عمان: المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة، 10-11نوفمبر، 2009)، ص16.

(2) إبن منظور، **لسان العرب**، الجزء الرابع من ش إلى ع، باب العين، مادة عير، (د. م: دار المعارف، د.ت)، ص 3187.

(3) عادل عاشور، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية**، (الجزائر: جامعة عمار ثليجي بالأغوط، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006)، ص46

(4) صلاح الدين فهمي، **مقارنة معايير المحاسبة الدولية – شرح- تحليل– نقد**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2000)، ص 102.

(5) رياض العبد الله، طلال الحجاوي، **الأبعاد الاقتصادية للمعايير المحاسبية ودورها في قياس وتوزيع الثروة للمجتمع**، (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلة العربية للإدارة، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، 2005م)، ص9.

(6) أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة – منظور التوافق الدولي**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005)، ص298.

القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب[1] ، كما عُرِّف بأنَّه، نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة أو مراجعة الحسابات[2] ، وعُرِّف بأنَّه، مجموعة من الإصدارات شبه الرسمية لتحديد طرق القياس والإفصاح والعرض المحاسبي[3]، وعُرِّف أيضاً بأنَّه، يعد بمثابة بيانات كتابية يصدرها جهاز أو هيئة تنظيمية محاسبية رسمية كانت أو مهنية تتناول تنظيم الأسلوب المناسب لتحديد وقياس وعرض عنصر محدد من عناصر القوائم المالية للوحدة الاقتصادية، وذلك لأغراض تحديد نتائج الأعمال وبيان المركز المالي لتلك الوحدة بدرجة مناسبة من الدقة والموضوعية[4] ، وعُرِّف بأنَّه، مجموعة من القواعد والنظم التي تحكم وتنظم عمل المحاسبة والمحاسبين، وذلك بتقييمها لقواعد عملية يلتزم بها المحاسبون في أداء عملهم المهني، والتي يتم حمايتها بمجموعة من الإجراءات العقابية في حالة الإلتزام بها[5].

يستنتج الباحث من تعاريف المعيار المحاسبي بأنَّه:

1- بيان كتابي يصدر من هيئة محاسبية رسمية أو مهنية.

2- يمثل قاعدة أو قانون يسترشد بها المحاسب لمعالجة عنصر محدد من عناصر القوائم المالية.

3- يشتق من أهداف ومفاهيم نظرية المحاسبة.

4- تختلف الدول في الإجراءات التي تتبعها في تنفيذ المبادئ المشتقة منها المعيار.

5- أن يكون مناسباً للظروف المحيطة بالمنشأة.

6- يقلل من المرونة غير الضرورية ويقلل من خيارات الإدارة.

7- يؤدي إلى تحديد نتائج الأعمال والمركز المالي للوحدة الاقتصادية بدقة وموضوعية.

8- يتم حمايته بمجموعة من الإجراءات العقابية في حالة الالتزام به.

يستطيع الباحث تعريف المعيار المحاسبي بأنَّه، قاعدة أو قانون يشتق من أهداف ومفاهيم نظرية المحاسبة، يصدر من هيئة محاسبية رسمية أو مهنية، ويسترشد به المحاسب لمعالجة حدث أو عنصر محدد من عناصر القوائم المالية التي تؤثر في المركز المالي للمنشأة ونتيجة أعمالها، ويقلل من المرونة غير الضرورية في خيارات الإدارة في التطبيق.

2/2/2- أهداف المعايير المحاسبية

تتمثل أهداف المعايير المحاسبية في[6]:

---

(1) شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، (الجزائر: دار الهومة، 2008)، ص15.

(2) حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008)، ص103.

(3) عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد، **نظرية المحاسبة**، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2009)، ص209.

(4) إسماعيل سهيل نجم، **دور المعايير المحاسبية في تعزيز أسواق المال**، (بغداد: جامعة بغداد: رسالة ماجستير غير منشورة، 2009)، ص24.

(5) محمد الأمين تاج الأصفياء، **نظرية المحاسبة في الأطر التقليدية الغربية**، (مدني: دار جامعة الجزيرة للطباعة والنشر، 2011)، ص111. ص111.

(6) أحمد هاشم أحمد، **المعايير المحاسبية في ظل النظام المصرفي المزدوج**، (الخرطوم: المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، أمانة البحوث والتوثيق، المنتدى المصرفي السادس والخمسون، يونيو 2005م).

1- الحرص على توفير معلومات ذات جودة عالية.

2- توحيد المعالجة المحاسبية.

3- التقليل من هيمنة إدارة المنشأة في توفير المعلومات.

4- توفير المعلومات بأقل تكلفة وبدون تكلفة للمستفيدين.

وهنالك أهداف أخرى للمعايير المحاسبية تتمثل في[1]:

1- الحد من إختلاف طرق وأساليب القياس المحاسبي، وبالتالي تقليل درجة الإختلاف في نتائج المعلومات المحاسبية.

2- تقديم الأسس للمحاسبين التي تمكنهم من أداء عملهم بإستقلالية ونزاهة، مما يزيد من مصداقية التقارير المالية.

3- تقديم المعلومات للمستخدمين عن الوضع المالي وأداء المنشأة، على أن تتصف تلك المعلومات بالوضوح والإتساق والملاءمة والمصداقية والقابلية للمقارنة.

4- تقديم قاعدة بيانات للحكومة تساعدها في التخطيط الضريبي وتنظيم المنشآت والتخطيط الاقتصادي الكلي.

5- توافر الحياد في إصدار المعلومات المحاسبية.

6- حماية حقوق أصحاب الملكية وكافة المستخدمين للمعلومات المحاسبية.

7- يساعد النقاش حول المعايير المحاسبية من تطوير النظريات المحاسبية.

يستطيع الباحث إضافة الأهداف التالية:

1- توفير معلومات محاسبية قابلة للمقارنة.

2- تقليل التباين في المعالجات المحاسبية بين الدول المختلفة.

3- توفير معلومات مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

4- السعي إلى حل المشكلات التي يواجهها المحاسب في الحياة العملية.

3/2/2- تعريف معايير المحاسبة الدولية

عُرِّفت بأنَّها، مجموعة من الأسس والضوابط والتوجيهات تستهدف معالجة موضوعات محاسبية عامة أو خاصة طبقاً للمبادئ والأعراف المحاسبية المتفق عليها والمقبولة قبولاً عاماً، والتي ينبغي الأخذ بها عند إعداد وعرض البيانات المحاسبية[2] ، وعُرِّفت بأنَّها، أدوات القياس المحاسبية المستخدمة في مجال

---

(1) عبد الله إبراهيم عثمان، **إطار علمي لتقويم إستخدام المدخلين المعياري والإيجابي في تحليل دوافع الإدارة تجاه إختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة وبناء المعايير المحاسبية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2009)، ص ص130،131.

(2) علي محمود عبد الرحيم، **التقييم المحاسبي للأصول الثابتة في الشركات المساهمة الكويتية ومدى ملاءمتها لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية**، (الكويت: جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد الخامس، العدد الأول،1997م)،ص57.

القياس والإفصاح والتقييم المحاسبي، وهي تحظى بقبول عام عند معظم الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية[1].

يستنتج الباحث من تعاريف معايير المحاسبة الدولية بأنَّها:

1- مجموعة توجيهات تهدف إلى معالجة موضوعات محاسبية معينة.

2- تتبع لمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في المعالجات المحاسبية.

3- تحظى بقبول الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية.

يستطيع الباحث تعريف معايير المحاسبة الدولية بأنَّها، أسس وتوجيهات تهدف إلى تقليل التباين في المعالجات المحاسبية بين مختلف الدول وفق قواعد محاسبية متعارف عليها لإنتاج معلومات ذات جودة عالية، وتحظى بالقبول العام من كافة مستخدمي المعلومات المحاسبية.

4/2/2- دوافع إصدار المعايير المحاسبية الدولية

تتمثل دوافع إصدار المعايير المحاسبية الدولية في[2]:

أ- التباين في الوسائل والإجراءات المحاسبية المستخدمة في الدول المختلفة.

ب- إهتمام المنظمات المهنية بتحقيق أكبر قدر من التناسق والتجانس في الطرق والأساليب المحاسبية بين الدول المختلفة.

ج- زيادة حجم التجارة الدولية والإستثمار الدولي بواسطة الشركات متعددة الجنسيات ساهم في إيجاد معايير محاسبية للتعامل بها بين الدول.

د- رغبة المستثمرين والشركات والتكتلات الدولية في تطوير نظم المحاسبة لتتوافق والتغيُّرات الدولية الحديثة.

هـ- الإستخدام المتزايد للشركات متعددة الجنسيات للمعايير الدولية وتخليها عن المعايير المحلية.

و- تطور الأسواق واندماج الشركات أثَّر بصورة كبيرة على تنظيم المؤسسات، وهذا يتطلب نشر معلومات محاسبية وقوائم مالية لتوضيح وضعيتها المالية، مما أدى إلى تبني المعايير الدولية.

يستطيع الباحث إضافة دوافع أخرى لإصدار المعايير المحاسبية الدولية تتمثل في:

1- التباين في المعالجات المحاسبية بين الدول المختلفة لعناصر القوائم المالية قياساً وإفصاحاً.

2- الحاجة إلى توفير معلومات محاسبية قابلة للمقارنة دولياً.

3- الحاجة إلى توفير معلومات محاسبية تتصف بالجودة العالية وتكون مفيدة لمستخدميها.

4- السعي إلى مواكبة المحاسبة للتطورات في المجالات الاقتصادية المختلفة.

5/2/2- أهداف معايير المحاسبة الدولية

تتمثل أهداف معايير المحاسبة الدولية في[3]:

---

(1) محمود محمد عبد ربه، **المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق**، (القاهرة: د.ن، 2005)، ص48.

(2) أمين السيد احمد لطفي، **المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال**، **(**الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005**)**، ص 14.

(3) يوسف محمود جربوع، سالم عبدالله حلس، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية**، (عمان: مؤسسة الوراق، 2002)، ص2.

1- إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الإسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالمياً .

2- العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.

3- نشر المحاسبة بصفة عامة والمساعدة على وضع القوائم والتقارير المالية للمنشآت الدولية وفق أسس موحدة ومعيارية متفق عليها بما يؤدي إلى تسهيل إعدادها وتحسين عملية المقارنة المحاسبية مما يؤدي إلى تحسين وزيادة كفاءة الحصول على المعلومات التي تهم المستفيدين من القوائم والتقارير المالية للمنشآت الدولية[1].

يستطيع الباحث إضافة أهداف أخرى للمعايير المحاسبية تتمثل في:

1- تحسين القواعد والأسس المحاسبية لتحظى بالقبول العام والتطبيق على المستوى الدولي.

2-إنتاج معلومات محاسبية مفيدة وذات جودة عالية ويمكن مقارنتها عالمياً .

3- الإفصاح عن المعلومات المالية في التقارير والقوائم المالية بحيث تكون مفيدة للمستخدمين.

4- الإفصاح في التقارير والقوائم المالية عن المعلومات غير المالية ذات الفائدة العامة.

6/2/2- أهمية معايير المحاسبة الدولية

تعتبر معايير المحاسبة الدولية دليل إسترشاد يستعين بها المحاسب في معالجة الأحداث أو العمليات وكيفية عرضها في القوائم المالية، كما تعتبر ذات أهمية لأي سياسة محاسبية مطبقة في مجتمع ما، بل للمجتمع ككل ويرجع ذلك إلى أن غياب مثل هذه المعايير يمكن أن يؤدي إلى صعوبة عملية اتخاذ القرار أو الخطأ فيه وتعقيد عملية اتخاذ القرارات، وتتمثل أهمية وجود المعايير المحاسبية في[2]:

أ- تتميز القوائم المالية المعدة وفقاً لها بالمصداقية والجودة والقبول العام.

ب- تسهيل مقارنة القوائم المالية، مما يؤدي إلى زيادة الثقة لدي المتعاملين في الأسواق المالية.

ج- إلتزام المحاسبين والمراجعين بها يعمل على تقليل الفروق في الممارسات المحاسبية المختلفة.

د- تنشيط المنافسة بين الشركات المدرجة في الأسواق المالية من خلال تبنيها هذه المعايير، مما يؤدي إلى الإفصاح في بيانات القوائم المالية.

ج- توفير نظام متكامل للمعلومات يربط نشاط الشركة الأم بالفروع التابعة لها.

هـ- تسهيل أعمال الضرائب من خلال تطبيق معايير الإعتراف بالإيرادات والنفقات.

كما أن هناك أهمية أخرى للمعايير المحاسبية تتمثل في[3]:

أ- قابلية القوائم المالية التي تعد في دول مختلفة للمقارنة، وبذلك يمكن من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

---

(1) محمد عصام الدين زايد، **مرجع سابق**، ص31.

(2) أمين السيد احمد لطفي، **المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، مرجع سابق**، ص21.

(3) مصطفى أحمد فؤاد هديب، **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على زيادة الاستثمارات الأجنبية**، (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، المجلة العلمية، العدد الأربعون، 2006م)، ص167.

ب- تسهيل إعداد القوائم المالية الموحدة للشركات التابعة والأجنبية.

ج- سهولة قيد الشركات في بورصة الأوراق المالية الأجنبية.

د- تحسين عملية اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات متعددة الجنسيات.

هـ- إستفادة أسواق الأوراق المالية في الدول النامية "الأسواق الناشئة" من زيادة متطلبات الإفصاح المحاسبي وبالتالي إستفادة المستثمر المحلي والأجنبي.

يستطيع الباحث إضافة أهمية أخرى للمعايير المحاسبية تتمثل في:

1- توحيد المعالجات المحاسبية للأحداث والعمليات المالية.

2- تيسير فهم القوائم المالية من قبل المستخدم العادي، مما يؤدي إلى ترشيد القرارات.

3- توفير معلومات محاسبية عالية الجودة يزيد من كفاءة أسواق الأوراق المالية.

4- مساعدة الجهات الحكومية المختلفة من التخطيط الاقتصادي السليم، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

7/2/2- خصائص معايير المحاسبة الدولية

تتمثل خصائص المعايير المحاسبية الدولية في[1]:

1- القدرة على تحقيق الإجماع خاصة بعد توسيع هيئة المعايير المحاسبية الإستشارية وإعداد المعايير لتشمل كل الأطراف المهتمة بها.

2- قوة التطبيق التي إكتسبتها بعد التوفيق بين التباين الذي يميز الممارسات المحاسبية الوطنية في المواضيع التي يكون مجالاً للمعايير.

3- المرونة من خلال الحلول التي تقدمها وتحظى بقبول جميع المستخدمين.

4- غير إجبارية التطبيق لأنها لا تكتسب الصفة التنظيمية أو القانونية.

يستطيع الباحث إضافة خصائص أخرى للمعايير المحاسبية تتمثل في:

1- الشمول لكافة المعالجات المحاسبية التي تحدث في الوحدات الاقتصادية.

2- الوضوح والقابلية للفهم لأنها تقدم تفسيرات للمعالجات المعقدة مما يسهل فهمها.

3- القابلية للتطبيق في مختلف بيئات الأعمال.

8/2/2- معايير المحاسبة والمراجعة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة

يعرض الباحث بعض معايير المحاسبة والمراجعة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة من خلال:

1/8/2/2- معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة

تعتبر القيمة العادلة ذات فائدة إذا كانت لها قوة تقديرية لقيمة الأسهم السوقية للمنشأة، وحتى يتحقق ذلك لابد أن تقدم هذه القيمة المحاسبية معلومات ملاءمة للمستثمرين لتقييم المنشأة، وأن تكون هذه القيمة مقاسة بشكل موثوق، وعلى المنشأة أن تتبنى باستمرار تقييم نشاطها وعملياتها في ضوء تحركات أسعار

(1) مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، (الجزائر: جامعة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2004)، ص134.

السوق، سواء أكانت مدخلات أم مخرجات لهذه الأنشطة والعمليات، وبالتالي ظهر توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة بأنه حتى ولو لم يكن هناك مقدرة على تحديد القيمة العادلة لأي بند ليتم الإعتراف به في القوائم المالية أو الإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة، فإنه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات أخرى قد تكون مفيدة في تحديد القيمة العادلة للبند موضوع القياس[1]، وقد تناولت العديد من معايير المحاسبة الدولية قياس القيمة العادلة، وسوف يعرض الباحث جزء منها.

1- المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) IAS: الممتلكات والتجهيزات والمعدات

أصدر المعيار في 1982م، وتم إجراء تعديلات عديدة عليه كجزء من مشروع مقارنة البيانات المالية وتحسينها، وكان ذلك في الأعوام 1993، 1998، 2004م، حيث يصبح المعيار نافذ المفعول إبتداءً من أول يناير 2005 أو ما بعد هذا التاريخ[2].

أ. هدف المعيار

هدف المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة (العقارات، الآلات والمعدات، والأثاث وغيرها) ويشمل ذلك[3]:

1- توقيت الإعتراف بالأصول وتسجيلها بالدفاتر.

2- تحديد القيم الدفترية المعدلة للأصل باستخدام نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم.

3- تحديد أعباء الإهلاك وخسائر إنخفاض قيمة الأصل التي يعترف بها فيما يتعلق بتلك الأصل.

4- متطلبات الإفصاح.

ب. نطاق المعيار

يطبق في المحاسبة عن الأصول الثابتة إلا إذا تطلب أو سمح معيار محاسبي آخر بمعالجة محاسبية مختلفة، ولا يطبق على[4]:

1- الأصول غير المتداولة المحازة بغرض البيع.

2- الأصول البيولوجية المتعلقة بالنشاط الزراعي.

3- حقول التعدين واحتياطي التعدين.

4- الموارد غير المتجددة المماثلة.

---

(1) Barth, Marry E. and Landsman, Wayne R., **Fundamental Issues Related To Using Fair Value Accounting For Financial Reporting**, Accounting Horizons, vol. 9 (4), Dec 1995. P79.

(2) International Accounting Standards Committee, **International Accounting Standards**, London, 2004, p938.

(3) هيني فان جريوننج، **معايير التقارير المالية – دليل التطبيق**، ترجمة طارق عبد العال حماد، (القاهرة: الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، 2006)، ص201.

(4) طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية – عرض القوائم المالية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006)، ص654.

كما يطبق على الأصول الثابتة والتي عُرِّفت بأنَّها، أصول ملموسة تستخدم في عمليات المنشأة التشغيلية، ولها عمر إنتاجي محدد يمتد لأكثر من فترة محاسبية[1]، والمستخدمة لتطوير أو صيانة النشاطات أو الأصول أعلاه.

ج. طرق القياس في المعيار

على المنشأة أن تختار نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم كسياسة محاسبية تقوم بتطبيقها على فئة كاملة من الممتلكات والمصانع والمعدات، بعد الإعتراف ببند الممتلكات والمصانع والمعدات بأنه أصل يتم تسجيله بسعر التكلفة مطروحاً منه أي إستهلاك متراكم أو خسائر متراكمة لإنخفاض القيمة، وبعد الإعتراف الأولي بالأصل يظهر بند الممتلكات والمصانع والمعدات بمبلغ إعادة التقويم التي تساوي القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم ناقصاً أي إستهلاك متراكم أو خسائر لاحقة متراكمة في إنخفاض القيمة، وأن تتم إعادة التقييم على أساس منتظم بشكل لا تختلف القيمة المرحلة بصورة جوهرية عن تلك التي يمكن أن تتحدد باستخدام القيمة العادلة في الميزانية العمومية، وعندما تزداد القيمة المرحلة للأصل نتيجة لإعادة التقييم تضاف الزيادة إلى حقوق الملكية تحت بند فائض إعادة التقييم، ويتم الإعتراف بزيادة إعادة التقييم كدخل في حدود ما اعترف به كمصروف سابقاً نتيجة الإنخفاض في إعادة التقييم لنفس الأصل، وعند تخفيض قيمة الأصل المرحلة نتيجة لإعادة التقييم يتم الإعتراف بالتخفيض كمصروف، على أن يتم تحميل أي تخفيض إعادة تقييم إلى فائض إعادة التقييم المتعلقة به في الحدود التي لا يتجاوز فيها التخفيض المبلغ المحتفظ به في فائض إعادة التقييم[2].

د. مكاسب وخسائر إعادة التقييم

يتم معالجة الزيادة كرصيد دائن مباشرة في حقوق الملكية تحت مسمى فائض إعادة التقييم، وفي حالة الخسارة تظهر في حساب الأرباح والخسائر أو قائمة الدخل[3].

هـ. متطلبات الإفصاح عن إستخدام القيمة العادلة

تتمثل متطلبات الإفصاح في حالة إستخدام القيمة العادلة في[4]:

1- تاريخ تنفيذ إعادة التقييم.

2- مدى مشاركة خبير مثمن مستقل في التقييم.

3- الأساس المستخدم لإعادة التقييم.

4- مدى تحديد القيمة العادلة من خلال أسعار السوق النشطة أو سوق حالي وفق بنود تجارية أو إستخدام أساليب تقييم أخرى.

---

(1) Wild, J. John, **Financial Accounting- Information for Decisions**, Third Edition, McGraw – Hill Company, New York, 2005, p310.

(2) عمر محمد مسلم، **قياس مدى تحقق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي**، (عمان: جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010)، ص ص36-37.

(3) http**: www.kantakji.com/accounting** 2015/6/3 محمد خالد المهايني، جمعية المحاسبين القانونيين السورية

(4) International Accounting Standards Committee, **Op. Cit**, p827.

5- القيمة الدفترية المعدلة التي كان من المحتمل الإعتراف بها لو أن الأصل قد تم تسجيله على أساس نموذج التكلفة التاريخية.

6- فائض إعادة التقييم.

يرى الباحث أن هذا المعيار قد سمح للإدارة الإختيار بين استخدام التكلفة التاريخية أو إعادة تقييم الأصول الثابتة، لكن وجود بدائل القياس المحاسبي يؤدي إلى نتائج مختلفة من منشأة للأخرى مما لا يمكن من مقارنة البيانات المالية للمنشآت المشابهة، وبالتالي عدم مساعدة مستخدم المعلومات المحاسبية في اختيار البديل الأفضل، وقد نص المعيار على معالجة مكاسب وخسائر إعادة التقييم المتمثلة في الزيادة بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة في حقوق الملكية بالمركز المالي والخسارة في قائمة الدخل.

2- المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS(32 الأدوات المالية: العرض والإفصاح

أُصدر المعيار في عام 1995م، وتم إجراء تعديلات عديدة عليه في الأعوام 1998، 2003، 2004م، 2005م، وأخيراً في عام 2006م تحت المسمى الجديد معيار التقرير المالي رقم(7)، والذي يطبق إعتباراً من 2007/1/1 [(1)].

أ. هدف المعيار

هدف المعيار المحاسبي الدولي رقم(32) إلى تأسيس مبادئ لعرض الأدوات المالية كإلتزامات وحقوق ملكية لعملية تقلص الأصول المالية والإلتزامات المالية، وتطبق لتصنيف الأدوات المالية من وجهة نظر المصدر من خلال الأصول والإلتزامات المالية وحقوق الملكية، وتصنيف الفائدة وأرباح الأسهم والظروف التي يتم فيها إجراء مقاصة بين الأصول المالية والإلتزامات المالية[(2)].

ب. نطاق المعيار

يتم تطبيق المعيار عن العرض والإفصاح عن المعلومات الخاصة بكافة أنواع الأدوات المالية ما عدا[(3)]:

1- الحصص في الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.

2- حقوق والتزامات الموظفين بموجب خطط منافع الموظفين.

3- عقود الدراسة الطارئة في إندماج الأعمال بالشراء، وينطبق هذا الإعفاء على المنشأة المشترية فقط.

4- عقود التأمين.

5- الأدوات المالية التي تشتمل على ميزة إشتراك إختيارية.

6- الأدوات المالية والعقود والإلتزامات بموجب معاملات الدفع على أساس الأسهم.

---

(1) منصور فيحان دعسان المطيري، **مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية**، (عمان: جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011)، ص23.

(2) مصطفى حميدان حسن حميدان، **مدى إلتزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية**، (عمان: جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010)، ص55.

(3) **المرجع السابق**، ص56.

ج. قياس القيمة العادلة

بيَّن المعيار أسس قياس القيمة العادلة على النحو التالي[1]:

1- إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشطة وذات سيولة فإن سعر السوق المعروض للأداة هو أفضل دليل على القيمة العادلة، حيث أن سعر السوق المناسب هو:

أ- سعر العرض الحالي لأصل محتفظ به أو إلتزام سيتم إصداره.

ب- سعر الطلب لأصل سيتم إمتلاكه أو إلتزام محتفظ به من قبل.

ج- سعر آخر عملية حيث يمثل السعر في هذه الحالة عدم توفر معلومات عن الأسعار الحالية، شريطة عدم حدوث تغيُّر كبير في الظروف الاقتصادية بين تاريخ آخر عملية وتاريخ تقديم التقرير المالي.

2- إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشط أو غير منظم بشكل جيد أو كان حجم التداول قليل نسبة إلى عدد الوحدات من الأدوات المالية المراد تقييمها، أو في حالة عدم وجود سعر سوقي معروض فيمكن اللجوء إلى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية، ومن هذه الوسائل:

أ- القيمة السوقية الجارية لأداة مالية مشابهة جوهرياً للأداة المراد تقييمها.

ب- تحديد خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساوٍ لمعدل الفائدة السائد في السوق لأدوات مالية مشابهة لها بشكل جوهري ولها نفس الشروط والخصائص.

ج- استخدام نماذج تسعير الخيارات.

3- إذا كانت الأداة غير متداولة في سوق مالي منظم، فإنه يفضل عدم تحديد مبلغ مالي معين لقياس القيمة العادلة، وإنما تحديد مدى معين يعتقد وبشكل معقول أن تقع القيمة العادلة ضمنه.

4- عند عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة بموثوقية، فإنه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأدوات المالية المراد تقييمها، بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية، ودرجة التأكد منها وذلك لمساعدتهم على عمل تقديراتهم الخاصة لتحديد القيمة العادلة.

د. الإفصاح عن القيمة العادلة

نص المعيار المحاسبي الدولي رقم(32) على الإفصاح عن القيمة العادلة في[2]:

1- الطرق والإفتراضات التي تمت على أساسها تقدير القيم العادلة للإستثمارات في الأسهم والسندات.

2- طريقة معالجة المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيُّرات في القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية.

---

(1) رضا إبراهيم صالح، **مرجع سابق**، ص26.

(2) محمد محمود بشايرة، **تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الأردنية طبقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية**، (بغداد: جامعة بغداد، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع والعشرون، 2010)، ص12.

3- المكاسب والخسائر المحققة الناتجة عن التغيُّرات في القيمة العادلة للأصول المالية وخاصة الأوراق المالية المتوفرة للمتاجرة.

4- فيما يتعلق بالأوراق المالية المتوفرة للبيع، فإن الأرباح والخسائر الناتجة عن بيعها والمعترف بها في حساب الأرباح والخسائر لابد أن يتم عرضها بشكل منفصل عن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم هذه الأصول بالقيمة العادلة.

5- المكاسب والخسائر غير المحققة من بيع الإستثمارات في الأوراق المالية في قائمة الدخل.

6- طبيعة ومبلغ أي خسارة من الهبوط غير المؤقت في قيمة الإستثمارات.

7- المشتقات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة وتحديد ما هو المشتق ونوع الإستثمار.

8- الإلتزامات المالية وما إذا كانت تجارية أو غير تجارية لأجل تمييز ما يقاس منها بالقيمة العادلة.

9- الإستثمارات التي تم قياسها بالتكلفة ولم يكن بالإستطاعة قياسها بالقيمة العادلة.

يتضح للباحث أن هذا المعيار ركز في قياس القيمة العادلة للأدوات المالية على درجة كفاءة السوق، حيث تعتبر الأسعار المعلنة في سوق نشط أفضل قياس للقيمة العادلة، أما في حالة السوق غير النشط تعتبر القيمة السوقية لأداة مشابهة بمثابة القيمة العادلة، وفي حالة أن الأداة غير متداول في سوق مالي يتم استخدام أساليب تقييم داخلية من قبل الإدارة، وهذا يؤدي إلي قياس غير موثوق فيه.

3- المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) IAS: الأدوات المالية: الإعتراف والقياس

أُصدر المعيار في عام 1999م، ويسري على الفترات البادئة في يناير2001م، إستكمالاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (32) المتعلق بعرض الأدوات المالية، وقد تم إجراء تعديلات عديدة عليه في الأعوام 2004، 2008م.

أ. هدف المعيار

يتمثل هدف المعيار في[1]:

1- وضع مبادئ الإعتراف والقياس للموجودات والمطلوبات المالية وبعض عقود الإيجار.

2- قياس كافة الموجودات والمطلوبات في الميزانية بالقيمة العادلة مع الإعتراف بكافة التغيُّرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل.

3- تحديد مبادئ الإعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية في البيانات المالية لمشاريع الأعمال وقياسها والإفصاح عنها[2].

ب. نطاق المعيار

يتمثل نطاق تطبيق المعيار في[3]:

1- إستخدام القيم العادلة في محاسبة الأدوات المالية لكافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

---

(1) هيثم مصطفى السعافين، **معيار المحاسبة الدولي رقم (39)**، (عمان: د.ن، 2004)، ص5.

(2) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، (عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2005)، ص5.

(3) نعيم حسين دهمش، **إتجاه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة، مرجع سابق**، ص25.

2- الأوراق المالية للدين والأوراق المالية لحقوق الملكية والموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة والمتاحة للبيع.

3- مشتقات معينة مندمجة في الأدوات غير المشتقة (عادة لا يتم الإعتراف بها حالياً).

4- أدوات مالية غير مشتقة تحتوي على أدوات مالية مندمجة لا يمكن فصلها بشكل موثوق من الأداة غير المشتقة (تقاس حالياً بشكل عام بمقدار التكلفة المطفأة).

5- موجودات ومطلوبات غير مشتقة عرضة للتقلبات في مجتمع التحوط لها من قبل أدوات مشتقة.

6- قروض مشتراه وذمم مدينة لا يحددها المشروع على أنها محتفظ بها لحين الإستحقاق (يتم الإبلاغ عنها حالياً بشكل عام بمقدار التكلفة).

ج. قياس الأصول المالية ومعالجة المكاسب والخسائر

وفق هذا المعيار يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية في المركز المالي بما في ذلك كافة المشتقات، ويتم مبدئياً قياسها بمقدار التكلفة التي هي القيمة العادلة للعوض المعطي أو المستلم لإمتلاك الأصل المالي أو المطلوب، بالإضافة إلى مكاسب وخسائر تحوطية معينة[1].

يتم تقسيم الأصول المالية إلى أربع فئات ويتحدد القياس اللاحق لها حسب الفئة وهي[2]:

1- الأصول المالية المقتناة بغرض المتاجرة: أوراق مالية للديون المشتراة بنية إدارتها بشكل فعال وبيعها بهدف الربح في فترة قصيرة، وهي أصول جارية وتظهر بالقيمة العادلة عند إعداد كل قائمة مركز مالي، ويتم إظهار المكاسب والخسائر غير المتحققة أو المتحققة الناتجة منها في صافي الدخل، وتسجل دخل الفائدة في الأوارق المالية لأغراض المتاجرة المحتفظ بها بصفة دين كلما تم إكتسابها[3].

2- الأصول المالية المتاحة للبيع: الأوراق المالية للديون التي لا تعد كأوراق مالية لأغراض المتاجرة أو محتفظ بها لحين موعد سدادها، وتصنف بين الأصول الجارية وغير الجارية حسب موعد سدادها أو نية الإدارة فيما يتعلق ببيعها، وتظهر بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي، وتظهر التغيُّرات في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية في قائمة المركز المالي[4].

3- الأوراق المالية المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق: تتمثل في أوراق الدين (السندات) التي لها موعد إستحقاق ثابت وقيمة ثابتة، ولا تشمل الأسهم العادية لكونها لا يوجد لها تاريخ إستحقاق ثابت كما أن قيمتها عند البيع يمكن أن تتغير حسب الأسعار في السوق، ولكن يمكن أن يدخل ضمنها بعض الأسهم الممتازة التي يكون لها استحقاق معين وقيمة ثابتة[5]، وهي الأوراق التي يكون للمستثمر القدرة والنية على

---

(1)طلال عبد الحسن الكسار، **المحاسبة المتقدمة باتجاهات حديثة**، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،2010)،ص22.

(2) محمد محمود بشايرة، **مرجع سابق**، ص11.

(3) Dyckman, Thomas R. & Davis, Charles J. **International Accounting**, McGraw – Hill, USA. 2001. P649.

(4) Larson , K.D & Wild ,John J, **Fundamental Accounting Principles**, Mc Grew - Hill, Irwin ,2005, P430.

(5) ظاهر شاهر القشي، **السياسة المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) في الشركات المساهمة الأردنية**، (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلة العربية للإدارة، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، 2007)، ص94.

الإحتفاظ بها لحين موعد سدادها، وقد تكون أصول جارية قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، وتظهر الأوراق المالية قصيرة وطويلة الأجل المحتفظ بها لحين الإستحقاق في قائمة المركز المالي بالتكلفة المستهلكة[1].

4- القروض والذمم المدينة التي تمنحها المنشأة للغير: تعبر عن أصول مالية غير مشتقة ذات تاريخ سداد محدد أو قابل للتحديد وغير متداولة في سوق كفء، وتقاس بالقيمة العادلة عند الإعتراف الأولي، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة المستهلكة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

د. متطلبات الإفصاح في المعيار

يلتزم بالإفصاح والعرض الوارد في المعيار المحاسبي رقم(32) الأدوات المالية: الإفصاح بالإضافة لسياسات إدارة المخاطر والقيمة العادلة المستخدمة في التسوية وأسباب إجراء المقاصة بين الأصل والإلتزام المالي.

هـ. محددات المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)

تتمثل محددات هذا المعيار في[2]:

1- عند قيام الشركة بنقل أو بيع موجود مالي من مجموعة الإستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق قبل إستحقاقه، لا يحق لها أن تصنف بقية الموجودات المالية من نفس الصنف مرة أخرى ضمن نفس التصنيف لمدة عامين.

2- النقل من مجموعة المتاجرة إلى أي مجموعة أخرى ممنوعة.

3- عدم جواز النقل إلى فئة المتاجرة إلا في حالة وجود دليل على إمكانية تحقيق ربح فعلي في فترة قصيرة تبرر عملية النقل.

يرى الباحث أن هذا المعيار قد قسم الأصول المالية إلى عدة أنواع بهدف توفير المزيد من الإفصاح في القوائم المالية، كما وضع محددات لنقل الموجودات المالية من فئة إلى أخرى حتى لا تقوم الإدارة بالتلاعب في عملية التصنيف بهدف التأثير على القوائم المالية، لأن كل فئة تختلف عملية قياسها عن الفئة الأخرى وكذلك معالجة المكاسب والخسائر الناتجة عنها.

4- المعيار المحاسبي الدولي رقم(40)IAS: الممتلكات الإستثمارية

أُصدر المعيار في يناير 2001.

أ. هدف المعيار

هدف المعيار المحاسبي الدولي رقم (40) إلى وصف المعالجة المحاسبية للإستثمارات العقارية من حيث الإعتراف والقياس اللاحق لها بعد الإعتراف الأولي ومتطلبات الإفصاح الخاصة بها[3].

---

(1) Wild , John J & Subramanian K.R, **Financial Statement Analysis**, McGraw – Hill , New York. 2007, P240.

(2) حازم الخطيب، ظاهر شاهر القشي، **توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد**، (عمان: جامعة الزيتونة، عمادة البحث العلمي، مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2004)، ص21.

(3) روحي وجدي عبد الفتاح، **مرجع سابق** ، ص11.

ب. نطاق المعيار

يتمثل نطاق تطبيق المعيار في[1]:

1- الإعتراف بالإستثمارات العقارية وقياسها والإفصاح عنها.

2- الإستثمارات العقارية المحتفظ بها بموجب عقد إيجار تمويلي بالنسبة للمستأجر وعلى قياس الإستثمارات العقارية المؤجرة بموجب عقد إيجار تشغيلي بالنسبة للمؤجر.

ج. قياس الممتلكات الإستثمارية

يقاس الإستثمار العقاري مبدئياً بالتكلفة، ويتم إدراج تكاليف المعاملات في القياس المبدئي، أما في القياس اللاحق، على المنشأة أن تختار بين نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة ليكون سياستها المحاسبية، وعليها أن تطبق هذه السياسة على كل إستثماراتها العقارية، كما ينص على ضرورة أن تقوم كل المنشآت بتقرير القيمة العادلة للإستثمار العقاري من أجل غرض القياس (نموذج القيمة العادلة) أو الإفصاح (نموذج التكلفة)، ويفضل أن تقرر المنشأة القيمة العادلة ولكنها غير ملزمة للإستثمارات العقارية على أساس عملية تثمين يقوم بها مثمن مستقل يحمل مؤهلات مهنية معترف بها ومناسبة ويتمتع بخبرة حديثة بالإستثمار العقاري موضع التثمين[2].

د. متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة

تتمثل متطلبات الإفصاح عن الممتلكات العقارية في[3]:

1- ما إذا كانت المنشأة تطبق أساس القيمة العادلة أو التكلفة.

2- القواعد المطبقة من المنشأة في التفرقة بين الإستثمار العقاري والعقارات الأخرى.

3- الطرق والإفتراضات الهامة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للإستثمار العقاري.

4- مدي الإعتماد على مقيِّم مستقل في تقدير القيمة العادلة.

5- صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تسويات القيمة العادلة.

6- تفسير أسباب عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بصورة يعتمد عليها بالإضافة إلى حدود التقديرات المحتملة للقيمة العادلة إن أمكن، وذلك في حالة الإعتماد علي أساس التكلفة.

يرى الباحث أن سماح المعيار للإدارة الإختيار بين أن تتبع القيمة العادلة أو نموذج التكلفة في القياس اللاحق للإعتراف المبدئي يؤدي إلى تباين المعلومات المحاسبية بين المنشآت المثيلة، وبالتالي لا يمكن مقارنة هذه المعلومات وهذا يقلل من جودة المعلومات المحاسبية.

---

(1) محمد إسحق عبد الله، **الإفصاح المحاسبي وأثره على توظيف الأموال في الإستثمارات ذات المخاطر العالية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2013)، ص203.

(2) طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الرابع – قياس بنود الميزانية وقائمة الدخل (1)**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008)، ص ص196-197.

(3) International Accounting Standards Board Committee Foundation, **IAS 40, Investment Property**, London, UK, 2009, Par 78.

5- المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS(41: الزراعة

أ. هدف المعيار

هدف المعيار المحاسبي الدولي رقم (41) إلى بيان المعالجة المحاسبية وعرض البيانات المالية المتعلقة بالنشاط الزراعى والإفصاح المتعلق به، صدر في عام 2000 ، ويطبق إبتداءًمن عام 2003.

ب. نطاق المعيار

يتم تطبيق المعيار على الأصول البيولوجية الحيوانية والنباتية، ولا يطبق على الأراضي والموجودات غير الملموسة المتعلقة بالنشاط الزراعي[1].

ج. القياس والإعتراف

يتم قياس الأصل البيولوجي عند الإعتراف المبدئي في تاريخ كل ميزانية عمومية بمقدار قيمته العادلة مخصوما منها تكاليف المقدرة عند نقطة البيع، ويقاس المنتج الزراعي المحصود من الأصل البيولوجي بمقدار قيمته العادلة مخصوماً منها التكاليف المقدرة للبيع عن نقطة الحصاد[2].

د. معالجة الأرباح والخسائر

تسجل التغيُّرات في القيمة العادلة للأصول البيولوجية كخسائر أو أرباح في قائمة الدخل خلال الفترة التي حدثت فيها، وتعتبر المنح الحكومية غير المشروطة المرتبطة بالأصول البيولوجية والمقيمة بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف نقطة البيع دخلاً يتم الإعتراف به عندما تصبح مستحقة القبض، أما إذا كانت هذه المنح مشروطة فلا يتم الإعتراف بها إلا بعد تلبية شروطها.

هـ. متطلبات الإفصاح في المعيار

تتمثل متطلبات الإفصاح في القوائم المالية في[3]:

1- وصف كمي ونوعي وتقييم لكل مجموعة من الأصول البيولوجية التي تمتلكها المنشأة في بداية ونهاية السنة، وانتاجها من المنتجات الزراعية خلال السنة.

2- الأساليب والطرق المعتمدة في تحديد القيمة العادلة للأصول البيولوجية والإنتاج الزراعي وقت الحصاد.

3- إجمال القيمة الدفترية والإستهلاكات المتراكمة للأصول البيولوجية.

4- طبيعة المنح الحكومية المعترف بها والشروط المرفقة والإنخفاض المتوقع في مستوى الدعم الحكومي.

---

(1) رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الإستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، (الجزائر: جامعة تبسة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011)، ص131.

(2) هوام جمعة، حديدي آدم، **أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية**، (اسطنبول: المؤتمر العلمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي، 9-11 سبتمبر، 2013)، ص18.

(3) محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعملية**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص421.

يتضح للباحث أن هذا المعيار قد حدد قياس الأصول البيولوجية والمنتجات الزراعية بالقيمة العادلة في تاريخ القياس المبدئي وعند إعداد القوائم المالية في الفترات اللاحقة ولم يسمح بأي معالجة بديلة أو خيار للإدارة، وهذا يؤدي إلى توحيد نتائج القياس بين الفترات المختلفة وبين المنشأة والمنشآت المثيلة مما يوفر معلومات محاسبية قابلة للمقارنة وتمتع بدرجة عالية من الجودة.

2/8/2/2- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

أُصدرت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (**IFRS**) أو ما يعرف أحياناً بمعايير الإبلاغ المالي الدولية إبتداءً من العام 2001م بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية لتحل بتسميتها الجديدة محل معايير المحاسبة الدولية (IAS) الصادرة من مجلس أمناء لجنة معايير المحاسبة الدولية، والتي أصبحت تطبق في الشركات المدرجة في الأسواق المالية العالمية لإرتباطها بالإستثمار الدولي والحصول على التمويل، كما يحتمل أن يصل تأثيرها إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة.

1- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم(7) IFRS الأدوات المالية: الإفصاحات

أصدر المعيار في أغسطس 2005م، وذلك لحاجة مستخدمي القوائم المالية لمعلومات حول المخاطر التي تتعرض لها المنشآت وكيفية إدارتها، لأن هذه المعلومات تؤثر على تقييم المستخدمين للمركز المالي والأداء المالي للمنشأة ومبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، وقد تم تعديل المعيار المحاسبي الدولي رقم(30) الإفصاحات في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، والمعيار المحاسبي الدولي رقم(32) الأدوات المالية: العرض والإفصاح، وكجزء من التعديل أزال المجلس الإفصاحات المزدوجة وقام بتبسيط الإفصاحات عن تركيزات الخطر، وخطر الإئتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر السوق، وبذلك تم جمع كل إفصاحات الأدوات المالية في معيار واحد لكل أنواع الكيانات، وذلك بهدف تقديم إفصاحات عن البيانات المالية والذي يؤدي إلى تقييم أهمية الأدوات المالية[1].

أ. هدف المعيار

هدف المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم(7) إلى الطلب من المنشآت توفير الإفصاحات في بياناتها المالية التي تمكن المستخدمين من تقييم[2]:

1- أهمية الأدوات المالية للمركز المالي والأداء المالي للمنشأة.

2- طبيعة ومدى المخاطر الناجمة من الأدوات المالية التي تتعرض لها المنشأة، وكيفية إدارة هذه المخاطر.

---

(1) محمد محمد حامد، **قصور المعايير المصرية في المحاسبة عن التضخم والتمويل خارج الميزانية وآثاره على دلالة القوائم المالية**، (حلوان: جامعة حلوان، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010)، ص21.

(2) علي حسين الدوغجي، عباس فاضل العكيلي، **الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر السوقية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية**، (بغداد: جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد الخامس والعشرون، 2013)، ص60.

ب. نطاق المعيار

يطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم(7) على الأدوات المالية(حقوق الملكية، الأصول المالية، والإلتزامات المالية)، والتي هي عقد تؤدي إلى نشوء أصل مالي لشركة ما أو إلتزام مالي أو أداة حق ملكية لشركة أخرى.

ج. متطلبات الإفصاح في معيار التقرير المالي الدولي رقم(7)

ينص المعيار على الإفصاح عن[1]:

1- على المنشأة أن تفصح عن معلومات القيمة العادلة لكل من فئة الأصول والإلتزامات المالية بالطريقة التي يسمح بمقارنتها مع المبلغ المرحل.

2- عند الإفصاح عن القيمة العادلة تصنِّف المنشأة الأصول والإلتزامات المالية إلى أصناف وتعادلهم فقط طالما أن مبالغهم المسجلة ذات الصلة معادلة في الميزانية العمومية.

3- على المنشأة أن تفصح عن ما يلي:

أ- الطرق والإفتراضات الهامة المطبقة في تحديد القيم العادلة للأصول والإلتزامات المالية بشكل منفصل للأصناف الهامة من الأصول والإلتزامات المالية.

ب- إذا ما كان قد تم تحديد القيم العادلة للأصول والإلتزامات المالية كلياً أو جزئياً بشكل مباشر، بالإشارة إلى عروض الأسعار المنشورة في سوق نشط أو تم تقديرها باستخدام أسلوب التقييم.

ج- إذا ما اشتملت بياناتها المالية على أدوات مالية تم قياسها بالقيم العادلة التي تم تحديدهاكلياً أو جزئياً باستخدام أسلوب التقييم بناءً على الإفتراضات غير المدعمة بأسعار أو معدلات السوق الملحوظة، وإذا كان تغيير أي إفتراض إلى بديل محتمل معقول سينتج قيمة عادلة مختلفة بشكل كبير على المنشأة أن تصرح بهذه الحقيقة وتفصح عن تأثير الإفتراضات البديلة المحتملة المعقولة في القيمة العادلة، ولهذا الغرض يتم الحكم على الأهمية بالنظر إلى الربح أو الخسارة وإجمالي الأصول أو إجمالي الإلتزامات.

د- المبلغ الإجمالي للتغيُّر في القيمة العادلة المقدر باستخدام أسلوب التقييم المعترف بها في الربح أو الخسارة أثناء الفترة.

يتضح للباحث أن هذا المعيار تم إعداده ليحل محل الإفصاحات المختلفة في معايير المحاسبة الدولية والذي وردت فيها بعض التكرارات، حيث بيَّن المعيار كيفية الإفصاح عن الموجودات والإلتزامات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في المركز المالي، مما يوفر معلومات ملاءمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

2- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم(IFRS(9 : الأدوات المالية

أصدر في عام 2009م، وعدل في 2010م، على أن يبدأ العمل به من أول عام 2013.

(1) أحمد حلمي جمعة، مؤيد راضي خنفر، **مرجع سابق**، ص8.

أ. هدف المعيار

هدف المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم(9) إلى وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية للأصول والإلتزامات المالية التي من شأنها أن تعرض معلومات ملاءمة ومفيدة لمستخدمي البيانات المالية[1].

ب. نطاق المعيار

تناول المعيار متطلبات الإعتراف والقياس بالأصول والإلتزامات المالية وبعض عقود شراء أو بيع أصول غير مالية، وظهر هذا المعيار لأن العديد من مستخدمي البيانات المالية وغيرهم من الجهات المعنية أفادوا مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن المتطلبات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم(39) صعبة الفهم والتطبيق والتفسير، لذلك أصدر هذا المعيار لإعداد التقارير المالية للأدوات المالية، ليكون قائماً على أساس المبادئ وأقل تعقيداً [2].

ج. أساليب القياس في المعيار

يتم قياس الأصول المالية بشكل أولي بالقيمة العادلة في حال تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو تكلفة العمليات، أما في حالة التقييم اللاحق للأدوات المالية الذي يتم في نهاية كل فترة مالية، فإنه يتم تقسيم الأصول المالية إلى[3]:

1- أصول تقاس بالتكلفة المطفأة: القيمة الصافية بعد العلاوة أو الخصم، وتستخدم لقياس أدوات الدين ضمن حالات معينة، وما دون ذلك يتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الإعتراف بالتغيُّرات في القيمة العادلة في الأرباح والخسائر.

2- أصول تقاس بالقيمة العادلة: تقاس باقي الأدوات المالية (الملكية، المشتقات، والدين) بالقيمة العادلة، ويتم الإعتراف بالتغيُّرات في القيمة العادلة في الأرباح والخسائر السنوية.

يرى الباحث أن هذا المعيار أصدر ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم(39) بصورة مبسطة وسهلة الفهم لمعدي التقارير المالية والمستخدمين، وهذا يساعد في تطبيق المعيار بصورة سليمة، وقد بيَّن أسس وقواعد قياس الموجودات والإلتزامات المالية بالقيمة العادلة عند القياس المبدئي، أما في حالة التقييم اللاحق للأصول المالية فقد تم تقسيمها إلى أصول تقاس بالقيمة العادلة وأصول تقاس بالتكلفة وذلك بناءً على مستوى التغيُّر في قيم هذه الموجودات والإلتزامات.

3- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم(13) IFRS : قياس القيمة العادلة

أُصدر في أغسطس 2011م، على أن يبدأ تطبيقه اعتباراً من يناير 2013م، ويعتبر من المعايير الحديثة الذى تناول قياس القيمة العادلة للأصول والإلتزامات والإفصاح عنها، جاء كمشروع مشترك بين

---

(1) الأمين محمد عثمان آدم، **مرجع سابق**، ص141.

(2) طلال أبو غزالة وشركاؤه، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، (عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2011)، ص405.

(3) جميل حسن النجار، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية**، (عمان: الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد التاسع، العدد الثالث، 2013)، 471.

مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الامريكيFASB لتطوير متطلبات عامة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة.

أ. هدف المعيار

يتمثل هدف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم(13) في[1]:

1- تعريف القيمة العادلة .

2- تحديد إطار مفاهيمي واحد للمعايير الدولية لقياس القيمة العادلة.

3- تحديد متطلبات الإفصاح عن قياس القيمة العادلة.

ب. نطاق المعيار

يطبق المعيار على أي معيار آخر يتطلب أو يسمح بقياس القيمة العادلة أو الإفصاحات عنها، ولا تطبق متطلبات القياس على ما يلي[2]:

1- مدفوعات صفقات أساسها المشاركة الواردة بالمعيار المالي الدولي رقم(12).

2- صفقات التأجير ضمن مجال المعيار المحاسبي الدولي رقم(17).

3- المقاييس التي تشابه القيمة العادلة لكنها ليست قيمة عادلة مثل صافي القيمة القابلة للتحقق في IAS2 والموجودات أو القيمة المستعملة في المعيار رقم(36).

كما لا يتطلب الإفصاح في هذا المعيار عن ما يلي[3]:

1- تحديد منفعة خطة الأصول المقاسة بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي رقم(19).

2- الإستحقاقات عن إستثمارات خطة التعاقد والتي تقاس بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي رقم(26)

3- الإنخفاض في الأصول والمقاسة بالقيمة العادلة بأقل من تكلفة البيع بموجب المعيار الدولي رقم(36)

ج. قياس القيمة العادلة

يتمثل قياس القيمة العادلة في ثلاثة مداخل هي[4]:

1- مدخل السوق

2- مدخل الدخل

3- مدخل التكلفة

د. الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة

يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن المعلومات الكافية التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم:

---

(1) محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والتطبيقية**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 2013)، ص825.

(2) عاصم محمد أحمد سرور، **دراسة تحليلية للمعيار IFRS13 قياسات القيمة العادلة ومقترحات التطوير**، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2014)، ص604.

(3) **المرجع السابق**، ص605.

(4) شيرين عبد الله عباس، **مدخل مقترح للمحاسبة عن القيمة العادلة في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS بهدف تعظيم جودة المعلومات المحاسبية في ضوء مستجدات الأزمة المالية العالمية**، (الإسماعيلية: جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2013)، ص69.

1- أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة في تطوير كلاً من القياسات المتكررة وغير المتكررة للأصول والإلتزامات المدرجة بالقيمة العادلة بعد الإعتراف الأولي.

2- الأثر على الأرباح والخسائر أو الدخل الشامل الآخر الناتج من قياسات القيمة العادلة المتكررة في المستوى الثالث.

يتضح للباحث أن هذا المعيار تناول غالبية القياسات والإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية الأخرى ووحدها في معيار واحد، وهذا يسهل عملية فهم واستخدام المعيار من قبل كافة المهتمين، كما بيَّن قياس القيمة العادلة وفق مداخل معينة حسب نشاط السوق وأساليب التقييم الأخرى في حالة عدم وجود سوق مالي نشط، مما يساعد في إنتاج معلومات أكثر ملاءمة لمتخذي القرارات.

3/8/2/2- معايير المراجعة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة

أصدر مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي (IAASB) معيار المراجعة الدولي رقم (545) الموسوم: تدقيق قياسات وإفصاحات القيمة العادلة والذي يطبق قبل أو بعد 2004/12/15، مع الأخذ بعين الإعتبار أن هذا المعيار يجب تطبيقه مع بعض معايير التدقيق والضمان الدولية الصادرة عن (IASSB) وذلك بالإضافة إلى الإلتزام بمبادئ وقواعد السلوك المهني الصادرة عن IFAC وأهمها الإستقلال، والنزاهة والموضوعية[1].

أهداف مراجعة القيمة العادلة

تتمثل أهداف مراجعة القيمة العادلة في[2]:

أ- الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير تأكيد معقول بأن قياسات وإفصاحات القيمة العادلة متفقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ب- الحصول على الفهم لمعاملات المنشأة والبيئة المتصلة بقياسات وإفصاحات القيمة العادلة.

ج- الحصول على الفهم للضوابط الرقابية الملاءمة لقياسات وإفصاحات القيمة العادلة للمنشأة.

يستطيع الباحث إضافة الأهداف التالية:

1- الحصول على تأكيد معقول بأن الإدارة استخدمت أساليب التقييم المناسبة.

2- التاكيد على إفصاحات القيمة العادلة التي أظهرتها الإدارة كافية.

معيار المراجعة الدولي رقم (545): مراجعة قياسات وإفصاحات القيمة العادلة

يسري مفعول المعيار لعمليات مراجعة القوائم المالية للفترات التي تنتهي في 31 من يناير 2003 أو ما بعدها، ومن المفضل التطبيق المبكر لأحكام هذا المعيار.

---

(1) IFAC. 1/2006. Handbook of International Auditing, Assurance and Ethics Pronouncements, **International Standard on Auditing 545: Auditing Fair Value Measurements and Disclosures**, International Federation of Accountants, 2006 Edition, PP 591-609.

(2) www. cpa2biz. com, AICPA, ASB**. Auditing Fair Value Measurement and Disclosure**, SAS No. 101, AICPA, USA, 2003.

أ. هدف المعيار

هدف معيار المراجعة الدولي رقم(545) إلى وضع المعايير وتوفير الإرشادات حول مراجعة قياسات وإفصاحات القيمة العادلة الواردة في القوائم المالية.

ب. مراجعة قياسات القيمة العادلة

عند تفهم المراجع عملية المنشأة لتحديد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة يأخذ في إعتباره ما يلي[1]:

1- إجراءات الرقابة ذات الصلة على العملية التي تستخدم لتحديد قياسات القيمة العادلة.

2- خبرة الأشخاص الذين يقومون بتحديد قياسات القيمة العادلة.

3- الدور الذي تقوم به تقنية المعلومات في عملية التقييم.

4- أنواع الحسابات أو المعاملات التي تتطلب قياسات أو إفصاحات القيمة العادلة.

5- مدى إعتماد عمليات المنشأة على منظمة خدمات معينة لتقديم قياسات القيمة العادلة أو البيانات التي تدعم القياس.

6- مدى استخدام المنشأة لعمل الخبراء في تحديد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة.

7- إفتراضات الإدارة الهامة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة.

8- المستندات التي تدعم إفتراضات الإدارة.

9- الطرق التي تستخدم لتحسين إفتراضات الإدارة وتطبيقها ومراقبة التغيرات في تلك الإفتراضات.

10- تكامل أنظمة الرقابة على التغير وإجراءات الصحة لنماذج التقييم وأنظمة المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك عمليات المصادقة.

11- أنظمة الرقابة على اتساق البيانات المستخدمة في نماذج التقييم وتوقيتها وموثوقيتها.

ج. مراجعة إفصاحات القيمة العادلة

تتمثل مراجعة إفصاحات القيمة العادلة في[2]:

1- على المراجع تقييم ما إذا كانت إفصاحات القيم العادلة التي تقوم بها المنشأة تنسجم مع إطار الإبلاغ المالي الخاص بها.

2- تعتبر الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة جانب هام من القوائم المالية في العديد من أطر الإفصاح المالي، وغالباً ما يطلب الإفصاح عن القيمة العادلة بسبب ملاءمته للمستخدمين في تقييم أداء المنشأة ومركزها المالي.

3- عند مراجعة قياسات القيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة الواردة في ملاحظات القوائم المالية، يقوم المراجع بأداء إجراءات المراجعة كتلك التي تستخدم في مراجعة قياس القيمة العادلة المعترف به في القوائم المالية.

---

(1) طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة، الجزء الثالث،** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007)، ص 784.

(2) **المرجع السابق،** ص ص801،802.

4- يقيم المراجع ما إذا كانت المنشأة قد قامت بإفصاحات مناسبة حول معلومات القيمة العادلة كما يتطلبه إطار الإفصاح المالي الخاص بها، وإذا تضمن بند معين درجة عالية من الشك في القياس، يقيم المراجع فيما إذا كانت الإفصاحات كافية لإبلاغ المستخدمين بهذا الشك.

5- في حالة إلغاء الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة بموجب إطار الإفصاح المالي المعمول به لأنه لا يمكن تحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية، يقيم المراجع مدى ملاءمة الإفصاحات المطلوبة في هذه الظروف.

يتضح للباحث أن عملية مراجعة قياس وإفصاح القيمة العادلة يتوقف على إلمام مراجع الحسابات بالأساليب المستخدمة في قياس القيمة العادلة، والتأكد من تأهيل وخبرة القائمين بعملية قياس القيمة العادلة وما إذا كانت المنشأة قد استعانت بخبراء قياس من خارج المنشأة، والتأكد من أن الإفصاحات التي قدمتها الإدارة تتفق مع معايير الإبلاغ المالي الخاصة بذلك.

9/2/2- محددات تطبيق معايير القيمة العادلة

تتمثل محددات تطبيق معايير القيمة العادلة في[1]:

1- يتعارض مفهوم القيمة العادلة مع مبادئ وأسس محاسبية متعارف عليها كالحيطة والحذر والتكلفة التاريخية، وبالتالي هنالك رفض للتغيير.

2- هنالك الكثير من الإستثمارات في منشآت غير مدرجة بالأسوق المالية.

3- عدم وجود أسعار سوقية لبعض الموجودات أو أن السعر السوقي لا يعكس السعر العادل.

4- قلة الأفراد المؤهلين لتطبيق مفاهيم القيمة العادلة الواردة في المعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم.

5- تعقيد بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة وصعوبة فهمها.

6- الإختلاف في وجهات النظر في بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة.

7- عدم التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية.

8- إرتفاع التكلفة خاصة في حالة الرجوع إلى مقيمين أو مستشارين خارجيين لتقدير القيمة العادلة.

9- إساءة استخدام المعالجات الواردة في معايير القيمة العادلة من قبل إدارة بعض المنشآت.

10- وجود عدم توافق أحياناً بين تعليمات هيئات الرقابة الحكومية مع المعالجات الواردة في المعايير المحاسبية.

11- قدرة الإدارة على توزيع أرباح غير محققة أو زيادة رأس المال من خلال الأرباح غير المحققة مع إختلاف وجهات النظر حولها.

يستطيع الباحث إضافة محددات أخرى لتطبيق القيمة العادلة تتمثل في:

1- عدم وجود أسواق مالية نشطة في كثير من البلدان.

2- تعقيد وصعوبة فهم وتطبيق بعض المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة.

3- تتيح للإدارة استخدام التقديرات الشخصية نسبة لعدم وجود أسواق نشطة، وبالتالي التأثير في عدالة المعلومات المحاسبية.

---

(1) هيثم مصطفى السعافين، **مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة الدولية ونظرة هيئات الرقابة الحكومية**، (عمان: جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، المؤتمر المهني العلمي السابع، 2006)، ص9.

3/2- المبحث الثالث

نماذج قياس القيمة العادلة

في ظل التغيُّرات المستمرة في الأسواق المالية فإن مقاييس القيمة العادلة توفر الشفافية في المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى ملاءمة القيمة العادلة للقياس المحاسبي في الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة، وأن الموثوقية تكون مهمة لأن المعلومات الملاءمة التي تتصف بعدم الموثوقية تكون بلا فائدة للمستخدمين وأحياناً تكون المعلومات ملاءمة ولكن لا يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات[1].

لقد تم إضافة مشروع القيمة العادلة إلى أجندة مجلس معايير المحاسبة الدولية لمناقشة مسودة مقاييس القيمة العادلة عام 2005، وكان بهدف تعريف القيمة العادلة بوضوح أكبر وتزويد إرشادات حول قياس القيمة العادلة وقد تبين الآتي[2]:

1- الهدف من قياس القيمة العادلة هو تحديد السعر الذي يمكن إستلامه لأصل أو الذي يدفع لتحويل إلتزام لعميلة بين أطراف عملية التبادل في تاريخ القياس.

2- اتساق تعريف القيمة العادلة والهدف من قياسها مع جميع مقاييس القيمة العادلة المطلوبة بواسطة معايير الإبلاغ المالي الدولية.

3- يعكس قياس القيمة العادلة وجهات نظر السوق، وأن يشتمل وجهات نظر المنشأة التي تقوم بالإبلاغ.

4- يأخذ قياس القيمة العادلة في الإعتبار المنفعة من الأصل أو الإلتزام موضع القياس في تاريخ القياس.

1/3/2- معايير قياس القيمة العادلة

يتطلب حساب القيمة العادلة ضرورة إتباع الأسس العلمية، وتتمثل هذه الأسس في أربعة معايير يراعى الإلتزام بها عند حساب القيمة العادلة لأي سهم من أسهم الشركات المستثمر فيها للإعتماد عليها في حساب القيمة العادلة[3]، وتتمثل معايير قياس القيمة العادلة للسهم في[4]:

1- **التوزيعات النقدية:** تعتبر من أكثر المعايير التي يتعين الإلتزام بها عند حساب القيمة العادلة لأي سهم من الأسهم.

2- **نمو التوزيعات:** يؤخذ معدل النمو في الحسبان إذا كانت تسير وفق خط منتظم رسمته الشركة في خططها، أما إذا كان النمو في التوزيعات غير مستقر على نهج معين، فذلك يصعِّب من مهمة القائمين على حساب القيمة العادلة للسهم.

---

(1) عامر محمد سلمان، حسنين كاظم عوجة، **مرجع سابق**، ص339.

(2) نعيم حسين دهمش، عفاف إسحق أبوذر، **موثوقية وملائمة القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها**، (عمان: جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، المؤتمر المهني العلمي السابع، أيلول، 2006)، ص10.

(3) WWW.asb.uk.com

(4) نبيل عبد الرؤف إبراهيم، **مرجع سابق**، ص204.

3- **درجة المخاطرة:** تقاس بوسائل عديدة منها سعر السهم في السوق وعلاقته بمؤشر السوق أو ما يسمى بمعامل بيتا في قياس المخاطرة، ويعتبر هذا القياس مختصراً لجميع أنواع المخاطر التي تتعرض لها الشركات، وبالتالي سعر السهم هو الذي يعكس تلك المخاطر.

4- **أسعار الفائدة:** تتناسب أسعار الفائدة عكسياً مع إنخفاض القيمة العادلة لأسعار الأسهم.

يتضح للباحث أن معايير قياس القيمة العادلة تعتبر أسس مهمة لابد من وضعها في الإعتبار عند حساب القيمة العادلة للسهم، لأنه دون معرفة هذه المعايير لا يمكن حساب القيمة العادلة.

2/3/2- متطلبات قياس القيمة العادلة

تتمثل متطلبات قياس القيمة العادلة في [1]:

1- **الموثوقية والقياس**: تكون معلومات القيمة العادلة موثوق بها ومفيدة في إتخاذ القرارات إذا كانت الأسواق تتصف بالسيولة والشفافية لجميع الأصول والإلتزامات، ونسبة لأن كثير من الأصول والإلتزامات ليس لها سوق نشط فإن طرق تقدير قيمتها العادلة تكون إجتهادية، وبالتالي تكون أقل موثوقية.

يتضح للباحث أن قياس القيمة العادلة لابد أن تكون موثوقة حتى تكون المعلومات المحاسبية الناتجة عنها مفيدة في اتخاذ القرارات، ويتوقف ذلك على أسلوب قياس القيمة العادلة، حيث تعتبر الأسعار المحددة على أساس السوق المالي النشط توفر معلومات أكثر موثوقية.

2- **تحيز الإدارة**: تستخدم الإدارة إجتهادات شخصية كبيرة في عملية التقييم، مما يؤثر في موثوقية المعلومات، فتحيز الإدارة سواء كان مقصود أو غير مقصود يمكن أن ينتج عنه مقاييس غير مناسبة للقيمة العادلة وعرض غير صحيح للمكاسب وحقوق الملكية.

يستنتج الباحث أن استخدام التقديرات والإجتهادات الشخصية من قبل الإدارة ينتج عنه تحيز سواء كان مقصود أو غير مقصود، مما يؤثر على ملاءمة وموثوقية معلومات القيمة العادلة.

3- **قابلية الصحة والتحقق**: إن زيادة تنوع وتعقيد الأدوات المالية يتطلب التحقق من صحة تقديرات القيمة العادلة، ولكن عملية التحقق التي تكون غير قائمة على أساس أسعار السوق الموجودة تعتبر مشكلة، لأن العديد من القيم تُبنى على أساس المدخلات والطرق التي تختارها الإدارة بطريقة إجتهادية مما يصعب التحقق منها، لذلك يحتاج المراجعين ومستخدمي القوائم المالية إلى تركيز أكبر لفهم الطريقة التي تمت على أساسها عملية قياس الأصول والإلتزامات، ودرجة موثوقية هذه التقييمات عندما تبنى القرارات على أساسها.

يتضح للباحث أن عملية التحقق من تقديرات قياس القيمة العادلة يواجهها بعض الصعوبات، نسبة لتعدد المدخلات التي يتم الإعتماد عليها في قياس القيمة العادلة، وكثرة الإجتهادات وأساليب القياس الداخلية المستخدمة من قبل الإدارة.

---

(1) عفاف إسحق أبوذر، **المحاور الرئيسية للقياس المحاسبي للأصول باستخدام مفهوم القيمة العادلة في إطار معايير المحاسبة الدولية**، (المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الثاني، 2007)، ص276.

4- **الإفصاحات**: إن تقديرات القيم العادلة لا تنتج عنها قوائم مالية شفافة إذا أخذت وحدها، لذلك تحتاج إلى إفصاحات إضافية لإعطاء معنى وفهم لمستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بموثوقية هذه التقديرات، وإعطائهم إفصاحات ملاءمة عن العوامل التي تؤدي إلى التغيُّرات في القيمة العادلة.

يتضح للباحث أن تقديرات القيم العادلة تحتاج إلى إفصاحات إضافية تبيِّن العوامل التي تؤدي إلى التغيُّرات في القيمة العادلة حتى تكون ملاءمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية.

3/3/2- مخاطر قياس القيمة العادلة

تتمثل مخاطر قياس القيمة العادلة في[1]:

أ- **مخاطرة الإئتمان:** ناتجة من أن أحد أطراف الأداة المالية يتسبب في خسارة مالية للطرف الآخر نتيجة لعدم قيامه بتنفيذ الإلتزام.

ب- **مخاطرة السيولة:** عدم قدرة المنشأة على تمويل إحتياجاتها المالية القصيرة الأجل.

ج- **مخاطرة السوق:** المخاطرة التي تؤثر على قيمة المنشأة أو تدفقاتها النقدية بسبب التغيُّرات في أسعار الأوراق المالية، أسعار السلع، أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي[2]، وتصنَّف مخاطر السوق إلى[3]:

i. مخاطرة سعر الفائدة: ناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة مالية بسبب التغيُّرات في سعر الفائدة في السوق.
ii. مخاطرة العملة: ناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة مالية بسبب التغيُّرات في سعر الصرف الأجنبي.
iii. مخاطرة الأسعار الأخرى: ناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة مالية بسبب التغيُّرات في أسعار السوق بإستثناء الناتجة من مخاطرة سعر الفائدة أو مخاطرة العملة، سواء تسبب في هذه التغيُّرات عوامل خاصة بالأداة المالية الفردية أو الجهة التي أصدرتها، أو تؤثر على جميع الأدوات المالية المشابهة المتداولة في السوق[4].

ويمكن توضيح تأثير هذه المخاطر على قياس القيمة العادلة بالشكل التالي:

---

(1) نبيل عبد الرؤف إبراهيم، **مرجع سابق**، ص205

(2) Don m. Chance & Robert Brooks, **An Introduction to Derivatives and Risk Management**, 7th Edition, Thomson South – Western, Canada, 2008, p631.

(3) مجموعة طلال أبوغزالة، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2008)، ص226.

(4) علي حسين الدوغجي، عباس فاضل العكيلي، **مرجع سابق**، ص49.

شكل رقم (1/3/2)

المخاطر التي تؤثر على قياس القيمة العادلة

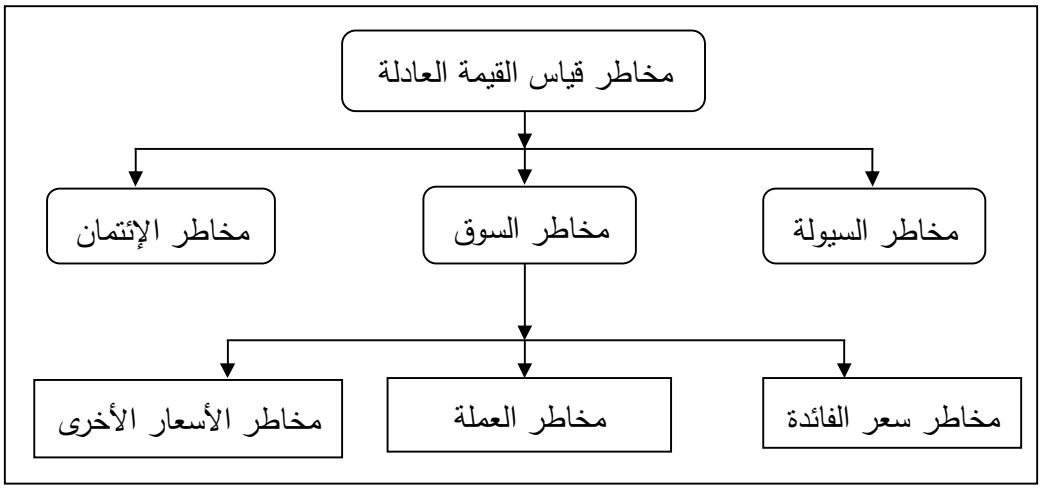

المصدر: إعداد الباحث، 2015.

يلاحظ الباحث من الشكل أعلاه أن قياس القيمة العادلة يتأثر بمخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر السوق نسبة لعلاقتها بالقيمة السوقية للسهم، وهذا يتطلب مراعاتها عند قياس القيمة العادلة حتى تكون المعلومات الناتجة دقيقة وموثوقة فيها.

4/3/2- أساليب قياس القيمة العادلة

تتمثل أساليب قياس القيمة العادلة في[1]:

1- السعر المحدد في سوق نشط، لأنه يعتبر أفضل مقياس للقيمة العادلة.

2- إذا لم يتوفر سوق نشط يتم تقدير القيمة الدفترية إذا كانت قريبة من القيمة العادلة وخاصة للبنود ذات معدل الفائدة المتغير، وعند غياب السوق النشط يحتاج القياس إلى استخدام الحكم الشخصي، لكن ذلك يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة، ولتقدير القيمة العادلة في ظل غياب السوق النشط يمكن إتباع أي من الطرق التالية، القيمة التاريخية حسب الأرقام القياسية للأسعار العامة، تكلفة الإستبدال، أو سعر البيع في السوق المقارنة، وحتى يتم قياس القيمة العادلة لابد من توافر المعلومات الأساسية التالية[2]:

أ- وجود موضوع للتبادل.

ب- وجود أطراف عملية التبادل.

ج- التمتع بالإرادة الحرة لأطراف التبادل عند إجراء التبادل.

د- معرفة أطراف عملية التبادل بجميع الحقائق المرتبطة بهذه العملية.

---

(1) Landsman, W.R, **Is Fair Value Accounting Information Relevant and Reliable**? Evidence from Capital Market Research, Accounting and Business Research, Special Issue: International Accounting Policy form, 2007, pp19-30.

(2) وليد زكريا صيام، **أثر القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها**، (عمان: جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، المؤتمر المهني العلمي السابع، أيلول، 2006)، ص4.

هـ- وجود سوق نشط.

و- إستمرار طرفي عملية التبادل في ممارسة نشاطهما دون وجود أي إتجاه للتصفية أو تقليل حجم النشاط بصورة جوهرية.

ز- تمتع النشاط الاقتصادي بالإستقرار النسبي.

3- قد يتم استخدام الأساليب التالية لقياس القيمة العادلة:

أ- الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة.

ب- خدمات التسعير من جهة خارجية.

ج- نماذج التسعير الداخلية.

د- التدفقات النقدية المخصومة.

يتضح للباحث أن القيمة السوقية لسوق نشط تعتبر أفضل أسلوب لقياس القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية، وفي حالة عدم وجود سوق نشط يتم إستخدام أسعار الأدوات المالية المشابهة، أو إستخدام أساليب قياس أخرى باختيار الإدارة، مما ينتج عنه نتائج غير دقيقة لاستخدام الحكم الشخصي.

5/3/2- مداخل قياس القيمة العادلة

تتمثل مداخل قياس القيمة العادلة في[1]:

أولاً : مدخل السوق: يستخدم الأسعار وغيرها من المعلومات ذات الصلة الناشئة عن المعاملات السوقية التي تتضمن أصول أو إلتزامات مطابقة أو مشابهة، وأن أساليب التقييم المتسقة معه تشمل مصفوفة التسعير وهي أسلوب رياضي يستخدم لتقييم سندات الدين دون الإعتماد فقط على الأسعار المعلنة للأوراق المحددة، وإنما بالإعتماد على علاقة الأوراق المالية بالرقم القياسي لهذه الأوراق.

يلاحظ الباحث أن مدخل السوق يعتمد على الأسعار التي توفرها المعاملات التي تتم فيها، وهذا يتطلب أن يكون السوق نشطاً ليعكس كافة المعلومات المتاحة.

ثانياً: مدخل الدخل: يستخدم عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ موحد للقيمة الحالية إعتماداً على فرضية أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية، والقياس المعتمد على مدخل الدخل يشير إلى التوقعات السوقية الحالية بشأن المبالغ المستقبلية، حيث تتضمن أساليب القيمة الحالية طريقة الأرباح متعددة الفترات التي تستعمل لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول الملموسة[2].

يتضح للباحث أن مدخل الدخل يعتمد على تحويل المبالغ المتوقعة مستقبلاً إلى ما يعادلها بالقيمة الحالية، وتستخدم أساليب قياس القيمة الحالية المختلفة.

ثالثاً: مدخل التكلفة: ويقوم على أساس المبلغ المطلوب في الوقت الحالي للإستبدال بالنسبة لمشارك آخر في السوق للحصول على أو بناء أصل بديل أو بناء أصول مماثلة المنفعة معدلة بمدة التقادم، ويشمل

---

(1) رضا إبراهيم صالح، **مرجع سابق**، ص25.

(2) FASB, **Fair Value Measurement** , Statement of Financial Accounting Standards No . 157. NOY WALK CT : FASB, 2010, 18B.

التقادم كلاً من التدهور أو التقادم المادي والفني والتقادم الاقتصادي، ويشير إلى تكلفة الإستبدال وهي، تكلفة الحصول على أصل مشابه وبالطاقة الإنتاجية نفسها أو إمكانية الخدمة[1].

يكون إستخدام مدخل واحد للقياس مناسباً في بعض المواقف باستخدام أسعار إسترشادية في سوق نشط لأصول أو إلتزامات مماثلة، وفي مواقف أخرى فإن إستخدام مداخل متعددة للقياس يكون مناسباً لأن نظام التقارير بالشركات يتطلب تماسك وترابط كل قدرات أساليب التقييم وإستخدامها للوصول إلى قياس مناسب للقيمة العادلة، وهنالك طرق متعددة لقياس القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي تحقق توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية وتجعلها مفيدة للمستخدمين[2]، وهنالك ثلاثة معايير للمفاضلة بين هذه المداخل تتمثل في[3]:

1- معيار الملاءمة للغرض من التقييم (التصفية أم الأندماج أم لإستمرارية النشاط).

2- معيار المحافظة على رأس المال الحقيقي.

3- معيار دقة وموضوعية القياس المحاسبي.

يتضح للباحث أنه لا يمكن إستخدام مدخل واحد في جميع الأحوال لقياس القيمة العادلة، ولابد من إستخدام المدخل المناسب الذي يوفر البيانات اللازمة إستخدامها في القياس، وهذا قد يتطلب إستخدام أكثر من مدخل حسب الظروف، ومن ثم تقييم نتائج قياس المداخل المختلفة.

6/3/2- نماذج القياس المحاسبي للقيمة العادلة

تتمثل نماذج القياس المحاسبي للقيمة العادلة في[4]:

1- نموذج خصم مقسوم الأرباح النقدي: يستخدم في تقييم الأسهم العادية، لأن التوزيعات تعد الأساس في توزيع القيمة العادلة للسهم، ويسمى التحليل الأساسي لأنه يهدف إلى إيجاد قيمة السهم العادلة المتمثلة بجمع القيمة الحالية لسلسلة زمنية متنامية من توزيعات الأرباح المستقبلية وفق الصيغة التالية[5]:

$$V=\sum_{t=1}^{\infty}\frac{D_t}{(1+K)^t}$$

حيث أن:

V = القيمة العادلة للسهم (القيمة الحقيقية للسهم)

D_t = مقسوم الأرباح المستقبلية للفترة t

k = معدل العائد المطلوب

---

(1) جميل حسن النجار، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، مرجع سابق**، ص469.

(2) **http://www,ey.com/ifrs** Ernest &Young, **Accounting for the Credit Crisis**, Part 2, 2008, p82

(3) نجوى نمر، مدخل مقترح لمحاسبة ومراجعة الاستثمارات العقارية في ضوء لمعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة، (الإسماعيلية: جامعة قناة السويس، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2004)، ص90.

(4) عامر محمد سلمان، حسنين كاظم عوجة، **مرجع سابق**، ص339.

(5) Scott Besley & Eugne F. Brigham, **Essentials of Managerial Finance**, 13th Edition, Thomson, Mason,OH, 2005, Pp 343-344.

يتسم نموذج خصم مقسوم الأرباح النقدي بالسهولة إلا أن الصعوبات التطبيقية تتمثل في دقة التنبؤ بمقسوم الأرباح النقدي إلى أجل غير محدود، وأن القيمة الحالية لسعر السهم الحالي في الأجل البعيد تساوي صفر، ويوجد لهذا النموذج ثلاثة نماذج مختلفة لتقييم الأسهم هي[1]:

أ- نموذج النمو الصفري: يقوم هذا النموذج على أن توزيعات الأرباح المستقبلية ثابتة لا تنمو طوال حياة الوحدة الاقتصادية، حيث يحصل صاحب السهم على أرباح ثابتة سنوياً خلال حياة الوحدة الاقتصادية، وذلك لأن معدل النمو السنوي لتوزيعات الأرباح تساوي صفر، ويمكن حساب القيمة العادلة للأسهم وفق المعادلة التالية[2]:

$$P_0 = \frac{D_0}{K}$$

حيث أن:

D_o = توزيعات الأرباح

يلاحظ الباحث أن تطبيق هذا النموذج يؤدي إلى نتائج غير دقيقة لأن توزيعات الأرباح المستقبلية تتوقف على مقدار الأرباح التي تحققها الشركة مستقبلاً، وهذا قد لا يكون مؤكداً نسبة لعدم إستقرار الظروف المحيطة بها مستقبلاً والتي تؤثر بصورة مباشرة على نتائج الأعمال.

ب- **نموذج النمو الثابت**: يفترض هذا النموذج أن مقسوم الأرباح للسهم الواحد ينمو بمعدل ثابت حسب الصيغة التالية[3]:

$D1 = D_0 (1+G)$
$D2 = D_0(1+G)2$
: : :
: : :
$D\infty = D_0(1+G)\infty$

وأن القيمة العادلة للسهم وفق هذا النموذج هي:

$$P_0 = \frac{D_1}{(K-G)}$$

حيث أن:

G = معدل النمو لمقسوم الأرباح

وبناءً على المعادلات السابقة فإن قيمة الأسهم العادية مع نمو مقسوم الأرباح بمعدل ثابت يكون وفق الصيغة الآتية[4]:

$$P_0 = \frac{Div}{(1+k)} + \frac{Div(1+g)}{(1+k)2} + \frac{Div(1+g)2}{(1+k)3} + \frac{Div(1+g)3}{(1+k)4} \ldots.$$
$$= \frac{DIV}{(1+K)} \times [1 + \frac{(1+g)}{(1+k)} + \frac{(1+g)2}{(1+k)2} + \frac{(1+g)3}{(1+k)3} \ldots. \ ] = \frac{Div}{(k-g)}$$

---

(1) Stephen A. Ross. et.al, **Corporate Finance**, 6th edition, McGraw-Hill, 2002, P109.

(2) Jones, C, **Investment - Analysis & Management**, 4th Ed, N.Y, John Wiley & Sons Inc, 2000, p225.

(3) محمد علي العامري، **الإدارة المالية المتقدمة**، (عمان: دار ثراء للنشر والتوزيع، 2010)، ص484.

(4) عامر محمد سلمان، حسنين كاظم عوجة، **مرجع سابق**، ص340.

حيث أن:

G = معدل النمو

Div = مقسوم السهم في نهاية الفترة الأولى

يعد نموذج النمو الثابت أكثر النماذج استخداماً لوضوح طبيعته ومعالمه، ويعاب عليه إفتراض ثبات معدل نمو مقسوم الأرباح وثبات معدل العائد المطلوب، وذلك لتأثر العائد بالعديد من العوامل، ويمكن إستخدامه إذا كان معدل العائد المطلوب أكبر من معدل نمو مقسوم الأرباح فقط، أما إذا كان معدل نمو مقسوم الأرباح أكبر من معدل العائد المطلوب، فإن القيمة العادلة للسهم ستكون سالبة، وفي حالة تساوي معدل العائد المطلوب مع معدل النمو في مقسوم الأرباح فإن القيمة العادلة للسهم ستكون ما لا نهاية، ولا يمكن أن تكون القيمة العادلة للسهم سالبة أو ما لا نهاية[1].

يلاحظ الباحث أن نموذج النمو الثابت يفترض ثبات معدل نمو مقسوم الأرباح وهذا يتأثر بعدة عوامل قد لا تكون ثابتة مستقبلاً مما يؤثر على صحة هذا الإفتراض، ويشترط أن يكون معدل العائد المطلوب أكبر من معدل نمو مقسوم الأرباح وهذا قد لا يتوافر إذا حققت الشركة أرباح عالية.

ج- نموذج النمو المتعدد: يفترض أن توزيعات الأرباح المستقبلية للوحدة الاقتصادية لا تبقى بدون نمو، كما أنه لا يمكن استمرار نموها بشكل ثابت طوال حياة المنشأة، لأنه في بداية كل وحدة اقتصادية تنمو توزيعات الأرباح بشكل كبير، ثم يبدأ معدل نمو التوزيعات بالإنخفاض حتى يستقر عند معدلات نمو متقاربة، ويعتبر هذا النموذج ملاءم في حساب القيمة العادلة للسهم[2]، ويمكن حساب القيمة العادلة وفق المعادلة الآتية:

$$V = VT_{-} + VT_{+}$$

حيث أن:

V = القيمة العادلة للسهم

VT_{-} = القيمة الحالية لمقسوم الأرباح لفترة النمو المتقلب

VT_{+} = القيمة الحالية لمقسوم الأرباح لفترة النمو الثابت

ويتم حساب القيمة الحالية لمقسوم الأرباح لفترة النمو المتقلب وفق الصيغة الآتية:

$$VT_{-} = \sum_{t=1}^{T} \frac{D_t}{(1+K)t}$$

بينما يتم حساب القيمة الحالية لمقسوم الأرباح لفترة النمو الثابت وفق الصيغة الآتية:

$$VT_{+} = \sum_{t=1}^{T} \frac{D_{t+1}}{(K-g)(1+K)t}$$

---

(1) كرار سليم عبد الزهرة وآخرون، **قياس القيمة العادلة للأسهم العادية باستعمال نموذج مضاعف الربحية**، (الكوفة: جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة التاسعة، العدد التاسع والعشرون، 2013)، ص200.

(2) سامر فخري محي الدين عبيدات، **استخدام كلفة التمويل في تقييم الأسهم العادية**، (عمان: جامعة آل البيت، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008)، ص61.

وبتعويض المعادلتين فإن القيمة العادلة للسهم العادي تتحدد وفق الصيغة الآتية:

$$V = \sum_{t=1}^{T} \frac{D_t}{(1+K)t} + \frac{D_{t+1}}{(K-g)(1+K)t}$$

يتطلب هذا النموذج إيجاد نسبة النمو لمقسوم الأرباح للوحدة الاقتصادية من أول سنة تأسست فيها الوحدة إلى سنة القياس، وهذه المعلومات قد لا تتوفر بسبب عدم توفر القوائم المالية لبعض الوحدات، كما أن بعض الوحدات قد تكون أنشأت قبل سوق الأوراق المالية، لذلك سوف يتم اللجوء إلى المعادلة البديلة في حالة وجود نمو متعدد لمقسوم الأرباح[1]، وذلك حسب الصيغة الآتية:

$$P_0 = \sum_{t-1}^{n} \frac{D_t}{(1+k_s)^t} + \frac{P_n}{(1+k_s)^n}$$

حيث أن:

D_t = التوزيعات للسهم العادي في الفترة t

K_s = معدل العائد المطلوب على السهم العادي من قبل المستثمر

P_n = سعر السهم العادي في الفترة n

والشكل التالي يوضح الخط الزمني لاختلاف فترات النمو حيث أن النموذج يحدد القيمة العادلة للسهم العادي بالقيمة الحالية لمقسوم الأرباح النقدي لفترات النمو الثابت بعض إنقضاء الفترة الأولى حسب الصيغة الآتية:

$$V = VT_{-} + VT_{+}$$

شكل رقم (2/3/2)

المدى الزمني لنموذج النمو المتعدد لمقسوم الأرباح النقدي

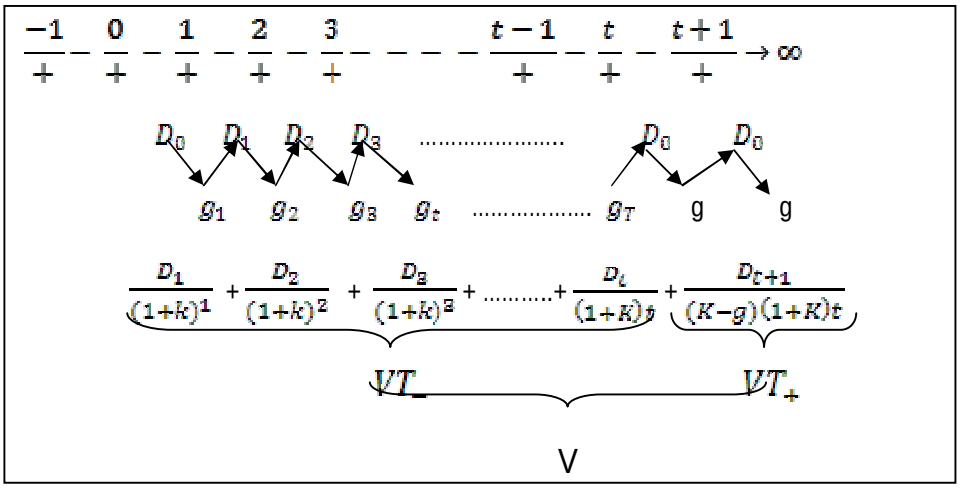

المصدر: عامر محمد سلمان، حسنين كاظم عوجة، **نماذج القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة**، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن عشر، العدد التاسع والستون، 2012)، ص342.

(1) Jones, C, **Op. Cit**, p258.

يتضح للباحث أن هذا النموذج أكثر واقعية لأن توزيعات الأرباح لا تظل ثابتة وإنما تتغير وفق تغيُّرات الظروف الاقتصادية، كما أن نموها أيضاً غير ثابتة، وهذا النموذج قد ميَّز بين فترات النمو المختلفة تبعاً للظروف السائدة، مما يمكّن من قياس القيمة العادلة بصورة أكثر دقة.

2- نموذج القيمة الحالية لفرص النمو: يعتمد على طبيعة العلاقة بين الأرباح المستقبلية والفرص الإستثمارية المتاحة، لأن الزيادة في الأرباح المستقبلية ترتبط بمدى توفر الفرص الإستثمارية المتاحة، نسبة لأن الفرص التي لها قيمة حالية موجبة تجعل زيادة سعر السهم تعكس كافة حقائق الإستثمارات المخططة والتي توفر معدل عائد متوقع أكبر من معدل العائد المطلوب نتيجة لزيادة المنافع المتحققة من تلك الإستثمارات وفق القيمة الحالية لفرص النمو، وفي هذه العلاقة بعد قرار المبادلة بين توزيع الأرباح واحتجازها يتحدد إتجاه الإدارة نحو الفرص الإستثمارية المتاحة أمامها[1].

يتضح للباحث أن هذا النموذج يعتمد على عنصري الأرباح المستقبلية والفرص الإستثمارية المتاحة، وعلى الرغم من تأثيرهما على قياس القيمة العادلة إلا أن تقديرهما تتم بصورة تقديرية تنبؤية مما تجعل معلومات القيمة العادلة غير دقيقة.

3- نموذج مضاعف الأرباح: يتم حسابه لمعرفة القيمة التي يكون المستثمر مستعداً لدفعها للحصول على سهم الوحدة الاقتصادية، ويحسب هذا المضاعف من خلال سعر السهم السوقي على ربحيته، وأن المستثمر مستعد لدفع سعر السهم أضعاف ربحيته، أما إذا كانت نسبة مضاعف الربحية معروفةمسبقاً وتم ضربها بقيمة الأرباح المتوقعة على السهم في الفترة القادمة يمكن الحصول على تقدير ما تكون عليه قيمة السهم العادلة في السوق المالي[2]، وتحدد القيمة الحقيقية للسهم من خلال ثلاثة عوامل هي، القيمة الحالية لتوزيعات الأرباح المستقبلية المتوقعة، معدل نمو التوزيعات المتوقعة المتمثلة بنسبة الأرباح المحتجزة، وتكلفة رأس المال المملوك[3]، ويمكن صياغة هذا النموذج من خلال المعادلة الآتية[4]:

$$\mathbf{V} = \sum_{t-0}^{n} \frac{(M)(E)}{(1+K)^n}$$

حيث أن:

V = القيمة العادلة للسهم

M = مضاعف قيمة السهم في السوق إلى ربحيته

E = ربحية السهم العادي

K = معدل العائد المطلوب

---

(1) عامر محمد سلمان، حسنين كاظم عوجة، **مرجع سابق**، ص342.

(2) محمد علي العامري، **الإدارة المالية**، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007)، ص365.

(3) Janet Smith & Richard L Smith, **Entrepreneurial Finance**, 2th edition, Wiley & sons, 2004, p250.

(4) عبد الرحمن حمود المشهداني، **تحليل وتقويم الإستثمارات بالأسهم العادية**، (بغداد: جامعة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، 1995)، ص47.

ومعدل العائد المطلوب هو أدنى معدل عائد على الإستثمار يطلبه المستثمرون لتعويضهم عن المخاطرة وتأجيل الإستهلاك المالي للمستقبل[1]، وهو المعدل الذي يطلبه المستثمرون على الموجودات ذات المخاطر[2]، ويقاس معدل العائد المطلوب وفق المعادلة التالية[3]:

$$K = Rfr + \beta(Rs - Rfr)$$

حيث أن:

K = معدل العائد المطلوب

Rfr = العائد الخالي من المخاطر

Rs = معدل العائد السوقي للسهم

β = معامل بيتا

يعتبر العائد الخالي من المخاطر هو العائد على ورقة مالية ذات دخل ثابت تصدرها جهة حكومية قادرة على سداد ما عليها من إلتزامات تجاه حامل الورقة[4].

ويقاس معدل العائد السوقي للسهم Rs وفق الصيغة التالية[5]:

$$Rs = \frac{p0 - p1 + Dij}{p1}$$

حيث أن:

$p0$ = سعر الإغلاق

$p1$ = سعر الإفتتاح

Dij = توزيعات الربح للسهم الواحد

ويمثل معامل بيتا β مقياس للمخاطر المنتظمة في محفظة الإستثمار، فكلما ارتفعت قيمة المؤشر دلَّ ذلك على أداء أفضل للمحفظة المالية محل التقييم، ويقاس معامل بيتا وفق الصيغة التالية[6]:

$$\beta = \frac{cov(Rs\,Rm)}{\sigma^2 Rm}$$

حيث أن:

$cov(Rs\,Rm)$ = التباين المشترك (معامل الإرتباط بين العائدين× الإنحراف المعياري لعائد الورقة× الإنحراف المعياري لعائد السوق)

Rs = العائد السوقي للسهم الواحد

---

(1) سيرين سميح أبو رحمة، **السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة**، (غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009)، ص40.

(2) عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **الإدارة المالية المتقدمة**، (عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2009)، ص94.

(3) عاطف وليم اندراوس، **أسواق الأوراق المالية بين ضروريات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007)، ص 109.

(4) مجدي مليجي عبد الحكيم المليجي، **تحليل وتشكيل المحافظ المالية**، (القاهرة: د.ن، 2011)، ص35.

(5) إسماعيل جميل الصعيدي، **العوامل المؤثرة على معدل عائد السهم السوقي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، (غزة: جامعة الأزهر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011)، ص24.

(6) حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، (عمان: مؤسسة الوراق للطباعة والنشر،2004)، ص561.

Rm = العائد على محفظة السوق

6^2Rm = معامل التباين للعائد السوقي للسهم

معامل بيتا هو مقياس إحصائي للمخاطرة المنتظمة، وهي المخاطر الشائعة لجميع الأوراق المالية في السوق، ويقيس معامل بيتا حساسية عائد الأوراق المالية تجاه عائد المحفظة في السوق أو القطاع ، وهو مقياس لتوافق حركة عائد ورقة معينة مع عائد مجموعة من الأوراق المالية في السوق أو القطاع والتي تشكل محفظة السوق، تعتمد قيمة بيتا على العلاقة التاريخية بين معدل عائد الورقة المالية ومعدل العائد على محفظة السوق أو القطاع التي تنتمي إليه الورقة المالية ،وإحصائياً يمثل التباين المشترك بين عائد الورقة مالية والعائد على محفظة السوق، ويمكن تقسيم قيم الأسهم العادية حسب نتائج معامل بيتا إلى ثلاثة أنواع رئيسة هي[1]:

1- **المرتفعة**: الأسهم التي تكون قيمة معامل بيتا لها أكبر من الواحد، وهذه الأسهم مخاطرها أعلى من معدل مخاطرة السوق، وأن أداء السوق يكون جيد عندما يكون السوق في حالة إزدهار.

2- **المعتدلة:** الأسهم التي تكون قيمة معامل بيتا مساوٍ للواحد، وهذه الأسهم مخاطرها متماثلة مع معدل مخاطرة السوق.

3- **المنخفضة:** الأسهم التي تكون قيمة معامل بيتا لها أصغر من الواحد، وهذه الأسهم مخاطرها أقل من معدل مخاطرة السوق، وأن أداء السوق لا يكون جيد عندما يكون السوق في حالة إنتعاش.

يتضح للباحث أن نموذج مضاعف الربحية يعد أكثر النماذج ملاءمة للبيئة المحلية السودانية وذلك لتوفر البيانات اللازمة لاحتساب القيمة العادلة بموجبه، فضلاً عن اعتماده على البيانات الفعلية وتجنب التوقعات التي قد لا تكون دقيقة.

كما أن هنالك نماذج إضافية لقياس القيمة العادلة تتمثل في[2]:

1- نموذج تقييم الأرباح: يتم تقييم الأسهم العادية على أساس ربحيته، وتحسب ربح السهم الواحد من خلال قسمة الأرباح المتحققة على عدد الأسهم المصدرة ، ويعبَّر عن نموذج تقييم السهم العادي بناءً على الأرباح بالصيغة التالية:

$$P_0 = \sum_{t=1}^{n} \frac{E_t - I_t}{(1+k)^t}$$

حيث أن:

E_t = ربحية السهم المتوقعة في نهاية الفترة t من الإستثمارات الجديدة

I_t = الأرباح المحتفظ بها في الفترة t لإستثمارات الوحدة المستقبلية

يتضح للباحث أن نموذج تقييم الأرباح يعتمد على الأرباح المحققة خلال الفترة المحددة لحساب القيمة العادلة للسهم من خلال قسمة الأرباح المحققة فعلاً على الاسهم العادية المصدرة، ويأخذ في الإعتبار الأرباح المحتفظ بها، مما يعكس القيمة الحقيقة للسهم.

---

(1) هشام طلعت عبد الحكيم، أنوار مصطفى حسن، **تقييم الأسهم العادية باستخدام نموذج الخصم- نموذج جوردن**، (العراق: الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الحادي والثمانون، 2010)، ص62.

(2) كرار سليم عبد الزهرة وآخرون، **مرجع سابق**، ص200.

2- نموذج التدفق النقدي: يقوم على أساس أن الثروة الناتجة من أصل ما تتمثل في التدفقات النقدية الناتجة منها، حيث يعتمد المحللين الماليين على التدفقات النقدية على أنّها تتمثل في التكاليف غير النقدية وصافي الربح أو ربحية السهم، ويتمثل تقييم السهم العادي وفق هذا النموذج في الصيغة التالية[1]:

$$P_o = \sum_{t=1}^{n} \frac{C_t}{(1+k)^t}$$

حيث أن:

C_t = الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة

يتضح للباحث أن هذا النموذج يعتمد على التدفقات النقدية الناتجة من أصول المنشأة لقياس القيمة العادلة للسهم.

3- نموذج والتر: قدَّم والتر إطار لتقييم الأسهم العادية على أساس أن سياسة توزيع الأرباح تتحدد من خلال هدف تعظيم ثروة مالكي الأسهم العادية بإعتمادها على العلاقة بين احتجازها وإعادة إستثمارها في مشاريع مستقبلية وبين درجة المخاطرة ومعدل العائد المطلوب، وقد تم التركيز على الأرباح الموزعة والمحتجزة باعتبارهما عاملين مهمين في تحديد القيمة العادلة للأسهم، وذلك حسب الصيغة التالية[2]:

$$P = \frac{E}{Bc} + \frac{Ba-Bc}{Bc}(E-D)$$

حيث أن:

Bc= معدل العائد المطلوب

Ba= معدل العائد على الأرباح المحتجزة – معدل النمو

E= ربحية السهم العادي الواحد

D= توزيعات الأرباح للسهم العادي الواحد

يتضح للباحث أن سياسة توزيع الأرباح أو إحتجازها بغرض إعادة الإستثمار تعتبر من العوامل المهمة التي تؤثر في تحديد القيمة العادلة للسهم، لأن مالكي الأسهم يهدفون إلى تعظيم ثروتهم من خلال توزيع الأرباح والذي يؤثر بصورة مباشرة على سعر السهم بسوق الأوراق المالية.

4- نموذج لينز وكارلتون: يبين العلاقة بين القيمة العادلة للسهم العادي وقيمته الدفترية، فعندما يكون معدل العائد على الاستثمار في صيغة القيمة الدفترية أقل من العائد المطلوب على السهم العادي، فإن القيمة العادلة تنخفض لمستوى أقل من القيمة الدفترية، أما إذا كان معدل العائد على الاستثمار أكبر من معدل العائد المطلوب على السهم العادي، فإن القيمة العادلة للسهم في هذه الحالة تكون أكبر من القيمة الدفترية، وتتوازن القيمة الدفترية مع القيمة العادلة عندما يتساوى معدل العائد المطلوب مع معدل العائد على الاستثمار، ولا يشترط النموذج أن تكون القيمة العادلة للسهم والقيمة الدفترية متماثلين في بيئة دائمة التغيُّر، كما يدل إلى إسترتيجية سياسة توزيع الأرباح التي تهدف إلى تعظيم القيمة العادلة للأسهم وسعر

(1) سامر فخري محي الدين عبيدات ، **مرجع سابق**، ص65.

(2)عبد الرحمن حمود المشهداني، **مرجع سابق**، ص45.

السهم السوقي، و تقوم هذه الإستراتيجية على مبدأ تخفيض الأرباح الموزعة لمالكي الأسهم في حالة كون معدل العائد على الاستثمار أكبر من معدل العائد المطلوب، والعكس صحيح[1]، ويمكن توضيح النموذج بالمعادلة الآتية[2]:

$$V = \frac{(1-b)rbv}{K-rb}$$

حيث أن:

b= نسبة احتجاز الأرباح في الوحدة

(1-b)= توزيعات الأرباح النقدية للسهم العادي

rb= معدل نمو الأرباح للسهم العادي EPS، وتوزيعات الأرباح للسهم DPS، والقيمة الدفترية BV.

يتضح للباحث أن هذا النموذج يعتمد على العلاقة بين معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد المطلوب على السهم العادي وأثرهما على القيمة العادلة للسهم والقيمة الدفترية، وذلك لأن القيمة العادلة للسهم تتأثر بأي معلومة تنشرها المنشأة.

من خلال عرض مداخل ونماذج قياس القيمة العادلة يستطيع الباحث تصورها في الشكل التالي:

شكل رقم(3/3/2)

مداخل ونماذج قياس القيمة العادلة

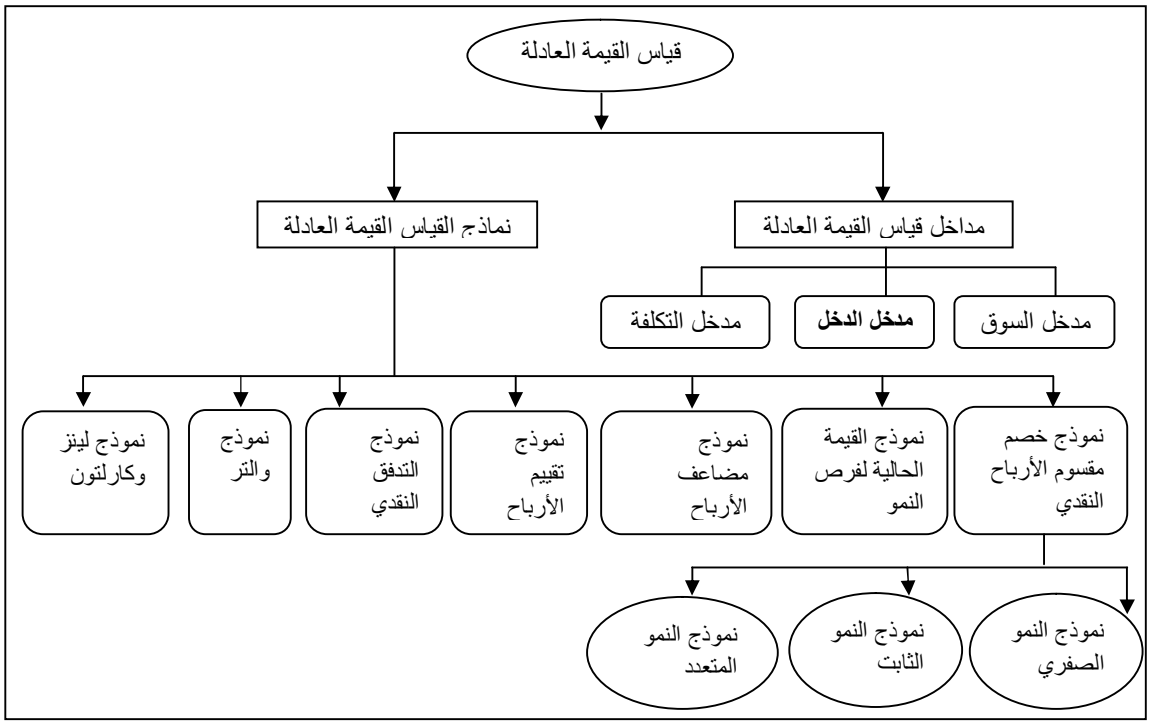

المصدر: إعداد الباحث، 2015.

(1) كرار سليم عبد الزهرة وآخرون، **مرجع سابق**، ص202.

(2) سامر فخري محي الدين عبيدات ، **مرجع سابق**، ص67.

3- الفصل الثالث

جودة المعلومات المحاسبية

تُحدد جودة المعلومات المحاسبية بالخصائص التي تتصف بها، وتساعد هذه الخصائص المسئولين عن وضع المعايير المحاسبية لإعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحاً ضرورياً وبين مالا يعتبر ضروري، وتقاس فائدة المعلومات المحاسبية على أساس أهداف القوائم المالية التي يرتكز فيها الإهتمام على مساعدة المستفيدين في إتخاذ القرارات التي تتعلق بالوحدات الاقتصادية، وأن يتم إعداد القوائم المالية التي تساعد المستخدمين في إتخاذ قراراتهم بصورة رشيدة، بالإضافة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تساعد في أن يحقق جميع المستفيدين من هذه المعلومات الغرض المرجو منها، وسوف يستعرض الباحث هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

1/3- المبحث الأول: مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية

2/3- المبحث الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية

3/3- المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية في ظل القيمة العادلة والعوامل المؤثرة عليها

1/3- المبحث الأول

مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية

إن الهدف الأساسي للتقارير المالية توفير معلومات ذات جودة عالية تتعلق بالوحدات الاقتصادية، وبشكل أساسي ذات طبيعة مالية تفيد في صنع القرارات، وأن توفير معلومات ذات جودة عالية تعتبر عملية مهمة لتأثيرها في أصحاب راس المال والمستخدمين الآخرين لهذه المعلومات، ولكن هنالك صعوبة في كيفية تفعيل وقياس هذه الجودة.

1/3/3- مفهوم جودة المعلومات

1/1/3/3- الجودة في اللغة

الجودة لغة تعني كون الشيئ جيداً [1]، والجودة من أجاد وأتى بالجيد من قول أو عمل، وأجاد الشيئ صيَّره جيداً [2]، والجيد نقيض الردئ، وجاد الشئ جوده بمعنى صار جيداً [3].

2/1/3/3- الجودة في الإصطلاح

عُرِّفت بأنَّها، طبيعة الشيئ ودرجة صلاحيته[4] ، وعُرِّفت بأنَّها، مجموعة الخواص والخصائص الكلية التي يحملها المنتج أو الخدمة وقابليته لتحقيق الإحتياجات والرضا أو المطابقة للغرض[5] ، كما عُرِّفت بأنَّها، ترتبط ببرنامج يتضمن التشديد على المخرجات النهائية لنظام المعلومات عن طريق الحد من العيوب في الأداء ووضع الشيئ المراد تحقيقه[6] ، وعُرِّفت بأنَّها، القدرة الدائمة على تقديم منتج أو خدمة معينة تتناسب مع إحتياجات المستفيدين من حيث سلامة ومتانة وقابلية المنتج للإستخدام[7] ، وعُرِّفت أيضاً بأنَّها، القوة من خلال تحسين العمليات لتحقيق رضا العملاء[8] ، كما عُرِّفت بأنها، المميزات والخصائص الكلية لمنتج أو خدمة ما، والتي تدل على إشباع حاجات معينة[9] ، وعُرِّفت بأنَّها، مجموعة الخصائص والمميزات للسلع والخدمات التي تعتمد على مقدرتها في إرضاء الحاجات المحددة

---

(1) إبراهيم يس، **المعجم الوسيط**، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، الطبعة الثانية، 1998)، ص807.

(2) مصطفى إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، (اسطنبول: دار الدعوة، 2000)، ص145.

(3) جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، (القاهرة: دار الحرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص411.

(4) نزار عبد الحميد البارودي، **مستلزمات الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في المنظمات العربية – رؤية مستقبلية**، (بغداد: جامعة بغداد، مجلة المنصورة، المجلد الأول، العدد الأول، 2000)، ص88.

(5) مأمون الدرادكة، طارق الشبلي، **الجودة في المنظمات الحديثة**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2002)، ص7.

(6) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية**، (عمان: المطابع المركزية، 2003)، ص152.

(7) محمد عبد الله البكر، **أسس ومعايير توظيف نظام الجودة الشاملة في البحوث الإدارية**، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مجلة البحوث الإدارية، العدد الأول، 2003)، ص44.

(8) Michael E. Milakovich, **Improving Service Quality – Achieving High Performance in the Public and Private Sectors**, Florida: ST Lucie Press, 2003, p9.

(9) James R. Evans, & James W. Dean JR. **Total Quality – Management, Organization and Strategy**, 3rd Ed, South Western Publishing Company, Ohio, 2003, pp9-10.

للمستهلك[1]، وعُرِّفت بأنَّها، مجموعة من الخصائص والمميزات النسبية التي تنطوي عليها سلعة أو خدمة خدمة ما، والتي تستجيب لحاجات الزبون وتوقعاته وتراعي سلامة وراحة المجتمع[2].

يستنتج الباحث من تعاريف الجودة بأنَّها:

1- درجة صلاحية الشيئ.

2- مجموعة الخصائص التي يحملها المنتج أو الخدمة والقابلة لتحقيق الرضا.

3- ترتبط ببرنامج الحد من العيوب في الأداء، ومطابقة لمتطلبات أو مواصفات معينة.

4- القدرة المستمرة على تقديم منتج أو خدمة تتناسب مع إحتياجات العملاء.

5- مجموعة الخصائص التي تحملها السلعة أو الخدمة التي تستجيب لحاجات العملاء وتعمل على سلامة المجتمع.

يستطيع الباحث تعريف الجودة بأنَّها، القدرة المستمرة على تقديم سلعة أو خدمة تتناسب مع إحتياجات العملاء وتتصف بمجموعة خصائص تجعلها مطابقة لمواصفات معينة تحقق رضا وسلامة المجتمع.

3/1/3/3- جودة المعلومات

عُرِّفت بأنَّها، المصطلح الذي يتضمن أبعاد المنفعة، الموضوعية، والنزاهة[3] ، وقد عُرِّفت بأنَّها، درجة المعلومات التي تمثل الواقع، وتحدد بقدرتها على تحفيز متخذي القرارات لاتخاذ قرارات أكثر فاعلية[4]، كما عُرِّفت بأنَّها، درجة الإيفاء بالإحتياجات والتوقعات من قبل مقدمي المعلومات أو منتجي المعرفة عند قيامهم بأعمالهم[5]، وتتمثل عوامل جودة المعلومات في، فائدة المعلومات، درجة الرضا عن المعلومات، وقلة الأخطاء والتحيز[6].

يستنتج الباحث من تعاريف جودة العلومات بأنَّها:

1- تتضمن المنفعة والموضوعية والنزاهة.

2- معلومات تمثل الواقع.

3- تفي بإحتياجات متخذي القرارات.

يستطيع الباحث تعريف جودة المعلومات بأنَّها، درجة المعلومات الواقعية التي تفي بإحتياجات متخذي القرارات وتساعدهم في إتخاذ قرارات أكثر فاعلية، وتتضمن المنفعة والموضوعية والنزاهة.

---

(1) يوسف حجيم الطائي وآخرون، **نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية**، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009)، ص57.

(2) لعلي محمد الشريف بوكميش، **إدارة الجودة الشاملة – آيزو9000**، (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011)، ص23.

(3) WWW.nist.gov

(4) Ravichandran,T & Arun Rai, **Total Quality Management in Information, Systems Development: key Constructs and Relationships**, Journal of Management Information Systems, M.E. Sharpe, Inc., Vol.16, No.3, 2000, P122.

(5) مؤيد الساعدي، سلمان عبود زبار، **جودة المعلومات وتأثيرها في القرارات الإستراتيجية**، (القادسية: جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث، 2013)، ص14.

(6) Certo, Samuel C, **Modern Management - Adding Digital Focus**, 9th Ed, Pearson Education, Inc., N.J, 2003, p472.

2/1/3- مفهوم المعلومات المحاسبية

يتضمن مصطلح المعلومات ثلاثة عناصر هي، البيانات، المعلومات، والمعرفة[1]، كما تستخدم البيانات والمعلومات المحاسبية كمصطلحات مترادفة بقصد الدلالة على معنى واحد رغم الإختلافات الجوهرية بينهما، لأن هنالك لبس في التمييز بينهما ويعتبر مؤشر الإستفادة من قبل المستفيد هو الأساس للتمييز بين البيانات والمعلومات ويعتمد هذا المؤشر على خاصيتين للتمييز بينهما هما[2]:

أ- **الإضافة المعرفية**: إذا أدت البيانات إلى إضافة معرفية للشخص المستفيد تحولت إلى معلومات، أما إذا لم تؤدي إلى إضافة معرفية تبقي مصنفة في إطار البيانات، فالبيانات بالنسبة لشخص ما يمكن أن تعتبر معلومات لشخص آخر.

ب- **الإرتباط:** أن ترتبط البيانات بحدث معين يتم إتخاذ قرار بشأنه من قبل المستفيد حتى تتحول إلى معلومات، فالبيانات تعتبر معلومات إذا كانت تؤثر في القرار المتخذ، فإما تؤدي إلى إتخاذ قرار سليم، وإما تؤكد على أن القرار المتخذ سليم أو تؤدي إلى تغيير القرار أو تعديله، لذلك فإن ما تعتبر بيانات في وقت معين قد تتحول إلى معلومات في أوقات أخرى.

يلاحظ الباحث أن هنالك خلط بين عناصر المعلومات لدى كثير من المستخدمين، ولكن هنالك فرق كبير بين هذه العناصر حيث أن البيانات تعتبر المادة الخام يتم تشغيلها لتصبح معلومات يستفيد منها المستخدم في إتخاذ القرار، ويؤدي توافر هذه المعلومات إلى المعرفة.

ويعرض الباحث عناصر المعلومات والمعرفة على النحو التالي:

أولاً : المعلومات

1. المعلومات بصورة عامة

عُرِّفت بأنَّها، البيانات التي تم تنظيمها ومعالجتها حتى تصبح ذات معنى[3]، كما عُرِّفت بأنَّها، مجموعة من البيانات جرى تشغيلها بأسلوب معين حتى تصبح في الشكل الذي يؤدي إلى إستفادة متخذ القرار منها، وبالتالي تخفيض حالة عدم التأكد لديه[4] ، وعُرِّفت بأنَّها، البيانات التي تمت معالجتها لتصبح لتصبح بشكل أكثر نفعاً للمستقبل، والتي لها قيمة في الإستخدام الحالي أو في إتخاذ قرارات مستقبلية[5]، وعُرِّفت بأنَّها، البيانات التي يمكن أن تغيِّر من تقديرات متخذ القرار[6] ، وعُرِّفت بأنَّها، مجموعة البيانات المنظمة والمرتبطة بموضوع معين والتي تشكل الحقائق والمفاهيم والآراء والإستنتاجات التي تشكل خبرة

---

(1) سيد صابر تعلب، **نظم المعلومات الإدارية**، (عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون، 2011)، ص37.

(2) عبد الرازق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004)، ص ص12-13.

(3) Moore, David S, **The Basic Practice of Statistics**, second edition, New York: HW. Freeman and Company, 2000, p1.

(4) جابر محمد إسماعيل، **تقييم نظم المعلومات الإدارية المرتبطة بالحاسب الآلي في وحدات القطاع الحكومي**، (القاهرة: جامعة الأزهر، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة، العدد الثاني، 2001)، ص171.

(5) محمد يوسف حفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2001)، ص10.

(6) صلاح الدين عبدالمنعم مبارك، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،2002)، ص23.

ومعرفة محسوسة ذات قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع[1] ، وعُرِّفت بأنَّها، مجموعة البيانات التي جمعت وأعدت بطريقة ما جعلتها صالحة للإستخدام بالنسبة لمستخدمها، وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات ولها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة[2]، وعُرِّفت أيضاً بأنَّها، الحقائق والأفكار التي يتبادلها الناس في حياتهم العامة عبر وسائل الإتصال المختلفة من خلال مراكز ونظم المعلومات المختلفة في المجتمع[3] ، وعُرِّفت بأنَّها، النشاطات التي تنطوي على تجميع وتشغيل وتصنيف البيانات التي تتم داخل المنظمة بصورة مستقلة أو على شكل أنظمة فرعية تابعة لنظام شامل من أجل تحقيق أهداف معينة[4] ، وعُرِّفت بأنَّها، مجموعة من الحقائق والمفاهيم التي تخص أي موضوع من الموضوعات، الموضوعات، والتي تكون الغاية منها تنمية وزيادة معرفة الإنسان ويمكن أن تكون أماكن أو أشياء أو أناساً، ويمكن الحصول عليها من خلال البحث أو القراءة أو الإتصال وغيرها من وسائل اكتساب المعلومات ولابد أن تحمل المعلومات قيمة[5].

يستنتج الباحث من تعاريف المعلومات بصورة عامة بأنَّها:

1- مجموعة بيانات منظمة ومرتبة وذات دلالة لمستخدميها.

2- حقائق وأفكار يتم تبادلها بين أفراد المجتمع عبر وسائل الإتصال المختلفة.

3- بيانات تمت معالجتها وأصبحت ذات فائدة.

4- تمثل مخرجات نظام المعلومات.

5- تؤدي إلى تخفيض حالة عدم التأكد لدى متخذ القرار.

6- تغيِّر من موقف وتقدير متخذ القرار.

7- تحمل قيمة تزيد من معرفة الإنسان.

يستطيع الباحث تعريف المعلومات بصورة عامة بأنَّها، مجموعة من الحقائق والأفكار التي تمثل بيانات منظمة ومرتبة تمت معالجتها من خلال عمليات التبويب والتصنيف والتحليل بطريقة معينة، وأصبحت ذات قيمة تساعد في اتخاذ القرار من خلال تغيير تقدير أو تخفيض عدم التأكد لدى متخذ القرار.

أهمية المعلومات

تتمثل أهمية المعلومات في[6]:

1- تعتبر العنصر الأساسي في إتخاذ القرار المناسب وحل المشكلات.

2- تلعب دور أساسي في إثراء البحث العلمي وتطوير العلوم والتكنولوجيا.

---

(1) إيمان فاضل السمرائي، هيثم محمد الزعبي، **نظم المعلومات الإدارية**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2002)، ص24.

(2) عبد الله محمد سالم الكعبي، **مدى دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، (عمان: جامعة اليرموك، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004)، ص8.

(3) عامر إبراهيم قنديلجي، علاء عبد القادر الجلابي، **نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2005)، ص36.

(4) حسين القاضي، مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة، مرجع سابق**، ص129.

(5) علاء السالمي وآخرون، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية**، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2012)، ص15.

(6) ربحي مصطفى عليان، **إدارة المعرفة**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، 2015)، ص47.

3- لها أهمية كبيرة في مجالات التنمية الاقتصادية والإجتماعية والإدارية والثقافية وغيرها.

4- تساهم في بناء إستراتيجيات المعلومات على المستوى الوطني والعالمي.

5- تساعد في نقل الخبرات وحل المشكلات والإستفادة من المعرفة المتاحة.

كما تتمثل أهمية المعلومات للمستخدمين في[1]:

أولاً : مجالات إتخاذ القرار، وتتمثل في:

1- إضافة المعرفة لمتخذ القرار مما يقلل من حالة عدم التأكد.

2- المساعدة على استقراء المستقبل، وإدراك ما يطرأ على الظروف المحيطة من تغيُّر وأبعاد هذا التغيُّر وكيفية التعامل معه.

3- وصف الموقف أو المشكلة محل إتخاذ القرار.

4- تحسين الفعالية التنافسية للمؤسسة وتحسين المردود الإنتاجي.

5- التقليل من البدائل ومد صانع القرار بأفضلها.

ثانياً: غير مجالات إتخاذ القرار، وتتمثل في:

1- أداة لعملية الإدارة.

2- أداة الاتصال في المؤسسة.

3- أداة لتقوية المعرفة عند العامل والإداري.

4- أداة للتواصل مع المحيط.

يستطيع الباحث إضافة الأهمية التالية:

1- تعتبر مدخل لإتخاذ القرار.

2- أداة إتصال بين الأقسام والإدارات والمستويات الإدارية المختلفة.

3- تساعد في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل.

وظائف المعلومات

تتمثل الوظيفة الأساسية للمعلومات في زيادة المعرفة لدى المستخدمين، وبالتالي تخفض درجة عدم التأكد الموجودة لدى المستخدمين وقت استلامهم للمعلومات بالشكل الذي يساعدهم على إتخاذ تصرف أو تصرفات تؤدي إلى تحقيق هدف معين، وتتمثل الوظائف التي تقوم بها المعلومات في[2]:

1- تخدم كممثل للموقف من خلال وصف المشكلة بوضوح.

2- تمد صانع القرار بأساس إحتمالي للإختيار.

3- تقلل الإختلافات بين البدائل في حل مشكلة معينة.

يستطيع الباحث إضافة وظائف المعلومات التالية:

---

(1) عبد الله محمود سراج، **خصائص المعلومات القاعدية لبناء قرارات الإنتاج التي تسمح بالأسبقية التنافسية في إطار الإستراتيجية التنافسية**، (الجزائر: جامعة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2005/2004)، ص52.

(2) محمود محمود السجاعي، **تحليل وتصميم النظم المحاسبية**، (المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2010)، ص104.

1- ترشيد القرارات المتخذة من المستخدمين.

2- تقلل من حالات عدم التأكد لدي متخذي القرارات.

3- توفر الموضوعية والعلمية في القرارات المتخذة.

خصائص المعلومات الجيدة

عُرِّفت المعلومات الجيدة بأنَّها، معلومات مفيدة وذات قيمة لمستخدميها، مفيدة لمستلمها ومستخدمها ويستطيع الإعتماد عليها والمساعدة في إتخاذ القرارات[1]، وتتمثل خصائص المعلومات الجيدة في[2]:

1- **الهدف:** أن تكون للمعلومات هدف في لحظة النقل أو الإرسال إلى المستخدم.

2- الشكل والطريقة: طريقة تسليم المعلومات للإنسان حسية، بينما طريقة تسليم المعلومات للحاسوب على شكل طاقة.

3- الإحتراس والكفاءة: الحماية التي تتم توفيرها في أنظمة الإتصالات بهدف زيادة التأكيد على خلو العمل من الخطأ.

4- الإحتمالية والتقديرية: لا تقبل المعلومات التاريخية، بينما تحتوي المعلومات المستقبلية على نسبة من الشك لإرتباطها بالإحتمالية.

5- القيمة أو الفائدة: التي يمكن الحصول عليها من المعلومات أو الخسارة الناتجة عن غيابها، لذلك تعتبر تقدير قيمة المعلومات من حيث كميتها وكفاءتها مهم لمصمم النظم.

6- الحداثة:عمر المعلومات وتمثل عاملاً أساسياً في قيمة المعلومات.

7- الدمج والإيجاز: كثافة المعلومات، فالمعلومات الطويلة غير المنظمة تحتوي على نسبة دمج أقل، بينما توفر الجداول والأشكال البيانية معلومات أفضل وبصورة مختصرة.

8- التوقيت السليم: إتاحة المعلومات لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها، لأن المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تتوافر عند الحاجة إليها.

9- الدقة: تزداد الثقة في المعلومات باستخدام نظام سليم لتشغيل البيانات تقل فيه الأخطاء البشرية.

10- **الملاءمة:** وجود علاقة وثيقة بين المعلومات والأغراض التي تعد من أجلها، ولكي تكون المعلومات مفيدة لابد أن تكون لها علاقة بإتخاذ القرار.

11- الشمول: تسع مجال المعلومات بدرجة تساعد على وضوح الرؤيا لاتخاذ القرارات، ويلعب الحاسوب دور كبير في إتساع مجال المعلومات لقدرته على إستيعاب المعلومات بكميات كبيرة.

يستطيع الباحث إضافة خصائص المعلومات التالية:

1- الإكتمال: تغطي كافة الجوانب المتعلقة بالمنشأة والعوامل المؤثرة عليها.

2- الوضوح: تكون واضحة يستطيع أن يفهما المستخدم مع عدم إهمال المعلومات المعقدة المهمة.

---

(1) سيد صابر تعلب، **مرجع سابق**، ص45.

(2) صباح رحيمة محسن وآخرون، **نظم المعلومات المالية - أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها**، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2011)، ص31.

3- القابلية للمقارنة: تعتبر عملية مقارنات المعلومات مفيدة للمستخدمين.

2- المعلومات المحاسبية

عُرِّفت بأنَّها، البيانات التي جرت معالجتها وتحويلها إلى مخرجات ذات معنى للشخص الذي يستلمها[1] ، وعُرِّفت بأنَّها، المعلومات التي تعكس الكيفية التي تم تصرف المدراء بموجبها في ممارسة مسئولياتهم الوظيفية، والتي تستخدم من قبل المستثمرين لتقييم أداء الإدارة[2] ، وعُرِّفت بأنَّها، وسيلة أو أداة لقياس وتوصيل تلك المعلومات عن الأحداث الاقتصادية بعد تحديد تلك الأحداث[3] ، وعُرِّفت بأنَّها، الوسائل التي تستخدم لقياس وتوصيل الأحداث الاقتصادية[4] ، كما عُرِّفت بأنَّها، كافة المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية، وكذلك خطط التشغيل والتقارير المقدمة للجهات الداخلية[5]، عُرِّفت بأنَّها، كل البيانات المالية وغير المالية المتعلقة بأحداث الوحدة الاقتصادية، فهي الوسيلة التي تتمكن من خلالها مهنة المحاسبة من ممارسة وظائفها الثلاث (تحديد، قياس وتسجيل، وتوصيل) بتحويل تلك البيانات إلى معلومات متمثلة بالتقارير والقوائم المالية، والتي يتم استخدامها من قبل الجهات الداخلية والخارجية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة[6].

يستنتج الباحث من تعاريف المعلومات المحاسبية بأنَّها:

1- بيانات مالية وغير مالية تتعلق بأحداث الوحدات الاقتصادية.

2- تم تشغيلها ومعالجتها وأصبحت مفيدة لمتخذي القرارات.

3- تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

4- وسيلة لقياس وتوصيل الأحداث الاقتصادية للمستخدمين الداخليين والخارجيين.

5- تعكس تصرفات الإدارة في ممارسة مسئولياتها الوظيفية.

6- تستخدم من قبل المستثمرين لتقييم أداء الإدارة.

7- تساعد على تخفيض البدائل وعدم التأكد.

---

(1) Romney, Marshall B. & Steinbart, Pauljohn, **Accounting Information System,** 8th, Prentice Hall International, Inc, USA, 2000, P 13.

(2) رياض العبد الله، **نظرية محاسبية،** (بغداد: دار الكتب والوثائق، 2000)، ص69.

(3) زياد هاشم يحي، قاسم محسن الحبيطي، **نظم المعلومات المحاسبية،** (الموصل: وحدة الحدباء للطباعة والنشر، 2003)، ص27.

(4) مكرم عبد المسيح باسيلي وآخرون، **المحاسبة أساس لقرارات الأعمال،** (الرياض: دار المريخ للنشر، 2006)، ص6.

(5) صبيحة برزان فرهود، **ملاءمة المعلومات المحاسبية لتطبيق أسلوب الكايزن،** (بغداد: هيئة التعليم التقني، مجلة التقني، المجلد الحادي والعشرون، العدد السادس، 2008)، ص162.

(6) عبد خلف عبد الجنابي، مقداد احمد نوري النعيمي، **دور الجانب الاخلاقي للمحاسب الإداري في جودة المعلومات المحاسبية،** (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرون، العدد التاسع والسبعون، 2014)، ص411.

يستطيع الباحث تعريف المعلومات المحاسبية بأنَّها، بيانات مالية وغير مالية تتعلق بأحداث الوحدة الاقتصادية التي تعكس تصرفات الإدارة في ممارسة مسئولياتها الوظيفية، وتمت تشغيلها ومعالجتها وأصبحت ذات فائدة تساعد في ترشيد عملية إتخاذ القرار.

أهمية المعلومات المحاسبية

تتمثل أهمية المعلومات المحاسبية في[1]:

1- تمثل جزء أساسي من المعلومات التي تساعد في إتخاذ القرارات الإدارية في المنشأة.

2- تساعد المنشأة في إختيار أفضل وسيلة تمويل عن طريق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بها.

3- تستخدم لتقويم المخاطر، كما يؤدي توفرها إلى تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بإتخاذ القرار مما يساعد على إتخاذ القرار الرشيد الذي يحقق المنفعة المطلوبة.

4- يتمثل المنتج النهائي للمعلومات المحاسبية في القرار الذي يتم التوصل إليه بإستخدام هذه المعلومات بغض النظر عن الجهة المتخذة للقرار، ويمثل الشكل أدناه دورة المعلومات المحاسبية:

الشكل رقم (1/1/3)

دورة المعلومات المحاسبية

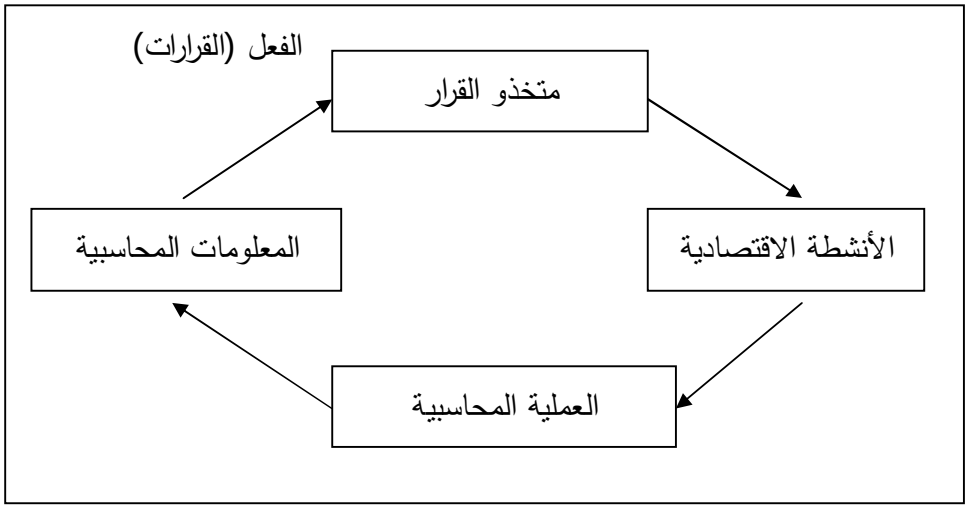

المصدر: عبد خلف عبد الجنابي، مقداد أحمد نوري النعيمي، **دور الجانب الاخلاقي للمحاسب الإداري في جودة المعلومات المحاسبية**، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرون، العدد التاسع والسبعون، 2014)، ص412، بتصرف من الباحث.

يتضح للباحث من الشكل أعلاه أنَّ دورة المعلومات المحاسبية تبدأ بالأنشطة الاقتصادية التي تمثل المعاملات المالية التي تحدث في المنشأة، ويترتب على هذه الأنشطة أدلة موضوعية تمثل المستندات التي يتم معالجتها من خلال العمليات المحاسبية لإنتاج المعلومات التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي والتي يتم توصليها إلى متخذي القرارات لمساعدتهم في ترشيد أو إتخاذ القرارات.

(1) محمد محمود عبد ربه، **طريقك إلى البورصة – مخاطر الإعتماد على البيانات المحاسبية عند تقييمك للإستثمارات في سوق الأوراق المالية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000)، ص137.

تعريف جودة المعلومات المحاسبية

عُرِّفت بأنَّها، الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية وتكون ذات فائدة كبيرة للمسئولين عند إعداد التقارير والقوائم المالية[1]، وعُرِّفت بأنَّها، توافر مجموعة من الخصائص المحاسبية الرئيسة التي تتسم بها المعلومات المحاسبية في إطار نظام محاسبي متكامل، ومن ثم الوصول إلى بيانات مالية موثوقة ومفيدة وخالية من الأخطاء بسبب الغش والتحريف والتضليل[2]، كما عُرِّفت بأنَّها، الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية، و القواعد اللازم إستخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية[3].

يستنتج الباحث من تعاريف جودة المعلومات المحاسبية بأنَّها:

1- خصائص تتصف بها المعلومات المحاسبية.

2- ناتجة من نظام محاسبي متكامل في ظل معايير محاسبية عالية الجودة وإدارة عالية الكفاءة.

3- تجعل المعلومات المحاسبية ذات فائدة للمسئولين عند إعداد التقارير والقوائم المالية.

4- تؤدي للوصول إلى معلومات موثوقة وخالية من الأخطاء المادية الجوهرية.

5- تساعد في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من إستخدام الطرق المحاسبية البديلة.

يستطيع الباحث تعريف جودة المعلومات المحاسبية بأنَّها، الخصائص التي تتصف بها المعلومات المحاسبية الناتجة من نظام محاسبي متكامل وفق معايير محاسبية عالية الجودة ونظام إداري كفوء، وتكون موثوقة وخالية من الأخطاء الجوهرية وذات فائدة لواضعي المعايير المحاسبية ومعدي التقارير والقوائم المالية.

ثانياً: المعرفة

عُرِّفت بأنَّها، تراكم لدى الأفراد والمنظمة وذلك عن طريق إضافة ما تكسبه من معلومات إلى الخبرات، الفكر المسبق، والخلفية الثقافية التي تمتلكها مسبقاً، وتكون على نوعين ظاهرة يسهل التعبير عنها وضمنية يصعب التعبير عنها بسهولة ويصعب نقلها إلى الآخرين[4]، وعُرِّفت بأنَّها، المعلومات التي يتم تنظيمها ومعالجتها لنقل الفهم والخبرة والتعليم لأداء الأعمال بإتقان أو إتخاذ قرارات صائبة[5]، وعُرِّفت بأنَّها، القدرة على تفسير البيانات والمعلومات وإستيعابها وإستحضارها سواء كانت ضمنية أم ظاهرة لأداء المهام الموكلة للأفراد بإتقان وتميُّز عالٍ يساعد في ديمومة الخبرة التنافسية للمنظمة وبشكل عام[6]، كما عُرِّفت بأنَّها، تحويل المعلومات والموارد الفكرية إلى موارد ذات قيمة عليا، من أجل تطوير قابلية الأفراد

---

(1) نمر عبدالحميد السليحات، **مرجع سابق**، ص172.

(2) أحمد بن محمد السلمان، **تطور جودة المعلومات المحاسبية – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية**، (الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبة، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، 2012)، ص40.

(3) ناصر محمد علي المجهلي، **مرجع سابق**، ص72.

(4) Daft, R., **Organization Theory and Design**, 7th Ed, New York, Jack W. Calhoun, 2001, p258.

(5) نجم عبود نجم، **إدارة المعرفة**، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004)، ص25.

(6) علي فائق جميل العاني، **دور إدارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية**، (بغداد: جامعة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004)، ص45.

وقدرات المنظمة ومساعدتها على إتخاذ الإجراءات الفاعلة لتحقيق أهدافها[1] ، وعُرِّفت بأنَّها، بيانات معالجة ذات قيمة عالية من خلالها يمكن تفاعل قدرات وإمكانيات المنظمات من أجل تحقيق أهداف المنظمات[2] ، كما عُرِّفت بأنَّها، القدرة على التنبؤ بالمستقبل، وتوقع التقلبات، معرفة العلاقة بين السبب والنتيجة، التحليل أثناء عملية البحث، والمعلومات المطلوبة لأداء النشاط مقارنة بالمعلومات المتوفرة والفترة الزمنية اللازمة للتغذية العكسية[3].

يستنتج الباحث من تعاريف المعرفة بأنَّها:

1- تراكم معلومات يتم تحويلها إلى موارد ذات قيمة عليا.

2- ظاهرية يمكن التعبير عنها وضمنية يصعب التعبير عنها بسهولة.

3- تساعد على تفسير البيانات والمعلومات التي ترشد عملية اتخاذ القرار.

4- لها القدرة على تحليل العلاقات والتنبؤ بالمستقبل.

5- تفاعل القدرات لتحقيق أهداف المنظمة.

يستطيع الباحث تعريف المعرفة بأنَّها، تحويل البيانات والمعلومات المتراكمة لدى الأفراد والمنظمات إلى موارد ذات قيمة عليا، وتكون ظاهرية يمكن التعبير عنها وضمنية يصعب التعبير عنها بسهولة، وتساعد في تحليل العلاقة بين السبب والنتيجة والتنبؤ بالمستقبل مما ترشد عملية اتخاذ القرارات لتحقيق أهداف المنظمة.

3/1/3- العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة

يتضمن مصطلح المعلومات ثلاثة عناصر هي، البيانات، المعلومات، والمعرفة[4]، وأن المعرفة هي حصيلة مهمة ونهائية لإستخدام وإستثمار المعلومات من قبل صناع القرار والمستخدمين الآخرين، الذين يحولون المعلومات إلى معرفة وعمل مثمر يخدمهم ويخدم مجتمعاتهم[5]، وأن العلاقة بين البيانات، المعلومات، والمعرفة علاقة تكاملية التتابع المترابط التنسيق، المتجدد الرصيد المعرفي لمتخذي القرارات، فبعد الحصول على البيانات وتجميعها يتم معالجتها للحصول على المعلومات المحاسبية التي تزيد من رصيد المعرفة لمستخدميها لإتخاذ القرارات[6]، ويمكن توضيح العلاقة بين البيانات، المعلومات، والمعرفة بالشكل التالي:

---

(1) Jillinda. J, et at, **Applying Corporate Knowledge Management Practices in Higher Education**, Quarterly, No.4, 2001, p28.

(2) أحمد الصاوي محمدين بابكر، **إدارة المعرفة وأثرها في الأداء الإستراتيجي في البيئة التنافسية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2014)، ص18.

(3) المنظمة العربية للتنمية الإدارية – بحوث ودراسات، **أثر إدارة المعرفة في أداء المنظمات**، (القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2014)، ص172.

(4) سيد صابر تعلب، **مرجع سابق**، ص37.

(5) عامر إبراهيم قنديلجي، علاء عبد القادر الجلابي، **نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، 2007)، ص30.

(6) ناصر محمد علي المجهلي، **مرجع سابق**، ص18.

الشكل رقم (2/1/3)

العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة

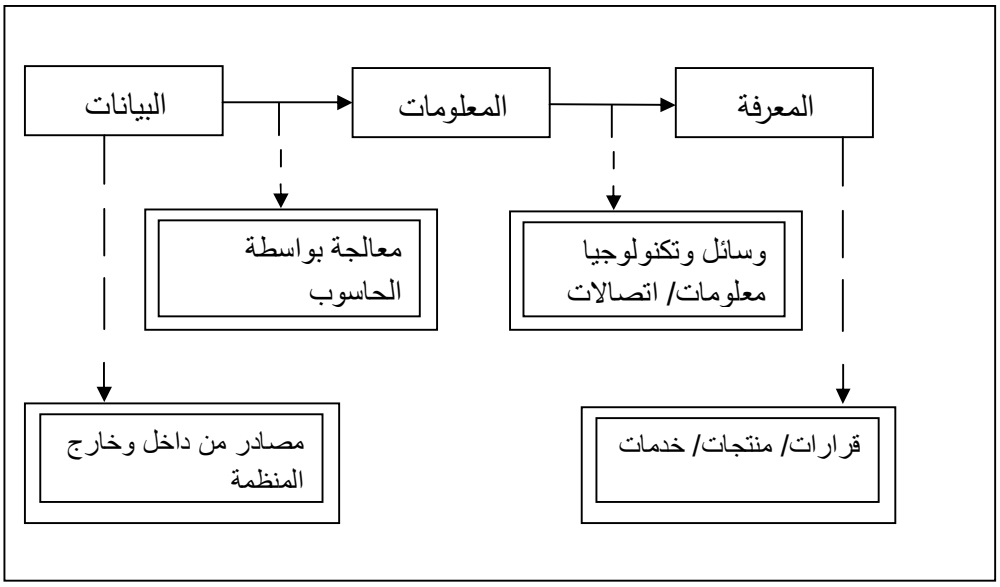

المصدر: عامر إبراهيم قنديلجي، علاء عبد القادر الجلابي، **نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2005)، ص37.

يتضح للباحث من الشكل أعلاه أن العلاقة بين البيانات، المعلومات، والمعرفة علاقة تكاملية تبدأ بالحصول على البيانات من مصادرها المختلفة ويتم معالجتها للحصول على المعلومات والتي تزيد من الرصيد المعرفي للمستخدمين.

2/3- المبحث الثاني

خصائص جودة المعلومات المحاسبية

تعتبر المعلومات المحاسبية المخرجات الرئيسة لأي نظام محاسبي يدوياً كان أو محوسباً، ولا بد لهذه المخرجات من صفات وخصائص تحدد جودتها، وتتمثل خصائص الجودة في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين مما يتطلب مواكبة التغيرات في بيئة تكنولوجيا المعلومات وكذلك مدى جودتها لأغراض دقة القياس والإنسجام مع إحتياجات متخذى القرار والمستثمرين عند عرض القوائم المالية والتي من بنودها صافي الربح المحاسبي[1].

يتم الإختيار المحاسبي بين البدائل بالشكل الذي يعمل على توفير المعلومات بالجودة التي تساعد على ترشيد متخذي القرارات، نسبة لوجود مجال للمفاضلة بين طرق القياس والإفصاح، ويتحقق ذلك إذا توفرت في المعلومات عدة خصائص منها، أن تكون ملاءمة، يمكن الإعتماد عليها أو الوثوق بها، وقابلة للمقارنة، ونسبة لزيادة المنافسة في النظام الاقتصادي العالمي تكون المفاهيم الخاصة بجودة المعلومات المحاسبية أكثر أهمية لمتخذي القرارات، ويساعد على ذلك التطور في وسائل الإتصالات وإنتشار الحاسبات الآلية لقدراتها الكبيرة على توفير المعلومات بدقة وسرعة وتكلفة منخفضة[2].

تستخدم خصائص المعلومات المحاسبية لتقييم مستوى جودة المعلومات، ويستطيع متخذ القرار أن يفاضل بين البدائل المختلفة باستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تتصف بالملاءمة وإمكانية الإعتماد عليها[3].

1/2/3- ماهية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

عُرِّفت بأنَّها، تلك الخصائص التي تميز ما بين المعلومات الجيدة والمفيدة عن تلك المعلومات الرديئة والأقل فائدة لغايات اتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة[4] ، وعُرِّفت بأنَّها، مجموعة الخصائص التي تقاس بها جودة المعلومات المحاسبية وملاءمتها للقرارات التي يتخذها المهتمون بأمر المنشأة[5]، وعُرِّفت أيضاً بأنَّها، الصفات أو السمات التي تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، أو هي القواعد الأساسية الواجب إستخدامها لتقويم نوعية المعلومات[6] ، كما عُرِّفت بأنَّها، الصفات أو السمات الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية بحيث تصبح أكثر فائدة لمتخذي القرارات، أو تصبح معلومات ذات جودة عالية[7]، وعُرِّفت بأنَّها، الخصائص والمميزات التي تزيد من قيمة

---

(1) Kieso. Donald, et.al , **Intermediate Accounting**, IFRS ED, Wiley & Sons, New Jersey, 2010, p43.

(2) صالح عبد الرحمن المحمود، **مرجع سابق**، ص200.

(3) محمد علي بني عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2007)، ص67.

(4) Kieso, D. E, et al, **Intermediate Accounting**. 12th ed. Wiley & Sons, Inc, 2005, p28.

(5) عصام الدين محمد متولي، **دور المعلومات المحاسبية في الوفاء بإحتياجات سوق المال في مصر والسودان**، (الخرطوم: دار جامعة أمدرمان الإسلامية للنشر، 2005)، ص62.

(6) رضا توفيق عبده، **نظم المعلومات المحاسبية**، (القاهرة: دار الثقافة العربية، 2007)، ص72.

(7) أكرم يحيى الشامي، **أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية**، (عمان: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009)، ص17.